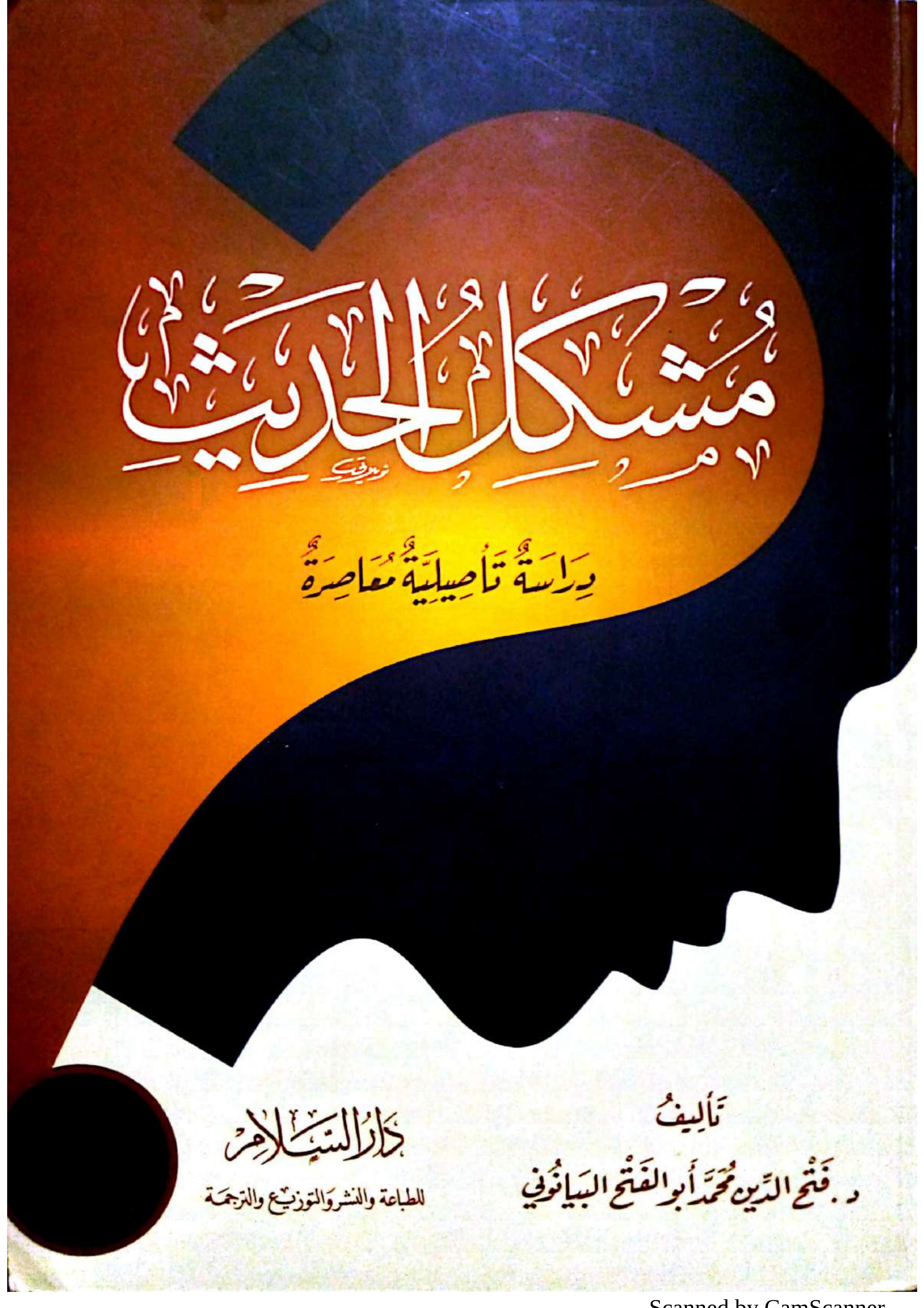


Scanned by CamScanner



دراسة تأصيلية معاصرة

تأليف

د. فتح الدين محمد أبو الفتح البيانوني

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى
١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

البيانوني ، فتح الدين محمد أبو الفتح .
مشكل الحديث : دراسة تأصيلية معاصرة / تأليف فتح الدين محمد أبو الفتح . - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٢م .
١٤٤ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٩ ٠٤٥ ٢١٤ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الحديث - مشكل .
أ - العنوان .
٢٣١,٦



للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

* * *
* *
*

مُقَدِّمَة

الحمد للَّه رب العالمين، القائل في كتابه المبين: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٨٣]. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، ورضي اللَّه عن آله الطيبين الطاهرين، وعن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن موضوع « **مشكل الحديث** » واحد من أهم موضوعات علم دراية الحديث وأدقِّها. وعلم **دراية الحديث**، كما يعرفه الشيخ محمد بن إبراهيم الأكفاني: « علم يُتَعَرَّفُ منه: أنواع الرواية وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها »[(١)].

وهو من العلوم التي تحتاج إلى علم اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبيان والبديع والأصول، كما تحتاج إلى معرفة تاريخ النَّقَلة وطبقاتهم، ومعرفة أسمائهم وكناهم وألقابهم وأوطانهم[(٢)].

ويطلق على هذا العلم « **أصول الحديث** »، أو « **مصطلح الحديث** »، أو « **علم الحديث** »، وقد عرفه الإمام عز الدين بن جماعة بأنه: « علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن »، واختار الحافظ ابن حجر تعريفه بأنه: « معرفة القواعد المعرِّفة بحال الراوي والمروي »[(٣)].

وإذا كان علم « **دراية الحديث** » يشمل « **علم دراية السند** »، و« **علم دراية المتن** »؛

---

(١) إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لأبي عبد اللَّـه محمد بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني (دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، (ص١٠٧).

(٢) انظر إرشاد القاصد، لابن الأكفاني (ص١٠٧).

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، (١/ ٤١).

فإن موضوع « مشكل الحديث » يعد أحد موضوعات علم دراية متن الحديث الدقيقة، ويحتاج إلى ملكة علمية ومعرفة واسعة بعلوم الشريعة، فليس كل من اشتغل بعلم الحديث أهلًا لذلك، وإنما هذه وظيفة النقاد المحققين؛ فموضوع « مشكل الحديث » له علاقة وطيدة مع عدد من العلوم داخل علم الحديث، كعلم العلل، وناسخ الحديث ومنسوخه، وغريب الحديث. كما أنه يتعلق بعدد من العلوم الشرعية الأخرى، كعلم العقيدة، والأصول، والفقه، واللغة؛ ولذلك يقول الإمام النووي: « وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليّون الغوّاصون على المعاني »[1].

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة وستة مباحث وخاتمة:

يهتم المبحث الأول بتعريف مصطلح « مشكل الحديث »، وذلك عن طريق استقراء تعريفاته عند المتقدمين والمتأخرين من علماء الحديث، والعمل على دراستها وتحليلها، ومناقشة بعض الشبهات حول هذا المصطلح والرد عليها. كما يقدم تعريفًا جديدًا لمصطلح «مشكل الحديث» في ضوء تعريفات المتقدمين والمتأخرين له من جهة، وواقع المؤلفات في هذا الموضوع من جهة أخرى. ويؤكد اختصاص مشكل الحديث بالأحاديث المتعارضة في الظاهر مع غيرها من الأدلة والقواعد والحقائق، بحيث يمكن الجمع بين تلك الأحاديث بوجه من أوجه الجمع.

ويقدم المبحث الثاني نبذة تاريخية لنشأة «مشكل الحديث»، مؤكدًا أن ظاهرة استشكال النص الشرعي في التاريخ الإسلامي ظاهرة قديمة تعود إلى زمن النبي ﷺ وصحابته الكرام - رضوان اللّه عليهم - حيث استشكلوا المعاني الظاهرة لبعض آيات القرآن الكريم، ونصوص الأحاديث النبوية الشريفة، فسألوا عنها رسول اللّه ﷺ، فأجابهم دون أي اعتراض أو إنكار. كما يعرض هذا المبحث لأهم المؤلفات في موضوع مشكل الحديث قديمًا وحديثًا.

---

(١) تدريب الراوي، للسيوطي (٢/ ١٩٦).

أما المبحث الثالث فيلقي الضوء على أسباب ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف، والتي يمكن إجمالها في ثلاثة أقسام، يتعلق القسم الأول منها بنص الحديث نفسه، ويتعلق القسم الثاني بالقارئ أو السامع، بينما يتعلق القسم الثالث بالواقع الثقافي والاجتماعي.

ويبين المبحث الرابع الأوجه التي تُستشكَل من خلالها النصوص الحديثية؛ فيعرض لما أشارت إليه الدراسات السابقة من أوجه بين موسع ومضيق، ثم يلخص أوجه استشكال النصوص في تسعة أوجه، وهي: ما يوهمه نص الحديث من مخالفة القرآن الكريم، أو مخالفة الأحاديث الثابتة، أو مخالفة الإجماع، أو مخالفة القياس، أو مخالفة الأصول العامة والقواعد الشرعية، أو مخالفة العقل، أو مخالفة الحس والواقع، أو مخالفة التاريخ الثابت، أو مخالفة الحقائق العلمية الثابتة.

ويتناول المبحث الخامس أهم الشروط التي يجب توافرها فيمن يتصدى لموضوع « مشكل الحديث »، كما يبين بعض القواعد المهمة التي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن المشتغل بهذا الموضوع، والتي يمكن أن تعد ملامح أولية لمنهجٍ مقترحٍ في التعامل مع « مشكل الحديث ».

أما المبحث السادس فيعرض لأهمية موضوع « مشكل الحديث » في عصر العولمة، ويبرز أثره في الدفاع عن السنة النبوية المطهرة، وتحصين الأمة الإسلامية ضد الشبهات التي تثار حول الأحاديث النبوية الشريفة من حيث وجود الاختلاف فيما بينها، أو تناقضها مع باقي الأدلة الشرعية نقلية وعقلية، أو تعارضها مع الحس والتاريخ والعلم.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١ - التحقيق في تعريف « مشكل الحديث »، ومناقشة بعض الإشكالات التي أثارها بعض المعاصرين حول هذا المصطلح.

٢ - الوقوف على تاريخ نشأة ظاهرة استشكال النصوص الشرعية عامة،

ونصوص الحديث الشريف خاصة، ومعرفة مدى شرعيتها، والتعريف بأهم المؤلفات في هذا الموضوع.

٣ - بيان أسباب استشكال نصوص الحديث الشريف، وأوجهه.

٤ - بيان شروط الاشتغال بموضوع « مشكل الحديث »، واستعراض أهم القواعد التي ينبغي مراعاتها عند تناوله.

٥ - بيان أهمية هذا الموضوع في عصر العولمة، وأثره في الدفاع عن السنة النبوية، وتحصين الأمة المسلمة من الشبهات التي تثار حولها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاهتمام بهذا الموضوع يعود لدعوة كريمة من كلية العلوم الإنسانية، في جامعة العلوم الإسلامية في جزيرة بينانج، بماليزيا، للمشاركة بندوة عالمية حول تراث الحديث الشريف، من خلال تقديم بحث حول أهمية « مشكل الحديث » في عصر العولمة[1]. كما أَوكَل إليَّ قسمُ دراسات القرآن والسنة، في كلية معارف الوحي، في الجامعة الإسلامية العالمية، تدريسَ مادة « علوم دراية المتن »، لطلبة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا[2]؛ فكان ذلك حافزًا للتوسع في هذا الموضوع، وتناول مسائله الرئيسة التي تمثل مقدمات ضرورية لدراسته والبحث فيه.

وقد يسر اللَّه لي بعد ذلك نشر ثلاثة أبحاث حول هذا الموضوع، وهي: « مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة »[3]، و« شروط الاشتغال بعلم « مشكل الحديث » وقواعده »[4]، و« أسباب استشكال متن الحديث

---

(١) مشكل الحديث وأهميته في عصر العولمة، د. فتح الدين بيانوني (الندوة العالمية لتراث الحديث الشريف، جامعة العلوم الماليزية، بينانج، ماليزيا، ٨ - ٩/ ٧/ ٢٠٠٤م).

(٢) عملت في هذه الجامعة الكريمة لمدة سبع سنوات، من عام (١٤٢٣ - ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩م).

(٣) نشر هذا البحث في مجلة « الإسلام في آسيا »، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد (٢)، العدد (١)، يوليو (٢٠٠٥م)، (ص٣٧ - ٦١).

(٤) نشر هذا البحث في مجلة «الإسلام في آسيا»، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد (٤)، العدد (٢)، ديسمبر (٢٠٠٧م)، (ص٢٣ - ٤٥).

الشريف وأوجهه، دراسة استقرائية »[1]. وقد رأيت جمع هذه الأبحاث وتقديمها في كتاب مستقل حول موضوع « مشكل الحديث »، سائلًا المولى ﷻ أن يتقبله بقبول حسن، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ويطيب لي - في ختام هذه المقدمة - أن أتقدم بالشكر الجزيل لمن كان سببًا في الاهتمام بهذا الموضوع، ولكل من أعان على إخراجه بمراجعة أو ملاحظة أو اقتراح.

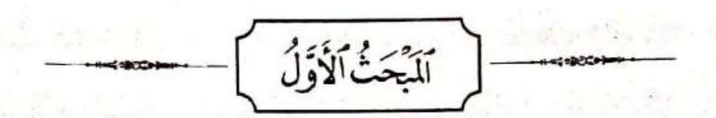
وأخص بالشكر أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور عبد اللَّه الرحيلي - حفظه اللَّه تعالى - الذي درَّسني مادة « مشكل الآثار »، أثناء دراستي في مرحلة الماجستير في المعهد العالي للدعوة الإسلامية، فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المدينة المنورة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، عام (١٤٠٨هـ)؛ فقد كان له الفضل في التنبيه على أهمية العناية بهذا الموضوع، والعمل على تحديد منهجية دقيقة في التعامل معه، وقد أعد لنا - حفظه اللَّه - آنذاك مذكرة استفدت منها في إعداد هذه الدراسة، وأشرت إليها في أكثر من موضع.

كما أخص بالشكر والتقدير أستاذي فضيلة الشيخ محمد عوامة - حفظه اللَّه تعالى - الذي تفضل بالاطلاع على أصل هذا البحث، وإسداء النصح والتوجيه، سائلًا اللَّه ﷻ أن يجزي الجميع عني خير الجزاء، وأن يتقبل أعمالنا، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم.

د. فَتْح الدِّين مُحَمَّد أبو الفَتْح البَيانُوني

---

(١) نشر هذا البحث في « مجلة العلوم الشرعية »، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد السابع عشر، (شوال ١٤٣١هـ/ سبتمبر ٢٠١٠م)، (ص٧٣ - ١٢٦).



التعريف بـ « مشكل الحديث »

يعرف هذا المبحث بموضوع « مشكل الحديث »، وذلك من خلال تقديم تعريف دقيق لهذا المصطلح، ومناقشة بعض الإشكالات التي أثارها بعض المعاصرين حوله، وبيان تاريخ نشأة ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف ومدى شرعيتها، والتعرف على أشهر العلماء المهتمين بهذا الموضوع، وأهم المؤلفات فيه.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

تعريف مصطلح « مشكل الحديث »

تعددت أقوال العلماء في تسمية هذا العلم من جهة وفي تعريفه وتحديد معناه من جهة أخرى. فقد أطلقت عليه الأسماء الآتية: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الأحاديث[١]. ولا بد للتعرف على هذا الموضوع وحدوده من عرض للمعنى اللغوي للألفاظ الآتية: « مشكل »، و« مختلف »، و« متشابه »، وبيان للمقصود بالمصطلحات الآتية: « مختلف الحديث »، و« مشكل الحديث »، و« المتشابه » في كتب علوم الحديث المتنوعة.

أولًا: التعريف اللغوي:

كلمة « مشكِل » في اللغة هي اسم فاعل من الفعل الرباعي أَشْكَل، وقد جاء في لسان العرب: أشكل عليَّ الأمر إذا اختلط. وحَرْف مشكل: مشتبه ملتبس.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، (دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، (ص١٥٨).

ويقال للأمر المشتبه: مُشْكِل[١]. وفي المعجم الوسيط: « أشكل الأمر: التبس، والكتابَ: ضبطه بالشكل. وشاكله: شابهه وماثله. واستشكل الأمر: التبس. والمشكل: الملتبس »[٢].

فالمشكل في اللغة هو الملتَبِس والمشتبِه والمختلِط، ويطلق على كل ما غمض ودق من الأمور، سواء كان غموضه من جهة الشبه بغيره، أو لأي سبب آخر. وسمي مُشكلًا « لأنه أشكل: أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله. ثم قد يقال لما غمض - وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة -: مشكل »[٣].

و« **المختلف** » **في اللغة** اسم فاعل من الفعل الخماسي اختلف. وجاء في لسان العرب: « تخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا. وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف. ويقال: القوم خلفة؛ أي: مختلفون، وهما خلفان أي: مختلفان »[٤]. فالاختلاف في اللغة يطلق على التناقض وعدم الاتفاق.

أما كلمة « المتشابه » فقد جاء في لسان العرب ما نصه: « وأشبه الشيء الشيء: ماثله... وتشابه الشيئان واشتبها: أشبه كل واحدٍ منهما صاحبه... والمشتبهات من الأمور: المشكلات. والمتشابهات: المتماثلات... وأمور مشتبهة ومشبهة: مشكلة يشبه بعضها بعضًا... وشبه عليه: خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره... »[٥]. ويقول الإمام ابن قتيبة: « وأصل التشابه أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان... ومنه يقال: اشتبه عليَّ الأمر: إذا أشبه غيره، فلم تكد تفرق بينهما... ثم قد يقال لكل ما غمض ودق: متشابه، وإن لم تقع الحيرة

---

(١) انظر: لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، حرف اللام، فصل الشين المعجمة (١١/ ٣٥٨ - ٣٥٩).

(٢) المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وآخرون (دون مكان نشر، ودون تاريخ)، مادة « ش ك ل ».

(٣) تأويل مشكل القرآن، للإمام عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق السيد أحمد صقر (دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.)، (ص٧٤ - ٧٥).

(٤) لسان العرب، لابن منظور، حرف الفاء، فصل الخاء المعجمة (٩/ ٩٢). وانظر تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ)، (٦/ ١٠٣).

(٥) لسان العرب، لابن منظور (١٣/ ٥٠٤ - ٥٠٦).

فيه من جهة الشبه بغيره... ومثل المتشابه المشكل »[١]. فالمتشابه في اللغة يطلق على المتماثل والمختلط والمشكل والغامض.

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي:

لم أقف في المصادر الحديثية المتقدمة على تعريف لمصطلح « مشكل الحديث » أو تحديد للمراد منه، إلا أن **الإمام الطحاوي (٣٢١هـ) أشار إلى المقصود بهذا المصطلح في مقدمة كتابه « بيان مشكل الآثار »، حيث يقول: « فإني** نظرت في الآثار المروية عنه - صلى اللّه عليه وآله وسلم - بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبُّت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس؛ فمال قلبي إلى تأمُّلها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها »[٢].

ويفهم من كلامه هذا أن الروايات المشكلة هي الروايات التي خفي معناها الصحيح على كثير من الناس، وفهمت بطريقة جعلتها مشكلة المعنى لسبب من الأسباب؛ فأراد - رحمه اللّه تعالى - أن يدرس هذه الروايات دراسة دقيقة، من أجل فهمها فهمًا صحيحًا يزيل ما علق بها من إشكال، أو دخل عليها من التباس.

كما استخدم الإمام الرامهرمزي (٣٦٠هـ) مصطلح « مشكل » للدلالة على ما يذكر في الأسانيد من أسماء الرواة الذين تتفق أسماؤهم، وتفترق أشخاصهم، وضرب لذلك أمثلة متعددة، منها: عبد اللّه؛ فقد يكون ابن مسعود وقد يكون ابن عمرو، وقد يكون غيرهما[٣].

---

(١) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٧٤ - ٧٥).

(٢) مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٣٣هـ)، (١/ ٣).

(٣) انظر المحدث الفاصل، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب (دار الفكر، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، (ص٣٢٩ - ٣٥٠).

أما مصطلح « مختلف الحديث » فلعل الإمام الحاكم (٤٠٥هـ) من أوائل من أشار إلى موضوع « مختلف الحديث »، في كتب أصول الحديث، لكنه لم يسمِّه، بل اكتفى بالقول في النوع التاسع والعشرين من علوم الحديث: « هذا النوع من العلوم معرفة سننٍ لرسول اللَّه ﷺ يعارضها مثلها، فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما، وهما في الصحة والسقم سيان »(١).

وذكر الحافظ ابن الصلاح (٦٤٣هـ) « مختلف الحديث » في النوع السادس والثلاثين، ولكنه لم يذكر له تعريفًا محددًا، وإنما اكتفى بتقسيم أحاديث المختلف إلى قسمين: ما يمكن الجمع بينها، وما لا يمكن الجمع بينها، مبينًا الموقف من كل قسم منها، كما ذكر مثالًا لما يمكن الجمع بينه من الأحاديث(٢).

ووضع الإمام النووي (٦٧٦هـ) لمختلف الحديث حدًّا بقوله: « وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا، فيوفّق بينهما، أو يرجّح أحدهما فيعمل به دون الآخر »(٣).

أما الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ) فقد عرف « مختلف الحديث » في النوع الثامن والعشرين بقوله: « هو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع بينهما أو يرجَّح أحدهما »(٤).

وذكر الحافظ ابن كثير (٧٤٤هـ) « مختلف الحديث »، في النوع السادس والثلاثين من أنواع علوم الحديث ولم يعرّفه، بل اكتفى بالقول: « والتعارض بين الحديثين قد يكون بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه، كالناسخ والمنسوخ، فيصار إلى الناسخ ويترك المنسوخ. وقد يكون بحيث يمكن الجمع، ولكن

---

(١) معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم أبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه النيسابوري (دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، (ص١٢٢).

(٢) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (دار الحديث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م)، (ص٢٤٤ - ٢٤٥).

(٣) تدريب الراوي، للإمام السيوطي (٢/ ١٩٦ - ٢٠٢).

(٤) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان (دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ)، (ص٦٠).

لا يظهر لبعض المجتهدين، فيَتوقفُ حتى يظهر له وجه الترجيح بنوع من أقسامه، أو يهجُمُ فيفتي بواحد منهما، أو يفتي بهذا في وقت وبهذا في وقت، كما يفعل أحمد في الروايات عن الصحابة »[1].

وقال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) في تعريفه لمختلف الحديث: « ثم المقبول - من الأخبار - إن سَلِم من المعارضة فهو المحكم. وإن عورض بمثله؛ فإن أمكن الجمع فهو مختلف الحديث، أو ثبت المتأخر فهو الناسخ والآخر المنسوخ، وإلا فالترجيح ثم التوقف »[2].

أما في المصادر الحديثَة فقد أشار الإمام الكتاني (١٣٤٥هـ) في الرسالة المستطرفة إلى التسوية بين مصطلحي « مختلف الحديث » و« مشكل الحديث »، وعدّها أسماء لمسمًّى واحد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. كما ذهب إلى ذلك الدكتور نور الدين عتر، حيث عرَّف « مشكل الحديث » بقوله: « هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنًى باطلًا، أو تعارض مع نص شرعي آخر »[3]. كما يفهم من صنيع الشيخ أبي زهو التسوية بينهما، فقد عرّف المشكل من الحديث بقوله: « هو أن يرد حديثان يناقض كل منهما الآخر ظاهرًا »[4].

وفرق الشيخ محمد أبو شهبة بين « مختلف الحديث » و« مشكل الحديث ».

فعرف « مختلف الحديث » بقوله: « أن يوجد حديثان أو أكثر متضادّان في المعنى ظاهرًا، فيُوَفَّق بينهما، أو يُعتَبر أحدهما ناسخًا للآخر، أو يُرَجّح أحدهما على الآخر »[5].

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، الشيخ أحمد شاكر (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، دون تاريخ)، (ص١٧٤ - ١٧٥).

(٢) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام أحمد بن حجر العسقلاني، علق عليه محمد غياث الصباغ (مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، (ص٥٨ - ٦٢).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، (ص٣٣٧).

(٤) الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبو زهو (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، (ص٤٧١).

(٥) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد محمد أبو شهبة (عالم المعرفة، جدة، ط١، =

وعمم المراد بـ « مشكل الحديث » ليشمل مختلف الحديث، إضافة إلى الأحاديث التي عارضت القرآن الكريم والعقل والحقائق العلمية[١].

وثمة تعريفٌ آخر لمشكل الحديث بأنه « الحديث الذي يوهم ظاهره معنًى باطلًا بمخالفته لنص القرآن الكريم، أو مخالفته لحقيقة علمية، أو لإيهامه التشبيه في حقِّ اللَّه تعالى »[٢].

كما عرفه بعض الباحثين بأنه: « أحاديث مرويَّة عن رسول اللَّه ﷺ بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة »[٣].

وعرفه الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي بأنه: « الحديث الذي وجد فيه إشكال من أي نوع، وبأي سبب كان »[٤].

ثم مال إلى تعريفه - في دراسة حديثة - بقوله: « هو الحديث المقبول الذي خفي مراده بسبب من الأسباب على وجه لا يُعرف إلا بالتأمل المجرد، أو بدليل آخر خارجي »[٥].

والإضافة في « مختلِف الحديث » بكسر اللام على وزن اسم الفاعل، بمعنى « من »؛ أي المختلف من الحديث. ومن العلماء من ضبطه بفتح اللام على أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاف، والإضافة على هذا بمعنى « في »؛ أي الاختلاف في الحديث[٦].

=١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، (ص٤٤١).

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص٤٤٢ - ٤٤٣).

(٢) الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، الدكتور مصطفى سعيد الخن، وبديع السيد اللحام (دار الكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، (ص٢٧٦).

(٣) مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، أسامة عبد اللّـه خياط (مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، (ص٣٦).

(٤) تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، (ص١٥٩).

(٥) علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م)، (ص٣٠٨).

(٦) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد أبو شهبة (ص٤٤١).

أما مصطلح « المتشابه »، فلم يشتهر عند المحدثين على أنه نوع مستقل من علوم الحديث، وإنما تحدث عنه علماء التفسير، ويعرِّف الإمام ابن الأثير المتَشابِه في القرآن الكريم بأنه: « ما لم يُتَلَقَّ معناه من لفظه، وهو على ضربين: أحدهما: إذا رد إلى المحكم عرف معناه. والآخر: ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته، فالمتتبع له مبتغ للفتنة؛ لأنه لا يكاد ينتهي إلى شيء تسكن نفسه إليه »[١].

كما تناوله علماء أصول الفقه في بحث « أقسام اللفظ غير واضح الدلالة »[٢].

وقد عرَّفه الجرجاني بأنه: « ما خفي بنفس اللفظ، ولا يُرجَى دَرَكُه أصلًا »، وضرب لذلك مثلًا بالحروف المقطعة في أوائل السور[٣].

وعرفه غيره بأنه: اللفظ الذي خفيت دلالته على المعنى المراد منه، وتعذَّر إدراكه؛ لأن الشارع استأثر بعلمه، ولم توجد قرينة تدل عليه. ومثل له بقوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥][٤].

أما في اصطلاح المحدثين، فيبدو أن الكلام عن « المتشابه » من حيث كونه نوعًا من أنواع علوم الحديث المتعلقة بالمتن، إنما هو من زيادات الإمام السيوطي - رحمه الله تعالى - فهو - حسب علمي - أول من تحدث عن هذا النوع في ألفيته، وأبرزه في مؤلفاته، فقال[٥]:

---

(١) النهاية في غريب الأثر، للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق أحمد طاهر الزاوي ومحمود الطناحي (المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ)، (٢/ ٤٢٢). ولسان العرب، لابن منظور (١٣/ ٥٠٦).

(٢) يقسم الأصوليون اللفظ غير واضح الدلالة إلى أربعة أقسام: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه. ووجه تقسيمه إلى هذه الأقسام: « أن اللفظ الذي خفي المراد منه، إما أن يكون خفاؤه راجعًا لعارض غير اللفظ فذلك الخفي، وإن كان الخفاء لنفس اللفظ، فإن أمكن إدراك المراد من اللفظ بالعقل والقرينة فذلك المشكل، وإن أمكن إدراكه بالنقل لا بالعقل فذلك المجمل، وإن لم يمكن إدراكه لا بالعقل ولا بالنقل فيسمى متشابها ». انظر: أصول الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ)، (ص٤٠٩).

(٣) انظر: التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ)، (ص٢٦٣).

(٤) انظر: أصول الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران (ص٤١٥).

(٥) ألفية السيوطي في علم الحديث، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح الشيخ أحمد شاكر (دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ)، (ص٢١٢).

ومنه ذو تَشَابهٍ لم يُعلم تأويله، فلا تكلَّمْ تَسلَمِ
مثل حديث « إنَّه يُغان » كذا حديث « أنزل القرآن »

فقد مثّل للحديث المتشابه بقوله ﷺ: « إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ »[(١)]، وقال معلقًا على هذا الحديث: « اختلف العلماء في المراد بسبعة أحرف على نحو أربعين قولًا، سُقْتُها في كتابي الإتقان، وأَرْجحُها عندي قول من قال: إن هذا من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله، فإن الحديث كالقرآن منه المحكم والمتشابه »[(٢)]. ومثّل له كذلك بقوله - عليه الصلاة والسلام -: « إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِئَةَ مَرَّةٍ »[(٣)]، وقال: « المختار أن هذا من المتشابه الذي لا يخاض في معناه، وقد سئل عنه الأصمعي، فقال: لو كان قلب غير النبي ﷺ لتكلمت عليه، ولكنَّ العرب تزعم أن الغين: الغيم الرقيق »[(٤)].

كما أَطلَقَ مصطلح « المتشابه » على حديث « يَنزِلُ رَبُّنا تَبَارَكَ وتَعَالَى كُلَّ لَيْلةٍ »، فقال: « هذا من المتشابه الذي يُسكت عن الخوض فيه، وإن كان لا بد فأولى ما يقال فيه ما في رواية النسائي: إن اللَّه يُمهِل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر مناديًا يقول: هل من داع فيستجاب له. فالمراد إذن نزول أمره أو الملك بأمره »[(٥)].

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٥٨٧٣)، (٥/ ٢٢٩٩)؛ وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، (٤/ ٢٠١٧).

(٢) تنوير الحوالك، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، (١/ ١٦٠).

(٣) أخرجه الإمام مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم (٢٧٠٢)، (٤/ ٢٠٧٥).

(٤) الديباج، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري (دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، (٦/ ٥٨).

(٥) تنوير الحوالك (١/ ١٦٧). ومن الأحاديث التي وصفها بالمتشابه كذلك، حديث « ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثلث القرآن »، (١/ ١٦٤).

ومن الأحاديث التي أدرجت تحت هذا النوع حديث: « **إنَّ القُلوبَ بَيْنَ أصبعَيْنِ مِنْ أَصابعِ اللَّه** »[١]، يقول الإمام المناوي: « وهذا من أحاديث الصفات، وللناس في تلقِّيها مذهبان، **أحدهما**: أن الإيمان بها واجب كالإيمان بمتشابه القرآن، والبحث فيها بدعة، وعليه أكثر السلف. **الثاني**: أن البحث عنها واجب وتأويلها بنحو ما تقرر متعين؛ فرارًا من التعطيل، وإمام هذه الطائفة المرتضَى والحبر ومن على قدمهما من فقهاء الصدر الأول؛ لأن اللَّه - سبحانه - لم ينزل من المتشابه ما أنزل إلا ليُعلم، ورسوله لم يقل ما قال إلا ليُفهم، وبمعرفة المتشابه يتميز الفاضل من المفضول والعالم من المتعلم والحكيم من المتعجرف »[٢].

وأكثر كتب الحديث المتقدمة والمتأخرة تجعل « المتشابه » من أنواع علوم الحديث المتعلقة بسند الحديث، وتخصه بما تشابه من أسماء الرجال وكناهم وألقابهم وقبائلهم وبلدانهم[٣]**، وتُدرج المتشابه في المتن في موضوع « مشكل الحديث »**. فقد تناول الإمام ابن قتيبة في كتابه « تأويل مختلف الحديث » أو « تأويل مشكل الحديث » بعض الأحاديث التي يمكن أن تدخل في المتشابه[٤]، نحو حديث: « **الحَجَرُ الأسودُ يمينُ اللَّهِ - تعالى - في الأرضِ يُصافِحُ بها مَنْ شاءَ مِنْ خَلْقِه** »[٥]، وحديث: « **رأيتُ رَبِّي في أحسنِ صُورةٍ** »[٦]، وحديث: « **إنَّ اللَّهَ ﷻ خلقَ آدمَ على**

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ مقارب، كتاب القدر، باب تصريف اللّـه تعالى القلوب كيف يشاء، رقم (٢٦٥٤)، (٤/ ٢٠٤٥).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للشيخ عبد الرؤوف المناوي (المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ)، (٢/ ٣٨٠). ويقصد بالحبر الصحابي الجليل عبد اللّـه بن عباس - رضي اللّـه عنهما - وبالمرتضى أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ.

(٣) انظر معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم (ص٢٢١ - ٢٣٨)؛ والتقييد والإيضاح، للحافظ العراقي (ص٣٧٢)، وشرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر (ص١٤٧ - ١٥٠).

(٤) انظر تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد اللّـه بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار (بيروت: دار الجيل، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م)، (ص٢١٥ - ٢١٧)، وانظر (ص٢٠٨ - ٢٢٤).

(٥) أخرجه الإمام ابن الجوزي في العلل المتناهية عن جابر وعبد اللّـه بن عمرو - رضي اللّـه عنهما - وقال: هذا حديث لا يصح. انظر العلل المتناهية، للإمام عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ)، (٢/ ٥٧٥ - ٥٧٦).

(٦) أخرجه الإمام الطبراني عن أبي رافع ﷺ. انظر المعجم الكبير، للإمام سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي =

صُورتِهِ »[1] وتحدث الإمام الطحاوي كذلك عن بعض الأحاديث المتشابهة في كتابه « مشكل الآثار »[2]، نحو حديث: « يَعقِدُ الشيطانُ على قافيةِ رأسِ أحدِكُم إذا نامَ ثلاثَ عُقَدٍ... »[3]، وحديث: « أُنزِلَ القرآنُ على سَبْعةِ أَحْرُفٍ »[4].

كما سمى الإمام ابن فورك كتابه « مشكل الحديث وبيانه »، مع أنه يختص بالأحاديث المتشابهة المتعلقة بصفات اللَّه - تعالى - وأفعاله. وقد صرح بذلك في مقدمته؛ حيث قال: « فقد وُفِّقتُ - أسعدكم اللَّه - بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به على تحرِّي النصح والصواب - إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول اللَّه ﷺ، مما يوهم ظاهره التشبيه، مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين »[5].

ثم عقد مقارنة بين نصوص « المتشابه » في الكتاب والسنة، فقال: « وذلك أن آي

= ابن عبد المجيد السلفي (مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م)، رقم (٩٣٨)، (١/ ٣١٧). وعزاه الهيثمي إلى الطبري وقال: « وفيه عبد اللَّه بن إبراهيم بن الحسين عن أبيه، ولم أر من ترجمها »، انظر مجمع الزوائد، للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي (دار الريان للتراث، القاهرة-بيروت، ١٤٠٧هـ)، (١/ ٢٣٧). وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص، رقم (٣٢٣٤)، (٥/ ٣٦٧)، عن ابن عباس - رضي اللَّه عنهما - مرفوعًا بلفظ: « أتاني الليلةَ ربي - تبارك وتعالى - في أحْسنِ صُورة - قال: أحْسَبه في المنام - فقَال: يا مُحمد هلْ تدْرِي فيم يَختصِمُ الملأ الأعْلَى؟ » الحديث. وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وفي الباب عن معاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عائش عن النبي ﷺ.

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٥٨٧٣)، (٥/ ٢٢٩٩)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، (٤/ ٢٠١٧). وانظر مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٥١)، (٢/ ٣٢٣)، (٢/ ٥١٩).

(٢) انظر مشكل الآثار، للإمام الطحاوي (١/ ١٤٥ - ١٤٧)، (٤/ ١٨١ - ١٩٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ، كتاب التهجد، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يُصلِّ بالليل، رقم (١٠٩١)، (١/ ٣٨٣)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الحث على صلاة الوقت، رقم (٧٧٦)، (١/ ٥٣٨).

(٤) أخرج البخاري نحوه في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (٤٧٠٦)، (٤/ ١٩٠٩)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم (٨١٨)، (١/ ٥٦٠).

(٥) مشكل الحديث وبيانه، للإمام أبي بكر بن فورك، تحقيق: موسى محمد علي (دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٩م)، (ص٣٢).

الكتاب قسمان: فقسم هو محكم تأويله بتنزيله، يُفهم المراد منه بظاهره وذاته. وقسم لا يوقف على معناه إلا بالرد على المحكم، وانتزاع وجه تأويله منه. فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل. فمنها الكلام البيِّن المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره... وإنه متى زعم أن للآي المتشابهة التي وردت في الكتاب معنًى وطرقًا من جهة اللغة تنزل عليها وتُصحح بها، من حيث لا يؤدي إلى شبهة ولا إلى تعطيل؛ فكذلك سبيل هذه الأخبار، والتطرق إلى تنزيل معانيها، وتصحيح وجوهها على الوجه الذي يخرج عن التشبيه والتعطيل »[1].

وهذا مما يدعو إلى جعل الأحاديث المتشابهة نوعًا مستقلًا، وذلك انسجامًا مع المصطلح المستخدم في علوم القرآن الكريم من جهة، وتوحيدًا لهذا النوع من النصوص الشرعية في قسم خاص مستقل من جهة أخرى. ولعل مما يبرر الفصل بين « المشكل » و« المتشابه » أن الإشكال في النوع الأول سببه خارجي؛ وهو معارضة النص لغيره في الظاهر، أما الإشكال في النوع الثاني فسببه داخلي؛ أي نابع من النص نفسه.

أما تعريف « المتشابه » عند المحدثين، فالملاحظ أن الإمام السيوطي لم يعرفه في ألفيته، وإنما عرفه شارح الألفية، الشيخ أحمد شاكر بأنه: « ما لا سبيل إلى معرفة حقيقة المراد منه »، ثم أضاف: « وينبغي للورع أن يقف عن الكلام فيه خوف الزلل »[2].

وعرف الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد « المتشابه » بأنه: « الحديث الذي لا يُعلم تأويله على وجه الجزم ». ثم قال: « وينبغي للمسلم الورع الذي يتجنب الزلل ويخشى المزالق أن يسكت عن الخوض فيه، ويترك علمه للذي يعلم السرَّ وأخفَى »[3].

---

(١) مشكل الحديث وبيانه، للإمام أبي بكر بن فورك، تحقيق: موسى محمد علي (دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٩م)، (ص٦ - ٣٩).

(٢) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص٢١٢).

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٦٦هـ)، (٢/ ٤٢٥).

المَطْلَبُ الثَّانِي

ملاحظات حول تعريفات
« مشكل الحديث »

من خلال استقراء التعريفات السابقة، ظهر لي عدد من الملاحظات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١ - إن مصطلح « مشكل الحديث » لم يُذكر في كتب علوم الحديث المتقدمة، حسب ما وقفت عليه منها، وقد استخدم العلماء السابقون مصطلح « مختلف الحديث »، وخصّوه بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضًا. أما في المصادر الحديثة فقد أشار الكتاني إلى التسوية بين « مختلف الحديث » و« مشكل الحديث »، وعدّها أسماء لمسمًّى واحد. كما ذهب إلى ذلك الشيخ محمد أبو زهو، والدكتور نور الدين عتر.

ويرى بعض الباحثين التفريق بينهما؛ فيخص « مختلف الحديث » بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضًا، ويعمم معنى « مشكل الحديث » ليشمل الأحاديث التي يعارض بعضها بعضًا والأحاديث التي تعارض القرآن والعقل والحقائق العلمية[1].

وإنني أفضّل التفريق بين مصطلحي « مختلف الحديث » و« مشكل الحديث »، وتخصيص مصطلح « مختلف الحديث » بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضا، انسجامًا مع المعنى اللغوي من جهة، وحفاظًا على طريقة استخدام المتقدمين لهذا المصطلح من جهة أخرى. كما أرى تعميم مصطلح « مشكل الحديث » ليشمل مختلف الحديث وغيره من الأحاديث التي تتعارض مع باقي الأدلة الشرعية أو تُوهِم معنى باطلًا لتعارضها مع العقل أو التاريخ وغير ذلك؛ وبذلك يصبح كل مختلف مشكلًا وليس كل مشكل مختلفًا.

---

(١) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد محمد أبو شهبة (ص٤٤٢ - ٤٤٣)، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٣٠٨) وما بعدها.

ويمكن أن نستنبط هذا التفريق بين المصطلحين من صنيع الإمام الطحاوي الذي ألف كتابين في هذا الموضوع: **الكتاب الأول**: « مشكل الآثار »، وقد أشار في مقدمته إلى أنه يشتمل على الأحاديث التي فُهِمَت بطريقة جعلتها مستحيلة المعنى؛ فعمل على تبيان مشكلها، ونفي الإحالات والتضاد عنها[1].

والكتاب الثاني: « شرح معاني الآثار »، ويبدو أنه مختص في « مختلف الحديث »، وهي الأحاديث التي يناقض بعضها بعضًا؛ فقد جاء في مقدمته ما نصه: « سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع له كتابًا أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول اللَّه ﷺ في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والضعَفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضًا؛ لقلة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها؛ لما يشهد له من الكتاب الناطق والسنة المجتمع عليها، وأجعل لذلك أبوابًا أذكر في كل كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء، واحتجاج بعضهم على بعض، وإقامة الحجة لمن صح عندي قوله منهم، بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم »[2].

وممن فرَّق بين مصطلحي المختلف والمشكل الشيخ محمد أبو شهبة؛ حيث قال: « الحق أن بين المختلف والمشكل فرقًا في الاصطلاح؛ فمختلف الحديث يكون بوجود تعارض: تضاد أو تناقض بين حديثين أو أكثر... وأما مشكل الحديث فهو أعم من ذلك؛ فقد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه كون الحديث مشكلًا في معناه، لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلًا، أو لاستحالة معناه، أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم والمعارف الحديثة، كعلم الفلك، أو الطب،

---

(١) انظر مشكل الآثار، للإمام الطحاوي (١/ ٣). وقد ظهر اسم الكتاب في صورة إحدى النسخ المخطوطة كما يأتي: « بيان مشكل أحاديث رسول اللّـه ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها ». انظر: طبعة الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(٢) شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار (دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، (١/ ١١). وقد أشار المؤلف إلى عنوان كتابه في ثنايا الكتاب (٣/ ٣١٨) باسم: « شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول اللّـه ﷺ في الأحكام ».

أو علم سنن اللّه الكونية، وهو ما يسمى في لسان الناس: علم الطبيعة »[١]. ثم يقول: « وعلى هذا يكون « مشكل الحديث » بالنسبة إلى « مختلف الحديث » أعم منه، فكل مختلف يعتبر مشكلًا، وليس كل مشكل يعتبر من قبيل « مختلف الحديث »؛ فبينهما عموم وخصوص مطلق »[٢].

وممن ألمح إلى التفريق بين هذين المصطلحين ورجّح ذلك الدكتور أحمد محمد السماحي، صاحب كتاب « المنهج الحديث في علوم الحديث »[٣]، والدكتور أسامة خياط في كتابه: « مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء »[٤].

٢ - تعددت تعريفات المتأخرين لمصطلح « مشكل الحديث » بين موسِّع ومضيِّق؛ فمنهم من خصه بالتعارض بين الروايات الحديثية، كما ذهب إلى ذلك الشيخ أبو زهو، ومنهم من أضاف إليه مناقضة العقل والقواعد الشرعية. كما أن هناك من خصه بما خفي مراده من النصوص؛ تأثرًا بالمعنى اللغوي والأصولي لكلمة مشكل؛ فالمشكل عند الأصوليين: « هو اللفظ الذي خفيت دلالته على معناه بسبب في نفس اللفظ، فلا يمكن أن يدرك معناه إلا بقرينة تبيِّن المراد منه »[٥]، أو « ما خفيت دلالته على المعنى المراد منه، خفاء ناشئًا عن ذات الصيغة والأسلوب، ولا يُدرك إلا بالتأمل والاجتهاد »[٦]. وهو قريب من تعريف

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد أبو شهبة (ص٤٤٢ - ٤٤٣).

(٢) المرجع السابق (ص٤٤٣).

(٣) المنهج الحديث في علوم الحديث، للدكتور أحمد محمد السماحي (ص١٢٣)، نقلًا عن مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة عبد اللّه خياط (ص٣٨).

(٤) انظر مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة عبد اللّه خياط (ص٣٩).

(٥) أصول الفقه الإسلامي، د. بدران (ص٤١٢). وقد مثل له بلفظ « القرء » لكونه مشتركًا بين معنيين، وهما الطهر والحيض، ولا يمكن تعيين أحد المعنيين إلا بقرينة. وانظر: تيسير التحرير، للشيخ محمد أمين، المعروف بأمير بادشاه، الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ)، (١/ ١٥٨).

(٦) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، (ص٤٩)، نقلًا عن المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، =

الإمام الجرجاني للمشكل؛ فقد عرفه بأنه: «ما لا يُنال المراد منه إلا بتأمُّل بعد الطلب »[١]. وهناك من الباحثين من وسع مدلوله ليتناول الأحاديث التي تشتمل على أي إشكال ولأي سبب كان.

٣ - يُفهم من تعريف الحافظ ابن حجر أن مختلف الحديث يختص بما تعارض ظاهرًا من الأحاديث، وأمكن الجمع بينه فقط، وما عدا ذلك فلا يدخل في مسمى المختلف. لكن تعريف الأئمة السابقين يشهد لدخول النصوص المتعارضة في مسمى « مختلف الحديث » سواء أمكن الجمع بينها أم لم يمكن. فقد نص الحاكم في حديثه عن هذا النوع على احتجاج الفقهاء ببعض هذه الروايات دون بعض، ثم ذكر بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك، وهذا يدل على علاقة مباشرة بين « مختلف الحديث » وبين النسخ والترجيح.

ويشهد لذلك صنيع النووي في التقريب؛ فقد أشار إلى موضوع النسخ، وتحدث عن الترجيح وطرقه في كلامه عن « معرفة مختلف الحديث وحكمه » في النوع السادس والثلاثين، وتابعه الإمام السيوطي على ذلك[٢]. كما مال الحافظ السخاوي إلى دخول الناسخ والمنسوخ في موضوع مختلف الحديث، فقال: « وكان الأنسب عدم الفصل بينه وبين الناسخ والمنسوخ؛ فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس »[٣].

٤ - إن بعض هذه التعريفات اقتصر على بيان بعض صور الاستشكال وطريقة التعامل معها، بدلًا من وضع تعريف دقيق يحدد معالم « مشكل الحديث » ويبين حقيقته.

= للدكتور محمد فتحي الدريني (الشركة المتحدة للتوزيع، ط٢، ١٩٨٥)، (ص٨٧).

(١) التعريفات، للجرجاني (ص٢٧٦).

(٢) انظر: تدريب الراوي، للحافظ جلال الدين السيوطي (٢/ ١٩٨).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ)، (٣/ ٨٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

التعريف المقترح لـ « مشكل الحديث »

يمكن تعريف « مختلف الحديث » بأنه: الأحاديث المقبولة التي يعارض بعضها بعضًا في الظاهر.

أما « مشكل الحديث » فيُختار له التعريف الآتي: الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلة والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية والتاريخية.

ويطلق مصطلح « المتشابه » على « الأحاديث المقبولة التي لا سبيل إلى معرفة حقيقة المراد منها »، حسب تعريف الشيخ أحمد شاكر، ويشتمل على الأحاديث المتعلقة بصفات اللّه - تعالى - وأفعاله، وغيرها من الأحاديث التي تشتمل على ألفاظ مشتركة، ولا يمكن الجزم بحقيقة المراد بها.

وبناء على ما سبق، يكون « مختلف الحديث » مختصًا بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضًا في الظاهر، ويعم مصطلح « مشكل الحديث » الأحاديث التي توهم التعارض فيما بينها، إضافة إلى الأحاديث التي توهم التعارض مع باقي الأدلة الشرعية أو غير ذلك من الحقائق التاريخية والعلمية. فأي حديث مقبول عارض ظاهره دليلًا من الأدلة الشرعية، نقلية كانت أو عقلية، أو أوهم التعارض مع الأصول والقواعد الشرعية أو الحقائق العلمية والتاريخية؛ فإنه يدخل في موضوع « مشكل الحديث ».

ويمكن تقسيم « مشكل الحديث » إلى قسمين:

الأول: الأحاديث التي يعارض ظاهرها دليلًا من الأدلة الشرعية الأخرى، نقلية أو عقلية، كالقرآن والسنة والإجماع وغير ذلك. ويدخل في هذا القسم « مختلف الحديث ».

الثاني: الأحاديث التي توهم التعارض مع الأصول والقواعد الشرعية أو يناقض

ظاهرها الحقائق العلمية والتاريخية. ويمكن أن يدخل في هذا القسم بعض الأحاديث المتشابهة، وذلك إذا أوهمت مناقضة الأصول والقواعد الشرعية في مجال العقيدة.

فأي حديث يدخل في هذين القسمين يندرج تحت موضوع « مشكل الحديث » وتُطبَّق عليه قواعده.

ومما يميز هذا التعريف عن غيره من التعريفات ما يأتي:

١ - عدم الاقتصار على بعض أوجه أو صور استشكال النص، كما جاء في بعض التعريفات؛ وذلك حتى لا يُقيَّد التعريف بها من جهة، ولتعدد تلك الأوجه والصور وعدم انحصارها فيما ذكر في التعريفات السابقة من جهة أخرى.

٢ - إخراج « ما خفي مراده من الأحاديث » من التعريف؛ لأن خفاء المراد من الروايات يعني أن معناها لم يتبين ويتضح بعد، واستشكال النص مرحلة تأتي بعد فهمه بطريقة معينة، وحمله على معنى محدد يخالف دليلًا شرعيًا آخر، أو يناقض العقل والتاريخ ونحو ذلك. أما الأحاديث التي خفي مرادها لاشتراك ألفاظها في معنيين أو عدة معانٍ؛ فالأولى أن تُلحق بـ « المتشابه »، وهو - كما سبق تعريفه -: « ما لا سبيل إلى معرفة حقيقة المراد منه »[(١)]. وإن كان خفاء اللفظ بسبب دقته وغرابته فيدخل في «غريب الحديث»[(٢)].

٣ - إخراج عبارة « ما أوهم معنى باطلًا » من التعريف؛ لأن هذا الإيهام إنما هو نتيجة من نتائج التعارض، وقد يتخلف في بعض الحالات ويبقى الحديث مشكلًا؛ فقد يعارض الحديث أحد الأدلة الشرعية في الظاهر، دون أن يوهم معنى باطلًا في نفسه.

٤ - تقييد الأحاديث التي تدخل في نطاق هذا الموضوع بكونها مقبولة؛ وذلك حتى يشمل الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيفة ضعفًا خفيفًا، وذلك لما يأتي:

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص٢١٢).

(٢) انظر: تدريب الراوي، للإمام السيوطي (٢/ ١٨٤ - ١٨٦).

أ - اختلاف العلماء في الحكم على بعض الأحاديث، فقد يُضعِّف بعضهم حديثًا بينما يُحسِّنه آخرون، واحتمال ذلك في الأحاديث الضعيفة ضعفًا خفيفًا وارد إلى حدٍّ كبيرٍ.

ب - أن بعض العلماء يرى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام إذا لم يوجد في الباب غيره ويقدمه على رأي الرجال، وقد نُقل ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل والإمام أبي داود السجستاني - رحمهما اللَّه تعالى - كما أن جمهور العلماء يرون جواز العمل، في فضائل الأعمال، بالحديث الضعيف ضعفًا غير شديد بالشروط المعروفة[١].

ج - اشتمال كتب « مشكل الحديث » على بعض الأحاديث غير الصحيحة وعناية المؤلفين بتأويلها؛ فقد تناول ابن قتيبة حديث ابن عباس: « **الحَجَرُ يمينُ اللَّهِ تعالى في الأرضِ، يُصافِحُ بها مَنْ شاءَ مِنْ خَلْقِه** »[٢]، مع أنه لم يصح. يقول الإمام المناوي: « قال ابن الجوزي: حديث لا يصح؛ فيه إسحاق بن بشير كذَّبه ابن أبي شيبة وغيره، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع. وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يُلتَفَتُ إليه »[٣].

كما أورد الإمام ابن فورك عددًا من الأحاديث الضعيفة وقام بتأويلها وإزالة الإشكال عنها، دون بيان حكمها، كالحديث السابق[٤]، بل صرح في بعض المواضع بضعف الرواية ثم تكلم عنها على فرض صحتها[٥]. ويبدو أن هذا منهج سار عليه - رحمه اللَّه تعالى - فلم يستثن من الأحاديث سوى ما أجمع

(١) انظر: تدريب الراوي (٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩)، وشرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، جمع وترتيب الشيخ عبد اللّـه سراج الدين (مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، (ص٦٣ - ٦٥).

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢١٥)؛ ومشكل الحديث وبيانه، لابن فورك (ص١٢٤).

(٣) فيض القدير، للشيخ المناوي (٣/ ٤٠٩).

(٤) انظر: مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك (ص١٢٤)، وانظر: تأويله لحديث « لو جعل القرآن في إهاب ثم ألقي في النار ما احترق » (ص٣٠١ - ٣٠٣).

(٥) انظر: المرجع السابق، في تأويله لحديث « أتاني ربي في أحسن صورة » (ص٧٩ - ٨٨)، وحديث « إن اللّـه تعالى يقول لداود ﷺ: مُر بين يدي... » (ص١٤٢ - ١٤٤)؛ وحديث: « رأيت ربي جعْدًا قَطَطًا » (ص٣٧٢).

العلماء على وضعه، نحو حديث: « إن الله ﷻ خلق نفسه من عرق الخيل ».
فقد علق عليه قائلًا: « واعلم أن هذا الحديث ونحوه من الأخبار المتناقضة التي لا يجوز الاشتغال بها وبتأويلها؛ لظهور فسادها، ووضوح الخلل في أمرها، وإجماع أهل النقل في أنها موضوعة لا أصل لها »[١]. وينبغي عدم الاشتغال بتأويل الأحاديث الضعيفة ضعفًا شديدًا والواهية، لإجماع العلماء على عدم الاحتجاج بها.

٥ - استخدام كلمة « توهم » في التعريف يقيد « مشكل الحديث » بالتعارض الظاهري الناشئ عن الفهم غير الدقيق للنصوص، ويخصه بالأحاديث المتعارضة مع غيرها والتي يمكن الجمع بينها وبين ما عارضته. ويشهد لذلك واقع كتب المشكل؛ فهي تذكر الإشكال في الحديث ثم تعمل على رفع هذا الإشكال والجمع والتوفيق بين الأحاديث وما يعارضها في الظاهر.

ويبدو أن الإمام النووي هو أول من اشترط كون التعارض ظاهريًا، وتبعه في ذلك بعض العلماء المتقدمين والمتأخرين[٢]. كما صرح الحافظ ابن حجر بتخصيص « مختلف الحديث » بما أمكن الجمع بينه من الروايات فقط، والتفريق بينه وبين « الناسخ والمنسوخ »[٣]، وجرى على ذلك علماء الحديث المعاصرون.
فإذا لم يمكن الجمع بين تلك الأحاديث وبين ما عارضته خرج الحديث إلى نوع آخر من أنواع الحديث، كالناسخ والمنسوخ، أو الشاذ والمنكر حيث يعمل بالترجيح، أو الحكم باضطراب الحديث أو إعلاله بعلةٍ قادحةٍ[٤]. وإن كان المرء

---

(١) مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك (ص٣٧٣).

(٢) يلاحظ أن الإمام النووي قد أدخل في « مختلف الحديث » ما يمكن الجمع بينه من الأحاديث وما لا يمكن الجمع بينه، مع أنه اشترط أن يكون التعارض ظاهريًا. انظر: تدريب الراوي، للحافظ السيوطي (٢/١٩٦ - ١٩٨). ويبدو أن المقصود بذلك ما ظهر تعارضه من النصوص، سواء كان التعارض حقيقيًا أو غير حقيقي. ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن حجر في شرح النخبة (ص٦٢): « فصار ما ظاهره التعارض واقعًا على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف ».

(٣) انظر: شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر (ص٥٨ - ٦٢).

(٤) المرجع السابق نفسه.

لا يستطيع أن ينكر العلاقة الوثيقة بين « مشكل الحديث »، و« الناسخ والمنسوخ »، وإمكانية إدراج الأخير في الأول، كما قد يفهم من تقسيم الحافظ ابن كثير وغيره لمختلف الحديث، وهو ما رجحه الحافظ السخاوي في شرحه لألفية العراقي[١].

٦ – عدم تعميم مصطلح « مشكل الحديث » ليشمل أي إشكال من أي نوع كان ولأي سبب كان، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[٢]؛ لأن الإشكالات في الحديث أنواعها كثيرة، وتتعلق بسند الحديث كما تتعلق بمتنه، والتعميم في هذه الحالة يؤدي إلى دخول عدد من مسائل علوم الحديث وأنواعه في هذا المصطلح.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

مناقشة شبهة حول مصطلح « مشكل الحديث »

توقف بعض الباحثين في إطلاق اسم « مشكل الحديث » على ظاهرة استشكال النص، بل واعترض على ذلك بقوله: إن إطلاق هذا الاصطلاح له بُعده الخطير؛ لأن المعنى سيكون – حتى بعد القيد الذي أضافوه – أن النص ملتبِس في الظاهر! وهـذا مما لا تجوز نسبته إلى الشرع الذي جعله الله ﷻ فرقانًا بين الحق والباطل. كما يرى أن هذه التسمية ستلقي بالتَّبِعة كلها على النص مستبعدة أثرَ القراءة وثقافة القارئ المسبَقة. وبناء على ما سبق يَقترح تسمية هذا العلم بـ « استشكال الحديث »؛ فليس للحديث أيُّ دور في هذه الظاهرة، وتقتصر مسؤولية الحديث على حاجته للبيان، أما الالتباس فهو وهم في ذهن القارئ[٣].

وربما يميل القارئ إلى هذا التحليل والنقد لأول وهلة، ولكن بعد النظر والتدقيق يتضح أن الأمر ليس كما وصفه الباحث؛ وذلك للأسباب الآتية:

---

(١) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام السخاوي (٣/ ٨٢).

(٢) انظر: تخريج الحديث، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص١٥٩).

(٣) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٥٢ – ٥٤).

١ - أن الإشكال ليس دائمًا مصدره القارئ للنص، بل قد يكون سببه النص نفسه؛ فالنصوص الشرعية تختلف في درجات البيان والوضوح، وقد أشار الباحث نفسه إلى ذلك[(١)]. وقد يُفهم النص فهمًا دقيقًا، ومع ذلك يأتي نص آخر يخالفه؛ كما هو في مسألة العام والخاص، والمطلق والمقيَّد. يقول الدكتور عتر: « وفي الواقع أن ادعاء التعارض ليس بالعسير، ما دام في النصوص ما لا بد منه من عامٍّ وخاصٍّ مستثنى منه، أو مطلق ومقيَّد يُقيَّد به »[(٢)].

٢ - المراد بـ « مشكل الحديث »، ما تعارض من الروايات من حيث الظاهر مع دليل من الأدلة الشرعية، أو الحقائق التاريخية أو العلمية؛ وذلك بسبب فهمه على غير وجهه. ولا نعني وجود التعارض في الواقع، فإن سنته ﷺ معصومة من التناقض والاختلاف؛ لأنها نوع من أنواع الوحي، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤]؛ ولذلك يقول الإمام أبو بكر بن خزيمة: « لا أعرف أنه رُوي عن رسول اللَّه ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادّان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما »[(٣)].

٣ - إن اللَّه ﷻ وصف آياتِ القرآن الكريم بأن منها ما هو محكم ومنها ما هو متشابه، يقول ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

فلا نكن أغيرَ من اللَّه ﷻ على كتابه! وقد أشار الدكتور الخيرآبادي في مراجعته لكتاب الأستاذ العسعس إلى هذه النقطة، وبيَّن أنه « لا يستلزم تسمية الشيء بوصف أنه متَّصف به ذاتيًّا، وإنما هو باعتبار المخاطبين »[(٤)].

---

(١) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٥٣، ٦٣).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (ص٣٣٨).

(٣) المرجع السابق (ص٤٣٢ - ٤٣٣). وانظر الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر (ص١٧٥)، وتدريب الراوي، للحافظ السيوطي (٢/ ١٩٦).

(٤) مراجعة كتاب: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة السابعة، العدد الرابع عشر، أغسطس ٢٠٠٣م، جمادى الآخرة =

٤ - لو سرنا على طريقة الباحث في الحذر مما يوهمه المصطلح؛ يمكننا القول بأن اصطلاح « استشكال الحديث » يوهم معنى خطيرًا كذلك؛ لأنه لا يجوز للمسلم أن يستشكل ما جاء عن الله ﷻ أو ما صدر عن رسوله محمد ﷺ، بل عليه أن يسلم بما جاء في القرآن والسنة سواء فهم مراده أو لم يفهمه. كما قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]. وهكذا نقع في دوّامة ربما يصعب الخروج منها، والتغلّب عليها.

٥ - حينما أطلق علماؤنا كلمة « مشكل » لم يكونوا في غفلة عن معنى هذه اللفظة وإيحاءاتها، ومع ذلك لم يجدوا مانعًا من استخدامها، أو حرجًا في نسبتها إلى الحديث؛ فالمشكلة - فيما أرى - تكمن في فهم المصطلح على وجهه. فإذا فهمنا المقصود من قول العلماء: مختلف الحديث، أو مشكل الحديث، وبيّنا الأسباب التي تؤدي إلى استشكال النص، مع التأكيد على أن سنة الرسول ﷺ لا يمكن أن يكون بينها تعارض أو اختلاف؛ فعند ذلك يتضح الأمر وتندفع الشبهة.

فهناك أحاديث صحيحة لا معارض لها وهي ما يسمى بـ« مُحكم الحديث »، وهناك أحاديث صحيحة عارضتها أحاديث صحيحة أخرى في الظاهر، وهي ما يطلق عليه « مختلف الحديث » أو « مشكل الحديث »[(١)]. وهناك أحاديث صحيحة متعارضة لم يمكن الجمع بينها؛ فلجأ العلماء إلى ترجيح بعضها على الآخر. ولم ير الإمام الحاكم - رحمه الله تعالى - بأسًا من وصف الأحاديث الصحيحة بالتعارض؛ فذكر أمثلة لتلك الأحاديث، ثم قال: « فهذه الأسانيد صحيحة كلها، والخبران يُعارض أحدهما الآخر... »[(٢)].

= ٢٠٠٤هـ)، (ص٢٢٣).

(١) انظر: النوع التاسع والعشرين، والنوع الثلاثين في « معرفة علوم الحديث »، للإمام الحاكم (ص١٢٢ - ١٣٠)، وانظر: شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ص٥٨ - ٥٩)، ومنهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (ص٣٣٧ - ٣٤٢).

(٢) معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم (ص١٢٥).

المبحث الثاني

نشأة « مشكل الحديث »
وأشهر المؤلفات فيه

يقدم هذا المبحث نبذة تاريخية لنشأة «مشكل الحديث»، كما يعرض لأهم المؤلفات في موضوع مشكل الحديث قديمًا وحديثًا.

المطلب الأول

نشأة « مشكل الحديث »

إن استشكال النص الشرعي - قرآنًا وسنة - ظاهرة قديمة في التاريخ الإسلامي، وتعود إلى عهد النبي ﷺ؛ فقد توقف الصحابة - رضوان الله عليهم - عند عدد من الآيات القرآنية بسبب عدم فهمهم لها على الوجه الصحيح واستفسروا رسول الله ﷺ عن تلك الآيات[1]. وكان صلوات الله وسلاماته عليه يستمع لإشكالاتهم، ويجيب عن استفساراتهم دون امتعاض أو إنكار، أو يأمرهم بالإذعان والاستسلام.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قال: فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فأتوا رسول الله ﷺ ثم بركوا على الركب. فقالوا: أي رسول الله! كُلِّفنا من الأعمال ما نطيق. الصلاة والصيام والجهاد والصدقة. وقد أنزلت عليك هذه الآية، ولا نطيقها. قال رسول الله ﷺ: « أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ

---

(١) يرى بعض الباحثين أن ظاهرة الاستشكال نشأت مذ كان آمر ومكلَّف، وأن أول من استشكل إبليس؛ حيث استشكل أمره بالسجود لآدم، فلم يستجب لذلك. انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص٦١ - ٦٢).

أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ »، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير. فلما اقترأها القوم ذلّت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله ﷻ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (قال: نعم)، ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ ﴾ (قال: نعم)، ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ (قال: نعم)، ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (قال: نعم) [البقرة: ٢٨٦] »[١].

وقد نقل الإمام النووي عن القاضي عياض قوله: « وقد اختلف الناس في هذه الآية، فأكثر المفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما تقدم فيها من النسخ، وأنكره بعض المتأخرين قال: لأنه خبر ولا يدخل النسخ الأخبار، وليس كما قال هذا المتأخر، فإنه وإن كان خبرًا فهو خبر عن تكليف ومؤاخذة بما تُكِنُّ النفوس والتعبد بما أمرهم النبي ﷺ في الحديث بذلك، وأن يقولوا: سمعنا وأطعنا، وهذه أقوال وأعمال اللسان والقلب، ثم نسخ ذلك عنهم برفع الحرج والمؤاخذة »[٢].

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود ؓ قال: لما نزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله ﷺ: « لَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ:

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، وبيان أنه ﷺ لم يُكلف إلا ما يطاق. انظر: صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ)، (١/ ١١٥).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام يحيى بن شرف النووي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ)، (٢/ ١٥٠).

﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ [لقمان: ١٣] »[١]. فقد حمل الصحابة - رضي اللَّه عنهم - « الظلم على عمومه، والمتبادر إلى الأفهام منه، وهو وضع الشيء في غير موضعه، وهو مخالفة الشرع؛ فشقَّ عليهم، إلى أن أعلمهم النبي ﷺ بالمراد بهذا الظلم »[٢].

وقد كان الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - يُسألون عن الآيات المشكلة، ويجيبون من سألهم عنها دون اعتراض أو إنكار؛ فعن أبي أمية الشعباني قال: أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية؟ قال: أية آية؟ قلت: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٥]، قال: « أما واللَّه لقد سألت عنها خبيرًا، سألت عنها رسول اللَّه ﷺ فقال: « **بَل ائْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ المُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ** ». قال عبد اللَّه بن المبارك: وزادني غير عتبة قيل: يا رسول اللَّه أجر خمسين رجلًا منا أو منهم؟ قال: « **لاَ، بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْكُمْ** »[٣].

كما استشكل الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - بعض الأحاديث وسألوا عنها الرسول ﷺ؛ فقد أخرج الإمام البخاري عن ابن أبي مليكة أن السيدة عائشة - رضي اللَّه عنها - كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن

---

(١) أخرجه الإمام البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾، رقم (٤٤٩٨). انظر: صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، (٤/ ١٧٩٣)؛ والإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم (١٢٤)، (١/ ١١٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ١٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول اللَّه ﷺ، باب ومن سورة المائدة، وقال: هذا حديث حسن غريب. انظر: سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرون (دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ)، حديث رقم (٣٠٥٨)، (٥/ ٢٥٧).

النبي ﷺ قال: « مَنْ حُوسِبَ عُذِّب ». قالت عائشة: فقلت: أوليس يقول اللَّه تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: ٨]؟ قالت: فقال: « إِنَّما ذلكَ العرضُ، ولكنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسابَ يَهْلِكْ »[1]. وقد ذكر البخاري هذا الحديث في كتاب الإيمان، باب من سمع شيئًا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يفهمه. وقال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: « وفيه جواز المناظرة، ومقابلة السنة بالكتاب »[2].

فهذه السيدة عائشة – رضي اللَّه عنها – استشكلت نص الحديث، مع سماعها له من رسول اللَّه ﷺ مباشرة؛ وذلك لما بدا لها من تعارض بينه وبين ما جاء في القرآن الكريم، مع يقينها بأن كتاب اللَّه ﷻ وسنة رسوله ﷺ يصدران من مشكاة واحدة، ولا يمكن أن يكون بينهما أي اختلاف أو تعارض؛ فسألت رسول اللَّه ﷺ مستفهمةً ومستوضحةً للمعنى المراد؛ فبين لها – عليه الصلاة والسلام – وأزال ما ظهر لها من إشكال، عن طريق الجمع بين الحديث الشريف والآية الكريمة، وحَمْلِ كل منهما على حالة تختلف عن الحالة الأخرى.

وفي حادثة أخرى توقف سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ في صلح الحديبية، وصعب عليه التوفيق بين عقد الرسول ﷺ لهذا الصلح مع قريش، وبين وعده السابق للصحابة بزيارة البيت والطواف به، فسأل عن ذلك النبي ﷺ وأبا بكر الصديق ﷺ. يقول عمر ﷺ: فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: « بَلَى »، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُوُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: « بَلَى » قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟ قَالَ: « إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أَعْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي ». قُلْتُ: أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي الْبَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: « بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَأْتِيهِ الْعَامَ؟ » قَالَ: قُلْتُ: لا، قَالَ: « فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ ». قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُوُّنَا عَلَى

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب من سمع شيئًا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يفهمه، رقم (١٠٣)، (١/ ٥١).

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ)، (١/ ١٩٧).

الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا إِذًا؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ يَعْصِي رَبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بِغَرْزِهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ. قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي الْبَيْتَ وَنَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، أَفَأَخْبَرَكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامَ؟ قُلْتُ: لا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ»[1].

يقول الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث: « قال العلماء: لم يكن سؤال عمر ﷺ وكلامه المذكور شكًّا، بل طلبًا لكشف ما خفي عليه، وحثًّا على إذلال الكفَّار، وظهور الإسلام كما عرف من خُلُقه ﷺ وقوّته في نصرة الدّين، وإذلال المبطلين. وأمَّا جواب أبي بكر ﷺ لعمر ﷺ بمثل جواب النّبيِّ ﷺ فهو: من الدَّلائل الظَّاهرة على عظيم فضله، وبارع علمه، وزيادة عرفانه، ورسوخه في كلِّ ذلك، وزيادته فيه كلّه على غيره ﷺ »[2].

وقد استمرت ظاهرة استشكال بعض روايات الحديث الشريف بعد وفاة الرسول ﷺ؛ فقد استشكل بعض الصحابة عددًا من الروايات التي رواها أقرانهم، لما رأوا فيها من معارضة للقرآن الكريم، أو لأحاديث أخرى سمعوها منه ﷺ، ولما رأوا في بعضها مناقضة للعقل والقياس.

فقد أنكرت السيدة عائشة – رضي اللَّه عنها – على من روى أن النبي ﷺ قد رأى ربه؛ لما رأت من معارضة ذلك لنص القرآن الكريم؛ فقد أخرج الإمام مسلم عن مسروق قال: « كنت متكئًا عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على اللَّه الفرية. قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد أعظم على اللَّه الفرية. قال: وكنت متكئًا فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل اللَّه ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣]؟! فقالت: أنا أول هذه الأمّة

---

(١) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط (٢/ ٩٧٨). وانظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص٦٤ – ٦٥).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٤١).

سأل عن ذلك رسول اللّه ﷺ؛ فقال: « إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ». فقالت: أَوَ لم تسمع أن اللّه يقول: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أَوَ لم تسمع أن اللّه يقول: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الشورى: ٥١]؟!

قالت: ومن زعم أن رسول اللّه ﷺ كتم شيئًا من كتاب اللّه فقد أعظم على اللّه الفرية، واللّه يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: ٦٧]. قالت: ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غدٍ فقد أعظم على اللّه الفرية، واللّه يقول: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ ﴾ [النمل: ٦٥] »[١].

كما استشكلت السيدة عائشة - رضي اللّه عنها - حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: « مِنْ غُسْلِهِ الغُسْلُ، ومِنْ حَمْلِهِ الوُضُوءُ »؛ يَعْنِي المَيت[٢]. وردّت هذا الحديث لما رأت فيه من مناقضة مع العقل، وقالت: « أَوَ نجس موتى المسلمين؟ وما على رجلٍ لو حمل عودًا؟! »[٣].

واستشكل سيدنا عبد اللّه بن عباس - رضي اللّه عنهما - حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول اللّه ﷺ: « الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَوْ مِنْ ثَوْرِ أَقِطٍ ». فقال: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَتَوَضَّأُ مِنَ الدّهْنِ؟ أَنَتَوَضَّأُ مِنَ الْحَمِيمِ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، سورة والنجم، رقم (٤٥٧٤)، (٤/ ١٨٤٠)، بلفظ: « أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلاثٍ مَنْ حَدَّثَكَهُنَّ فَقَدْ كَذَبَ »، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، واللفظ له، كتاب الإيمان، باب معنى قول اللّه ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾، رقم (١٧٧)، (١/ ١٥٩).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، رقم (٩٩٣)، (٣/ ٣٠٩)، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن. وقد أُعِلّ بعض العلماء هذا الحديث، وصححوا وقفه على أبي هريرة ﷺ، قال الحافظ ابن حجر: « وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنًا، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه معترض ». انظر: تحفة الأحوذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري (دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ)، (٤/ ٦١).

(٣) الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني (المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، (ص١١١).

يَا بْنَ أَخِي، إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا »[١].

فاستشكال النص ظاهرة طبيعية، ويختلف الأمر من شخصٍ إلى آخر، ومن حالةٍ إلى أخرى؛ وذلك لاختلاف طبيعة النص من حيث البيان والتفصيل من جهة، واختلاف مدارك الناس وأحوالهم من جهةٍ أخرى[٢]. ومن حق المرء أن يستشكل نص الحديث إذا رأى فيه تعارضًا مع دليل شرعي آخر، أو أوهم معنى باطلًا بسبب مناقضته للعقل والواقع والتاريخ ونحو ذلك. كما أن من واجبه أن يبحث عن حلٍّ لهذا الإشكال إن كان قادرًا على ذلك، أو يسأل أهل العلم، حتى لا تتمكن الشبهة ويستقر الإشكال في القلب. ولنتأمل موقفه - عليه الصلاة والسلام - من استشكال السيدة عائشة - رضي اللَّه عنها - لقوله في المثال السابق؛ فقد تقبّل ذلك منها، وقام بالجمع بين الآية والحديث، وحل الإشكال الذي بدا لها، دون أي اعتراض أو إنكار.

وقد استمرت عناية الأئمة بهذا النوع من الأحاديث، فاشتهر في كل عصر ومصر من العلماء من كانت له عناية بالروايات المشكلة بشكل خاص، كما كان له السبق في مجال إدراك النصوص على وجهها، وحل ما قد يثار حولها من إشكالات وشبهات، والتوفيق بين الروايات التي توهم التناقض في ظاهرها. وممن اشتهر بذلك من بعد الصحابة الأئمة الأربعة، ومنهم الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ). فقد روى الإمام الذهبي عن هارون بن سعيد قال: « سَمِعْتُ ابنَ وَهْبٍ ذَكَرَ اخْتِلافَ الحَدِيثِ وَالرِّوَايَات، فقال: « لَوْلا أَنِّي لَقِيْتُ مَالِكًا، لَضَلَلْتُ »[٣].

ومن أولئك الأعلام الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، فقد كانت له عناية خاص بالأحاديث المختلفة، وكان له السبق في التأليف فيها.

---

(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار، رقم (٧٩)، (١/ ١١٤). يقول الإمام الترمذي معلقًا على هذا الحديث: « قال أبو عيسى: وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ العِلم مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ ».

(٢) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٦٥).

(٣) سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبد اللـه محمد بن أحمد الذهبي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ)، (٨/ ٧٥).

والإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام (٣١١هـ). « عُنِيَ في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يُضرَبَ به المثل في سعة العلم والإتقان »[١]. يروَى عنه أنه قال: « لا أعرف أنه روي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده، فليأت به حتى أؤلف بينهما »[٢]. وكذلك الإمام الحافظ أبو علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري (٣٤٩هـ)، أحد جهابذة الحديث. قال أبو عبد الله الحاكم: « هو واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف ». وقال عبد الرحمن بن منده: « سمعت أبي يقول: ما رأيت في اختلاف الحديث والإتقان أحفظ من أبي علي النيسابوري »[٣].

وغيرهم من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه، وكان لهم باع طويل في فهم السنة النبوية المطهرة، والجمع بين المختلف من الروايات، وحل ما عَلِقَ بها من إشكالات، والرد على ما أثير حولها من شبهات، ممن سيأتي ذكر مصنفاتهم في المطلب التالي.

المَطْلَبُ الثَّاني

أشهر المؤلفات في « مشكل الحديث »

يعود التأليف في موضوع « مشكل الحديث » إلى منتصف القرن الثاني الهجري؛ حيث ظهر النزاع بين مدرستي الحديث والرأي، ونشأت فرقة المعتزلة أو أهل الكلام الذين حكّموا عقولهم في أصول الدين وعقائده[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ)، (١١/ ٣٦٥).

(٢) الكفاية في علم الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ)، (ص١٣٢ - ١٣٣).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٥٢، ٥٥).

(٤) ظهرت المعتزلة بمدينة البصرة، عندما اعتزل واصل بن عطاء المتوفى سنة (١٣١هـ) أستاذه الحسن البصري، وأخذ يقرر أصولاً ليست على مذهب الحسن وغيره من السلف، ومن هذا الوقت سمي أتباع واصل =

وفيما يأتي عرض لأشهر المؤلفات في هذا الموضوع[1]:

١ - « **اختلاف الحديث** »، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، فهو أول من تكلم وصنف في هذا الفن، ولم يقصد استيفاءه، وكتابه هذا يختص بمختلف الحديث فقط، وقد طبع على هامش الجزء السابع من كتاب « الأم »، كما طبع طبعة مستقلة. وقد اشتمل كتابه « الرسالة » على أمثلة متنوعة لمختلف الحديث، كما اشتمل على قواعد مهمَّة في دراسة هذا النوع من الأحاديث والتعامل معه. ومما جاء في فضل هذا الإمام قول عبد اللَّه بن أحمد: « قلت لأبي: أي رجل كان الشافعي، فإني سمعتك تكثر من الدعاء له؟ قال: يا بني، كان كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فهل لهذين من خلف، أو منهما عوض؟ »[2]. ويروى عن الإمام أحمد قوله: « إِنَّ اللَّهَ يُقَيِّضُ لِلنَّاسِ فِي رَأْسِ كُلِّ مائَةٍ مَنْ يُعلِّمُهُمُ السُّنَنَ، وَيَنْفِي عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ الكَذِبَ. قَالَ: فَنَظَرنَا، فَإِذَا فِي رَأْسِ المائَةِ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ، وَفِي رَأْس المائَتَيْنِ الشَّافِعِيُّ »[3].

٢ - « **تأويل مختلف الحديث** » للإمام أبي محمد عبد اللَّه بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، العلامة الكبير ذو الفنون، صاحب التصانيف[4]. ويشمل كتابه هذا مختلف الحديث وغيره من الأحاديث المشكلة التي تخالف القرآن الكريم أو تُوهِم معنى باطلًا. وقد بين سبب تأليفه لهذا الكتاب بقوله: « أما

= بالمعتزلة. وقد ظهر من رؤوس الاعتزال بعد واصل هذا عمرو بن عبيد (١٤٣هـ)، ثم أبو الهذيل العلاف (٢٣٥هـ)، والنظّام (٢٢١هـ)، وبشر المريسي (٢١٨هـ)، وعمرو بن بحر الجاحظ (٢٢٥هـ)، وثمامة بن الأشرس، وغيرهم من أصحاب الآراء والأقوال ». انظر: الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبو زهو (ص٣١٦).

(١) انظر: تدريب الراوي، للحافظ جلال الدين السيوطي (٢/ ١٩٦)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد اللّه القسطنطيني (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، (١/ ٣٣٥)، والرسالة المستطرفة، للسيد محمد بن جعفر الكتاني (ص١٥٨)، والحديث والمحدثون للشيخ محمد أبو زهو (ص٤٧١ - ٤٧٢)، ودراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٦٩ - ٧٠)، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها، للدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي (ص٣١٢ - ٣١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٤٥).

(٣) المرجع السابق (١٠/ ٤٦).

(٤) المرجع السابق (١٣/ ٢٩٧).

بعد، أسعدك اللّٰه بطاعته... فإنك كتبت إلي تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم، وإسهابِهم في الكتب بذمِّهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العِصَم وتعادَى المسلمون وأكفر بعضهم بعضًا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث... وتذكر أنك وجدت في كتابي المؤلف في غريب الحديث بابًا ذكرت فيه شيئًا من المتناقض عندهم، وتأولتُه، فأمِلتَ بذلك أن تجد عندي في جميعه مثل الذي وجدته في تلك من الحجج، وسألت أن أتكلف ذلك محتسبًا للثواب؛ فتكلفته بمبلغ علمي ومقدار طاقتي... »[1].

ومما تجدر الإشاة إليه أن الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) في « سير أعلام النبلاء » لم يذكر في ترجمة ابن قتيبة كتاب « تأويل مختلف الحديث » بهذا الاسم، وإنما ذكر له كتابًا اسمه « مشكل الحديث »[2]. وهكذا أطلق عليه الحافظ ابن حجر، في أكثر من موضعٍ من كتبه[3]، كما ذكره بهذا الاسم محقق كتاب

---

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص١١ - ١٢).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي (١٣/ ٢٩٧، ٢٩٩).

(٣) يقول الحافظ السخاوي في تعليقه على حديث « نعم العبد صهيب، لو لم يخف اللّٰه لم يعصه »: « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب، وكذا قال جمع جمٌّ من أهل اللغة. ثم رأيت بخط شيخنا أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد ابن قتيبة لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسنادًا ». انظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (دار الهجرة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، (ص٤٥٠). وانظر: تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، (٢/ ٤٣)، (٨/ ١٤٧)، وتفسير ابن كثير، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ)، (٣/ ٥١٠)، وشذرات الذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، (٢/ ١٧٠). حيث تمت الإشارة إلى كتاب ابن قتيبة باسم « مشكل الحديث ». كما أطلق عليه الحافظ ابن حجر في مواضع أخرى « اختلاف الحديث »، انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٧، ١١/ ١١٥)، ولسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، (١/ ١٣، ٦٧، ٤١٩، ٥/ ٤١٣)، وتلخيص الحبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد اللّٰه هاشم اليماني (المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م)، (١/ ١٤١). وانظر: ذيل التقييد، لمحمد بن أحمد الفاسي المكي (٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ)، (١/ ٦١، ٢/ ٢٥١، ٣٦٦). كما=

« تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة، ثم قال: « وقد طبع بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة، سنة (١٣٢٦هـ)، باسم تأويل مختلف الحديث »[1]، ولعله اشتهر بهذا الاسم بعد ذلك. وممن ذكره باسم «مشكل الحديث» أيضًا ياقوت الحموي في معجمه[2].

٣ - « شرح معاني الآثار »، و « بيان مشكل الآثار »، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ) محدث الديار المصرية وفقيهها، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة في مصر[3]. وقد وصف الشيخ الكتاني كتابه « مشكل الآثار » بقوله: « وهو من أجلِّ كتبه، ولكنه قابل للاختصار غير مستغن عن الترتيب والتهذيب »[4]. وقد اختصر الكتاب ورتبه القاضي أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، ثم اختصر المختصر القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي (٨٠٣هـ) في « المعتصر من المختصر من مشكل الآثار ».

٤ - « مشكل الحديث وبيانه » للإمام ابن فورك (٤٠٦هـ).

٥ - « تأويل متشابه الأخبار »، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ).

٦ - « التحقيق في أحاديث الخلاف » للإمام أبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

٧ - « مشرق الأنوار في مشكل الآثار »، للشيخ محمود بن أحمد القونوي ثم الدمشقي الحنفي، المعروف بابن السراج (٧٧٠هـ).

كما اعتنى بهذا الموضوع معظم شُرَّاح الحديث، وبخاصة الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) في « تهذيب الآثار »، والإمام الخطابي (٣٨٨هـ) في « معالم السنن »، والإمام البيهقي (٤٥٨هـ) في الخلافيات،

= ذكره ابن النديم (٣٨٥هـ) باسم « اختلاف تأويل الحديث »، انظر: الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم (دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، (١/ ١١٥).

(١) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٣١).

(٢) انظر: معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي (دار الفكر، بيروت، دون تاريخ)، (٣/ ١٩)، (٤/ ٣١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨ - ٢٩).

(٤) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٥٨).

والبغوي (٥١٦هـ) في « شرح السنة »، والإمام النووي (٦٧٦هـ) في شرحه على مسلم، والإمامين ابن حجر (٨٥٢هـ) والعيني (٨٥٥هـ) في شرحهما لصحيح البخاري[١].

ثم مرت فترةٌ توقف فيها هذا العلم، وليس ذلك لعدم وجود الأحاديث المشكلة فيما يبدو، ولكنه بسبب ظاهرة الفتور والضعف والجمود التي عمَّت أرجاء العالم الإسلامي، وذلك في مرحلة « الركود والجمود » - كما يطلق عليها الدكتور نور الدين عتر في حديثه عن المراحل التاريخية التي مرت بها علوم الحديث - تلك المرحلة التي أعقبت مرحلة النضج والاكتمال، واستمرت هذه المرحلة من القرن العاشر الهجري إلى مطلع القرن الرابع عشر هجري؛ « حيث توقف الاجتهاد في مسائل العلم، والابتكار في التَّصْنيف. وكثُرت المختصرات في علوم الحديث شعرًا ونثرًا، وشُغل الكاتبون بمناقشات لفظية لعبارات المؤلفين دون الدخول في عمق الموضوع تحقيقًا واجتهادًا »[٢].

وقد تأثر بهذا الجمود جميع موضوعات علوم الحديث، ومنها « مختلف الحديث » أو « مشكل الحديث »، فاعتمد المتأخرون على ما كتبه المتقدمون، وشغلوا بتحقيق كتب السابقين واختصارها ودراستها، وغفلوا عن ضرورة التأليف في هذا الموضوع بأسلوب علمي معاصر، يجيب عن مسائل العصر، ويغطي احتياجاته؛ فموضوع « مشكل الحديث » من الموضوعات التي تتأثر بالواقع الثقافي للأمة، وما ينتشر فيه من عقائد ومذاهب وأفكار؛ فما كان مشكلًا في عصر ما، ليس بالضرورة أن يبقى مشكلًا في عصور لاحقة؛ فقد تكشف المكتشفات العلمية الحديثة عن أمور تحل إشكالًا معينًا أو شبهة محددة. كما أن عددًا من الأحاديث التي لم تكن مشكلة في الماضي قد تصبح اليوم محل استشكال واستفسار.

وموضوع هذا شأنه لا يمكن أن يبقى جامدًا، يتوقف عند مؤلفات السابقين

---

(١) انظر: علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٣١٣).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (ص٦٩).

التي تنسجم مع الواقع الثقافي للأمة في العصور السابقة، ويقتصر فيه الباحثون على تحقيق تلك المؤلفات ونشرها ودراستها، بل الحاجة قائمةٌ إلى البحث والكتابة فيه في ضوء الواقع الثقافي للأمة في كل عصرٍ ومصرٍ، وصدورِ كتابات فيه تجيب عن تساؤلات هذا العصر واستشكالاته، وتستجيب لمتطلباته ومتغيراته، في إطار قيم الإسلام ومبادئه الثابتة.

والدراسات المعاصرة في الأحاديث المشكلة قليلة ونادرة، وقد وقفت على بحثين معاصرين، وهما:

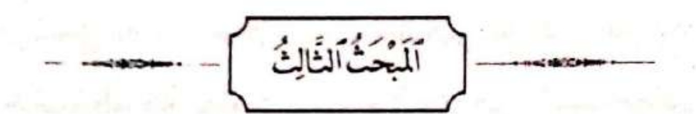
١ - «**مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» للشيخ عبد اللَّه القصيمي (١٣٥٣هـ)**، وقد اشتمل على دراسة تسعة وعشرين حديثًا من الأحاديث التي أشكلت على بعض الباحثين؛ بسبب ما أوهمته من مخالفة للحس والمشاهدة، أو مناقضة لما أثبتته العلوم الحديثة، فعجّل فريقٌ بردِّها، وتكلم فيها فريق آخر كلامًا جَانَبه الصواب والتوفيق، وضلَّ من أجلها فريق ثالث فهوى في الشك والحيرة(١).

٢ - **الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، للدكتور أحمد القصيِّر**(٢)، وهو في أصله رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، في قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة. وقد جاء الكتاب في قسمين، اشتمل القسم الأول منه على دراسة نظرية في الأحاديث المشكلة في تفسير القرآن الكريم، بينما قدم القسم الثاني دراسة تطبيقية للأحاديث المشكلة في التفسير، من خلال ثلاثة فصول؛ يتناول الأول منها الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض مع القرآن الكريم، ويتناول الفصل الثاني أحاديث التفسير التي توهم التعارض فيما بينها، أما الفصل الثالث فيتناول أحاديث التفسير التي توهم معنًى مشكلًا.

---

(١) انظر: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد اللَّه بن علي النجدي القصيمي (ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

(٢) الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، عرض ودراسة، د. أحمد بن عبد العزيز بن مقرن القصيِّر (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ).



أسباب استشكال متن الحديث الشريف

إن التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى وجود ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف أو تساعد على ذلك من الأمور المهمة التي تعين على فهم حقيقة هذه الظاهرة ومعرفة أصولها وأبعادها، كما تعين على اتخاذ الموقف الصحيح منها، واختيار الأسلوب المناسب في التعامل معها. ومن خلال دراسة ظاهرة استشكال النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة - يتبين عددٌ من الأسباب المؤدية إلى وجود هذه الظاهرة، ويمكن تقسيم تلك الأسباب إلى ثلاثة أقسام: فمنها ما يتعلق بالنص نفسه، ومنها ما يتعلق بالقارئ، ومنها ما يتعلق بالواقع الثقافي.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

أسباب الاستشكال المتعلقة بنص الحديث

يمكن تقسيم أسباب الاستشكال المتعلقة بالنص إلى قسمين: أسباب عامة تشمل النصوص الشرعية - قرآنًا وسنة - وأسباب خاصة تتعلق بنصوص السنة وحدها. وفيما يأتي عرض لتلك الأسباب بالتفصيل.

أولًا: أسباب الاستشكال العامة:

١ - تنوع دلالات النصوص الشرعية بين دلالة قطعية وأخرى ظنية:

النصوص الشرعية ليست كلها قطعية الدلالة بحيث لا يمكن فهمها إلا بطريقة واحدة، بل منها ما هو قطعي، ومنها ما هو ظني تختلف آراء العلماء في فهمه وتحديد المراد منه بين مصيب ومخطئ؛ فقد يفهم المرء نصًا ظني الدلالة على وجهٍ يجعله يوهم معنى باطلًا أو يتناقض مع دليل آخر، ولو فهم النص على وجه آخر لزال الإشكال وانتفى التعارض.

ويمكن أن يُلحق بذلك اختلاف طبيعة النصوص الشرعية وضوحًا وخفاء؛ فقد اقتضت حكمة الله ﷻ تفاوت وضوح النصوص، ليميز العالم من الجاهل، ويرفع الذين أوتوا العلم درجات. فمن النصوص ما هو واضح جليّ، ومنها ما هو دقيق خفي، ومنها ما هو محكم، ومنها ما هو متشابه يحتاج إلى تأمل ونظر واجتهاد، « وبمعرفة المتشابه يتميز الفاضل من المفضول والعالم من المتعلم والحكيم من المتعجرف »[(١)].

ويمكن أن يمثل لذلك بحديث حُذَيْفَةَ بن اليمان رضي الله عنه قَال: « إذَا مِتّ فلا تُؤْذِنوا بي، إِنّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، فإِنّي سَمِعْتُ رسولَ اللّه ﷺ يَنْهَى عن النّعْي »[(٢)]. فكلمة النعي في هذا الحديث ظنية الدلالة، فهي تطلق على مجرد الإخبار والإعلام بوفاة المرء، كما تطلق على ندب الميت عن طريق النياحة والبكاء وبيان المفاخر، « يقال: نَعَى الميتَ يَنْعاهُ نَعْيًا ونَعِيًّا، إِذا أَذاعَ موته وأَخبر به، وإِذا نَدَبَه »[(٣)]. فمن فهم الحديث على المعنى الأول، وجد تعارضًا بينه وبين أحاديث أخرى تثبت إخباره ﷺ بموت عدد من الصحابة؛ ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبَرُهُمْ... »[(٤)].

فالدلالة الظنية لكلمة « النعي » في هذا الحديث جعلت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه يفهمه على المعنى الأول، وهو مجرد الإعلام والإخبار؛ ولذلك قال: « لا تؤذنوا بي ». بينما ذهب كثير من العلماء إلى حمل حديث النهي على نعي الجاهلية الذي تصاحبه النياحة والبكاء وبيان المفاخر، وتفسير ما فعله النبي ﷺ من النعي بمجرد الإعلام والإخبار. وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله:

---

(١) فيض القدير، للشيخ المناوي (٢/ ٣٨٠). وانظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٥٣).

(٢) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، رقم (٩٨٦)، (٣/ ٣٠٤). وقال: هذا حديث حسن.

(٣) لسان العرب، لابن منظور (١٥/ ٣٣٣).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام (٤/ ١٥٥٤).

« والحاصل أن محض الإعلام بذلك لا يكره فإن زاد على ذلك فلا، وقد كان بعض السلف يشدِّد في ذلك، حتى كان حذيفة ﷺ إذا مات له الميت يقول: لا تؤذنوا به أحدًا إني أخاف أن يكون نعيًا »[1].

ويقول الشيخ المباركفوري في شرحه لحديث حذيفة ﷺ: « الظاهر أن حذيفة ﷺ أراد بالنعي في هذا الحديث معناه اللغوي، وحمل النهي على مطلق النعي. وقال غيره من أهل العلم: إن المراد بالنعي في هذا الحديث النعي المعروف في الجاهلية. قال الأصمعي: كانت العرب إذا مات فيها ميت له قدر؛ ركب راكب فرسًا وجعل يسير في الناس، ويقول: نعاه فلان؛ أي أنعيه وأظهر خبر وفاته... وإنما قالوا هذا لأنه قد ثبت أنه ﷺ نعى النجاشي، وأيضًا قد ثبت أنه ﷺ أخبر بموت زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد اللّٰه بن رواحة حين قُتِلُوا بمؤتة. وأيضًا قد ثبت أنه ﷺ قال حين أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقُمُّ المسجد: ألا آذنتموني. فهذا كله يدل على أن مجرد الإعلام بالموت لا يكون نعيًا محرمًا، وإن كان باعتبار اللغة يصدق عليه اسم النعي؛ ولذلك قال أهل العلم إن المراد بالنعي في قوله: « ينهى عن النعي » النعي الذي كان في الجاهلية جمعًا بين الأحاديث »[2].

٢ - تنوع الأحكام التي تدل عليها النصوص في القرآن والسنة بين عام وخاص، ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ:

تتنوع الأحكام التي تدل عليها النصوص الشرعية، فمنها ما هو عام ويقابله الخاص، ومنها ما هو مطلق ويقابله المقيد، ومنها ما هو ناسخ ويقابله المنسوخ. يقول الإمام الشافعي: « ورسولُ اللّٰه عَرَبِيُّ اللِّسان والدَّار، فقدْ يقولُ القولَ عامًّا يُريدُ به العامَّ، وعامًّا يريدُ به الخاصَّ، كما وصفتُ لك في كتاب اللّٰه وسُنَنِ رسولِ اللّٰه قَبْلَ هذا »[3]. وفيما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، يقول - رحمه اللّٰه تعالى -:

---

(١) فتح الباري، للحافظ ابن حجر (٣/ ١١٧).

(٢) تحفة الأحوذي، للشيخ المباركفوري (٤/ ٥١).

(٣) الرسالة، للإمام الشافعي (ص ٢١٤).

« ويسُنُّ السنةَ ثم يَنْسَخُهَا بِسُنَّتِهِ، ولم يَدَعْ أنْ يُبَيِّنَ كلَّمَا نَسَخَ مِن سنته بسنته، ولكن ربما ذَهَبَ على الذي سَمِعَ مِن رسولِ اللّه بعضُ علمِ الناسِخ أو عِلمِ المَنْسوخ، فَحَفِظَ أحدهما دون الذي سمِع مِن رسولِ اللّه الآخَرَ، وليس يذهب ذلك على عامَّتهم؛ حتى لا يكون فيهم موجودًا إذا طُلِب »[1].

فوجود العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ من النصوص الشرعية، واختلاف العلماء في حمل العام على الخاص والمطلق على المقيد، أو إبقاء العام على عمومه والمطلق على إطلاقه، أو القول بالنسخ أو عدمه - قد يؤدي إلى ظهور الإشكال في بعض الروايات، بحيث تتعارض مع غيرها من النصوص أو القواعد أو الحقائق في الظاهر. وقد أشار الدكتور نور الدين عتر إلى أثر ذلك في استشكال نص الحديث الشريف بقوله: « وفي الواقع إن ادِّعاء التعارض ليس بالعسير، ما دام في النصوص ما لا بد منه من عام وخاص مستثنى منه، أو مطلق ومقيَّد يُقيَّد به »[2].

ويمكن التمثيل لذلك بأحاديث النهي عن كتابة السنة، والأحاديث الدالة على إباحتها؛ فقد ذهب بعض العلماء إلى الجمع بين تلك الأحاديث بقولهم: إن النهي عن الكتابة عام، والإذن خاص لمن كان يحسن الكتابة ولا يخشى عليه الخطأ، كعبد اللّه بن عمرو، حيث كان يحسن الكتابة. وقد أشار الإمام ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في تأويله للأحاديث المتعارضة في كتابة السنة إلى هذا الموقف، فقال: « والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد اللّه بن عمرو؛ لأنه كان قارئًا للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد أو الاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجِّي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد اللّه بن عمرو ذلك أذن له »[3].

---

(١) الرسالة، للإمام الشافعي (ص٢١٤).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (ص٣٣٨).

(٣) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢٨٧).

بينما ذهب فريق آخر إلى القول بنسخ أحاديث الإذن لأحاديث النهي، وأن النهي عن كتابة السنة إنما كان في بداية البعثة، وهذا ما اختاره الإمام الرامهرمزي؛ حيث يقول: « أحسبه أنه كان محفوظًا في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن »[1]. وهو ما رجحه الشيخ أحمد محمد شاكر، بقوله: « والجواب الصحيح: أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلَّت على الإباحة... وهذه الأحاديث، مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل ذلك يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ، وأنه كان في أول الأمر، حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن »[2].

ثانيًا: أسباب الاستشكال الخاصة:

إضافة إلى أسباب الاستشكال العامة التي سبق ذكرها؛ فإن هناك أسبابًا أخرى قد تؤدي إلى استشكال نصوص الحديث الشريف بصفةٍ خاصة، ومن تلك الأسباب ما يأتي:

١ - الثبوت الظني لمعظم الأحاديث النبوية:

القرآن الكريم قطعي الثبوت؛ لكون آياته مروية بالتواتر، بينما معظم الأحاديث النبوية الشريفة ظنية الثبوت؛ لكونها مروية بطريق الآحاد. واحتمال الوهم فيما ثبت بطريق قطعي غير ممكن، بينما يبقى الوهم محتملًا فيما ثبت بطريق الظن الغالب، وإن تحققت فيه شروط الصحة التي يشترطها المحدثون. ولا يفهم من هذا التشكيكُ في صحة الأحاديث المقبولة، أو التقليل من أهميتها، كمصدر تشريعي يجب العمل به؛ فهذا أمر لا خلاف فيه عند أهل العلم؛ لكن المقصود هنا التنبيه إلى احتمال الخطأ - وإن كان ضعيفًا - في بعض الروايات التي حكم عليها العلماء بالصحة؛ فالحكم بصحة الرواية لا يعني القطع بصحتها في

---

(١) المحدث الفاصل، للإمام الرامهرمزي (ص٣٨٦).

(٢) الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر (ص١٣٣).

واقع الأمر[١]، وذلك حسب ما يقرره علماء الحديث؛ فقد يخطئ الثقة، فيروي الحديث على وجهٍ يجعله متناقضًا مع الأدلة والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية والتاريخية، وإن كان الأصل سلامة الرواية من الخطأ متى توافرت فيها شروط الصحة.

ولذلك انتقد بعض العلماء عددًا من الروايات التي حكم عليها غيرهم بالصحة، نحو موقف الإمام ابن حزم من حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ثَلاثٌ أَعْطِنِيهِنَّ. قَالَ: « نَعَمْ ». قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا. قَالَ: « نَعَم... »[٢]. فهذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ونقل النووي عن ابن حزم قوله: « هذا الحديث وهم من بعض الرواة؛ لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر »[٣].

كما انتقد الإمام البيهقي هذه الرواية بقوله: « وهذا الحديث في قصة أم حبيبة - رضي الله عنها - قد أجمع أهل المغازي على خلافه؛ فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة - رضي الله عنها - كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبلَه، وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح؛ أي فتح مكة، بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته؟ »[٤].

وسواء اتفقنا مع من رد الحديث أو توقف فيه، أو مع من قَبِلَه وعمل على تأويله - كما سيتم التفصيل فيه لاحقًا - فهو دليل على كون الثبوت الظني للأحاديث يمكن أن يعدَّ سببًا من أسباب استشكال نص الحديث، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي (ص١٠).

(٢) أخرجه الإمام مسلم، كتاب فضائل الصحابة - رضي الله عنهم - باب من فضائل أبي سفيان بن حرب ﷺ، حديث رقم (٢٥٠١)، (٤/ ١٩٤٥).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٦٣).

(٤) سنن البيهقي، للإمام البيهقي (٧/ ١٤٠).

٢ - الرواية بالمعنى:

القرآن الكريم مروي بلفظه دون أي تصرف للرواة فيه. أما الحديث الشريف، فقد دخلت فيه الرواية بالمعنى، حيث رخص علماء الحديث في رواية الحديث بالمعنى لمن كان عالمًا بما يحيل المعنى[١]. وقد يُقْدِم على الرواية بالمعنى من لا يتحقق فيه شرط المحدثين، ولا يخفى ما لتصرف الرواة في نص الحديث من أثر في احتمال تغييب المعنى الأصلي، أو صرف المعنى عن وجهه[٢]، وإن كان الأصل السلامة من ذلك متى تحقق شرط المحدثين في ذلك. يقول الإمام المعلمي في أثر الرواية بالمعنى على استشكال الحديث: « ليس من الحق إنكار هذا الاحتمال، لكن ليس من الحق أن يجاوز به حده فهو احتمال نادر، يزيده ندرةً أو يدفعه ألبتة أن تتفق روايتان صحيحتان فأكثر، والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصواب، وبه يجب الحكم ما لم تقم حجةٌ صحيحةٌ على الخطأ »[٣].

ويمكن التمثيل لذلك بحديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ** »[٤]. فقد نقل النووي عن المازري قوله: « هذا الحديث بهذا اللفظ ثابت، ورواه بعضهم: « **إن الله خلق آدم على صورة الرحمن** »، وليس بثابت عند أهل الحديث، **وكأن من نقله رواه بالمعنى الذي وقع له، وغلط في ذلك** ». ثم قال: « واختلف العلماء في تأويله؛ فقالت طائفة: الضمير في صورته عائد على الأخ المضروب، وهذا ظاهر رواية مسلم، وقالت طائفة: يعود إلى آدم، وفيه ضعف، وقالت طائفة: يعود إلى الله

---

(١) انظر: تدريب الراوي، للإمام السيوطي (١/ ٣٠١).

(٢) انظر: « مدخل إلى دراسة مشكل الحديث النبوي»، مذكرة غير منشورة للدكتور عبد الله الرحيلي، بتاريخ: (١٢/ ٧/ ١٤٠٨هـ)، (ص١٧).

(٣) الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، (ص٢٣٥).

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، (٤/ ٢٠١٧). وأخرج شطره الأخير الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٥٨٧٣)، (٥/ ٢٢٩٩).

تعالى ويكون المراد إضافة تشريف واختصاص، كقوله تعالى: ناقة اللَّه، وكما يقال في الكعبة: بيت اللَّه، ونظائره، واللَّه أعلم »[١].

٣ - اختصار الرواية:

قد يختلف الرواة في طريقة رواية الحديث، فيرويه بعضهم تامًّا، بينما يرويه غيرهم مختصرًا. وقد اختلف العلماء في حكم اختصار الحديث، « فمنهم من منعه مطلقًا بناء على منع الرِّواية بالمعنى، ومنعه بعضهم وإن جازت الرِّواية بالمعنى، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا. وجوَّزه جماعة مطلقًا ونسبه القاضي عياض إلى مسلم، والصَّحيح الَّذي ذهب إليه الجماهير والمحقِّقون من أصحاب الحديث والفقه والأصول: التَّفصيل، وجواز ذلك من العارف إذا كان ما تركه غير متعلِّق بما رواه، بحيث لا يختلّ البيان ولا تختلف الدّلالة بتركه، سواء جوَّزنا الرِّواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل تامًّا أم لا... »[٢].

وقد يؤدي اختصار الحديث إلى عدم فهم الحديث على وجهه، واختلاف العلماء في فهمه، ودخول الإشكال فيه[٣]. وقد ألمح الإمام الشافعي إلى ذلك بقوله: « ويُسْألُ - أي الرسول ﷺ - عَنِ الشيءِ فيُجيب على قَدر المَسْألَةِ، ويُؤَدِّي عنه المخبِرُ عنه الخَبَرَ مُتَقَصَّى، والخَبَرَ مُخْتَصَرًا، والخبَر فيأتِيَ بِبَعْض مَعْناه دون بعض... فإذا أدَّى كلٌّ ما حَفِظَ رَآهَ بعضُ السامِعِينَ اختلافًا، وليس منه شيءٌ مختلفٌ »[٤].

ويمكن أن يمثل لأثر الاختصار في استشكال الحديث بما روي عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد اللَّه وأنس بن مالك - رضي اللَّه عنهم - أن النبي ﷺ قال - وذكر سنة مائة -: « إِنَّهُ لا يَبْقَى على ظَهْرِها يومئذٍ نفسٌ منفوسةٌ »[٥]. فقد

---

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٦٦).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٤٩). وانظر: التقييد والإيضاح، للحافظ العراقي (ص١٩٠)، وشرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر (ص٩٣).

(٣) انظر: مدخل إلى دراسة مشكل الحديث، للدكتور عبد اللَّه الرحيلي (ص١٧).

(٤) الرسالة، للإمام الشافعي (ص٢١٤).

(٥) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٩٩). والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بألفاظ متعددة، =

أشكل هذا الحديث على بعضهم بسبب مخالفته للواقع؛ فقالوا: « وهذا باطل بيِّن للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمائة، والناس أكثر مما كانوا »[1].

وقد أجاب عن ذلك الإمام ابن قتيبة بإشارته إلى وجود كلمةٍ ساقطةٍ من الحديث توضح معناه وترفع الإشكال عنه، فقال: « إن هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفًا؛ إما لأنهم نسوه، أو لأن رسول اللَّه ﷺ أخفاه فلم يسمعوه، ونراه بل لا نشك أنه قال: « لا يَبْقَى على الأرضِ منكم يومئذٍ نفسٌ منفوسةٌ »؛ يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة، فأسقط الراوي « منكم ». وهذا مثل قول ابن مسعود ﷺ في ليلة الجن: ما شهدها أحد منا غيري، فأسقط الراوي « غيري » »[2].

هذه الأسباب مجتمعة تجعل ظاهرة الاستشكال في نص الحديث الشريف أوسع وأكبر من ظاهرة استشكال آيات القرآن الكريم، واللَّه تعالى أعلم.

المَطلَبُ الثَّاني

أسباب الاستشكال المتعلِّقة بالقارئ أو السامع

يمكن إجمال أسباب الاستشكال المتعلِّقة بقارئ الحديث الشريف أو سامعه فيما يأتي:

١ - تفاوت المدارك واختلاف الطبائع:

من سنة اللَّه في خلقه تفاوت المدارك والأفهام بين الناس؛ فقد يفهم بعضهم

= كتاب فضائل الصحابة - رضي اللَّه عنهم -. باب قوله ﷺ: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم، رقم (٢٥٣٨)، (٤/ ١٩٦٦)، لعل أوضحها حديث جابر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال قبل موته بشهر أو نحو ذلك: « ما مِنْ نفسٍ منفُوسَة اليوم، تَأتِي عليهَا مِائة سنةٍ وهي حَيَّة يومئذ »، وهذا يؤكد قول الإمام ابن قتيبة أن بعض الرواة أسقط من الحديث كلمة أدت إلى استشكال معناه.

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٩٩).

(٢) المرجع نفسه.

النص على وجه يؤدي إلى وجود الإشكال فيه، ويظهر التعارض بين النصوص، بينما يتمكَّن آخرون من فهم هذا النص بطريقة تحل الإشكال وتزيل التعارض، وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء. ولعل هذا التفاوت في المدارك والأفهام هو ما تشير إليه الآية الكريمة: ﴿ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

كما أن من سنته ﷻ في خلقه اختلاف طبائع الناس ومدى تأثُّرها بالظروف المحيطة بها وتفاعلها معها، فمن الناس من يتأثر بالأحداث والوقائع إلى حدٍّ كبير بحيث تؤثر على مستوى فهمه وإدراكه، ومنهم من يملك نفسه بحيث لا تؤثر فيه تلك الحوادث إلا بقدر محدود. وعادة ما يختلف إدراك المرء نفسِه لنصٍّ ما أو فعل ما حال الرخاء أو الأمن أو الشعور بالاطمئنان، عنه في موطن الشدة أو الخوف أو الشعور بالقلق؛ فالمواقف الدقيقة الشديدة قد تؤثر سلبًا في قدرة المرء على تفهم الأمور وإدراكها على وجه صحيح. وهكذا يعد تفاوت المدارك واختلاف الطبائع عاملًا مهمًّا من العوامل التي تؤثر في عملية فهم النصوص وإدراك مراميها.

ولعل المقارنة بين مواقف سيدنا أبي بكر ؓ ومواقف سيدنا عمر ؓ في أوقات المحن والمصائب تعطينا مثالًا واضحًا على ذلك. فمن الأمثلة على ذلك موقفهما من صلح الحديبية، الذي سبق الحديث عنه؛ حيث صعب على عمر ؓ التوفيق بين عقد الرسول ﷺ لهذا الصلح مع قريش، وبين وعده السابق للصحابة بزيارة البيت والطواف به، فسأل عن ذلك النبي ﷺ، فأجابه النبي ﷺ، وبيَّن له عدم التعارض بين وعده بزيارة البيت والطواف به، وبين عقد الصلح مع المشركين، وأكد له أنه سيزور البيت ويطوف به.

ولم يكتف عمر ؓ بذلك بل ذهب إلى أبي بكر الصديق ؓ، وذكر له الإشكال مرة أخرى، فأجابه أبو بكر ؓ بجواب رسول اللَّه ﷺ، وعند ذلك هدأت نفسه، واطمأن قلبه[1]. وهكذا نرى كيف فهم سيدنا أبو بكر ؓ كلام رسول اللَّه ﷺ

(١) قصة سيدنا عمر ؓ في صلح الحديبية أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم (٢٥٨١)، (٢/ ٩٧٤)؛ وأخرجها الإمام=

فهمًا دقيقًا، وتمكن من التوفيق بين قول الرسول ﷺ ووعده للصحابة - رضوان الله عليهم - بالطواف بالبيت الحرام، وبين فعله وموقفه - عليه الصلاة والسلام - في صلح الحديبية، وموافقته على العودة وعدم دخول مكة ذلك العام، بينما غاب ذلك عن سيدنا عمر رضي الله عنه بسبب شدة الموقف ودقته.

وثمة حادثة أخرى تدل على حكمة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه وإدراكه للأمور على وجهها، وعدم تأثره بمواقف الشدة، وثباته عند حلول المصائب. فقد كان له موقف متميِّز عند تلقيه نبأ وفاة رسول الله ﷺ، بينما كان تأثر سيدنا عمر رضي الله عنه بهذا الخبر كبيرًا، ولم يتمكن من تقبله إلا بعد إنكاره له وجزمه بعدم صحته؛ فقد أخرج البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَأَبُو بَكْرٍ بِالسُّنْحِ، فَقَامَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَت: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إلا ذَاكَ، وَلَيَبْعَثَنَّهُ اللَّهُ فَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِيَ رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبَّلَهُ، قَال: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي طِبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا يُذِيقُكَ اللَّهُ الْمَوْتَتَيْنِ أَبَدًا. ثُمَّ خَرَجَ فَقَال: أَيُّهَا الْحَالِفُ عَلَى رِسْلِكَ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ جَلَسَ عُمَرُ، فَحَمِدَ اللَّهَ أَبُو بَكْرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَال: أَلا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لا يَمُوت. وَقَالَ: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠]، وَقَال: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] »[1].

وفي روايةٍ أخرى عند البخاري أن عمر رضي الله عنه قال: « وَاللَّهِ مَا هُوَ إلا أَنْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ تَلاهَا فَعَقِرْتُ حَتَّى مَا تُقِلُّنِي رِجْلايَ، وَحَتَّى أَهْوَيْتُ إِلَى الأَرْضِ، حِينَ سَمِعْتُهُ تَلاهَا عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ مَات »[2].

= مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، رقم (١٧٨٥)، (٣/ ١٤١١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: « لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا »، رقم (٣٤٦٧)، (٣/ ١٣٤١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤١٨٧)، (٤/ ١٦١٨).

وقد أشار الإمام المعلمي إلى أثر اختلاف المدارك والأفهام في استشكال النصوص، ولا سيما فيما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ وذلك لقصور علم الناس في جانب علم اللَّه وحكمته؛ ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيرًا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ. ثم علق على ذلك بقوله: « وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانَه، ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوًا، وإنما هو أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو اللَّه - تعالى - ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد العلمي يرفعهم اللَّه به درجات »[1].

٢ - تنوع العقيدة والمذهب:

لا يخفى ما للمنهج العقدي والمذهبي، الذي يتبناه الباحث ويصدر عنه في أقواله وأفعاله من أثر في فهم النصوص وتفسيرها. فالاتجاه العقدي والمذهبي للباحث يتحكم في وجود الإشكال ودرجته، فما يستشكله الأثرية أو أهل الحديث يختلف عما يستشكله المعتزلة[2]، وما يستشكله أصحاب المذهب الظاهري ربما يختلف عما يستشكله غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، وهكذا. وكم « يتأول المتأولون النصوص من غير داع إلى ذلك سوى داعي منهجهم الاعتقادي الخاطئ الذين يحافظون عليه، ويفكرون به، ويسيرون في ضوئه »[3].

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المؤلفات في « مشكل الحديث »، في القرن الثاني والثالث الهجريين، النزاعَ بين مدرستي أهل الرأي وأهل الحديث، وظهورَ فكر الاعتزال الذي يقدِّم العقل على النص. ومقدمة « تأويل مختلف الحديث »، لابن قتيبة الدِّينَوَري تبرز لنا هذا الأمر بوضوح؛ حيث يقول في مقدمته: « أما بعد، أسعدك اللَّه بطاعته... فإنك كتبت إلي تُعلمني ما وقفت

---

(١) الأنوار الكاشفة، للشيخ المعلمي (ص٢٢٣).

(٢) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٣٩، ٥٣).

(٣) مدخل إلى دراسة مشكل الحديث، للدكتور عبد اللَّه الرحيلي (ص٢١).

عليه من ثلب أهل الكلام أهلَ الحديث وامتهانهم، وإسهابِهم في الكتب بذمهم، ورميِهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف وكثرت النِّحل وتقطعت العِصَم وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضًا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث... ثم قال: باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي »[1].

ويمكن التمثيل لأثر المنهج العقدي في استشكال الروايات، بموقف بعض العلماء من الأحاديث المتعلقة بصفات اللَّه - تعالى - وأفعاله، والتي خصص لها الإمام ابن فورك كتابًا مستقلًا لحل الإشكالات التي أثيرت حولها، والعمل على تأويلها؛ حيث يقول: « فقد وفقت - أسعدكم اللَّه بمطلوبكم، ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به على تحري النصح والصواب - إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول اللَّه ﷺ مما يوهم ظاهره التشبيه، مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين »[2].

ويلاحظ أن كثيرًا من الأحاديث التي ذكرها ابن فورك في كتابه لا يتوقف فيها أهل الحديث، أو أصحاب المدرسة الأثرية، ولا يجدون أي إشكال في قبولها والاعتقاد بما يدل عليه ظاهرها، وهذا راجع لطبيعة منهجهم في التعامل مع هذا النوع من النصوص، القائم على فهم ما دل عليه ظاهرها، دون الخوض في حقيقة معناها، وذلك حسب ما روي عن أم سلمة - رضي اللَّه عنها - أنها قالت: « الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر »[3].

وكذلك ما روي عن الإمام مالك - رحمه اللَّه تعالى - في جواب من سأله عن كيفية الاستواء، أنه قال: « الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول،

---

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص١١ - ١٢).

(٢) انظر: مشكل الحديث وبيانه، الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي (ص٣٧).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، للإمام هبة اللَّه بن الحسن ابن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي (دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م)، (٣/ ٣٩٧).

والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالًّا، وأمر به فأُخرِج »[١].

٣ - تفاوت المستوى العلمي والثقافي:

من أسباب الاستشكال المتعلقة بالقارئ أو السامع تفاوت المستوى العلمي والثقافي؛ فما يستشكله العالم غير ما يستشكله العامي، وما يستشكله المثقف غير ما يستشكله غيره.

وكثيرًا ما يتعامل غير المثقف مع النصوص بقدر أكبر من التسليم والتفويض، بينما يقف المثقف أمام بعض النصوص موقف المحلِّل المدقِّق، ولا شك أن هذا سيؤثر في مسألة الاستشكال إيجابًا؛ وذلك بحل ما توهمه بعض النصوص من إشكالات، أو سلبًا؛ وذلك بفهم بعض النصوص بطريقة توهم كونها متعارضة مع غيرها من الأدلة والقواعد.

وبناء على ذلك يمكن أن يُعد المستوى العلمي والثقافي للمرء عاملًا مهمًّا من عوامل استشكال نصوص الحديث الشريف، فما يستشكله الجاهل يختلف عما يستشكله العالم، وما يستشكله الطبيب والمهندس مثلًا يختلف عما يستشكله طالب العلم، وهكذا...

ويمكن التمثيل لذلك بحديث « لا عَدْوَى... »[٢]، فغير المثقف قد لا يتوقف في فهم هذا الحديث، ولا يجد أي مشكلة في حمله على ظاهره، دون ملاحظة أي معارضة له مع دليل آخر، بينما يقف المثقف من هذا الحديث موقف المستشكل الباحث عن فهم صحيح لهذا الحديث، ينفي التعارض الظاهري بينه وبين ما عارضه من نصوص أو حقائق علمية.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة (٣/ ٣٩٨).

(٢) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول اللّه ﷺ: « لا عدْوى ولا طِيَرة ولا هَامة ولا صَفَر، وفِرَّ من المجذُوم كما تَفِر من الأسد »، كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٣٨٠)، (٥/ ٢١٥٨). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، بألفاظ مقاربة، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، رقم (٢٢٢٠)، (٤/ ١٧٤٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أسباب الاستشكال المتعلقة بالواقع المحيط

للواقع المحيط بالمرء أثر في استشكال الحديث الشريف، **ولعل أهم الأسباب المتعلقة بالواقع ما يأتي:**

١ - تنوع الواقع الثقافي:

العلوم الإنسانية والثقافة البشرية من الأمور التي تتطور من عصرٍ إلى عصرٍ، وتختلف من بيئة إلى أخرى، والإنسان ابن بيئته؛ فهو يتأثر بالواقع الثقافي للعصر الذي يعيش فيه، وتختلف ثقافته باختلاف المكان والبيئة التي تحيط به، كما تختلف باختلاف التخصص الذي يدرسه ويبحث فيه؛ فللواقع الثقافي وما يسود فيه من أفكار وحقائق، وللتخصص العلمي وما يشتمل عليه من قواعد ونظريات - أثر كبير في تكوين عقلية الباحث، وفي طريقة دراسته وفهمه للنصوص.

فالأفكار والمعتقدات الجديدة، وكذلك المكتشفات العلمية الحديثة، وما يتوصل إليه الباحثون في العلوم الكونية، قد تؤثر في القدرة على فهم النصوص الشرعية بشكل إيجابي، حيث تعين على فهم النصوص فهمًا دقيقًا، يزيد من الثقة بها والتصديق بما جاء فيها، أو تساعد على ترجيح تفسيرٍ من التفسيرات على غيره. وفي مقابل ذلك، فقد يكون لتلك الأفكار والمكتشفات أثر سلبي في عملية فهم النصوص؛ حيث تضيف إشكالات جديدة على بعض الأحاديث التي لم يستشكلها أحد قبل ذلك، وتشكِّك في صحة الفهم السابق لها.

ومن الأمثلة على الأثر الإيجابي للمكتشفات الحديثة في فهم نصوص الحديث الشريف، ترجيح الشيخ أحمد شاكر ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح في تأويل حديث: « **لا عدوى ولا طيرة...** »[1]، مستدلًّا بما ثبت في مجال العلوم الطبية. فبعد

---

(١) سبق تخريجه.

أن عرض الشيخ مسالك العلماء في تأويل هذا الحديث، نقلًا عن الإمام السيوطي في التدريب، قال: « وأقواها عندي المسالك الأول الذي اختاره ابن الصلاح: أن الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن الله - تعالى - جعل مخالطة المريض سببًا لإعداله مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب؛ لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن الأمراض المعدية تنتقل بواسطة المكروبات، ويحملها الهواء أو البصاق أو غير ذلك، على اختلاف أنواعها. وأن تأثيرها في الصحيح يكون تبعًا لقوته وضعفه بالنسبة لكل نوع من الأنواع. وأن كثيرًا من الناس لديهم وقاية خلقية تمنع قبولهم لبعض الأمراض المعينة، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال. فاختلاط الصحيح بالمريض سبب لنقل المرض، وقد يتخلف هذا السبب، كما قال ابن الصلاح »[1].

وهكذا يمثل الواقع الثقافي الذي يعيش فيه المرء سببًا مهمًّا من أسباب ظاهرة استشكال النصوص الشرعية عامة، ونصوص الحديث الشريف خاصة. فما يستشكله من يعيش في عصر ما أو بيئة معينة يختلف عما يستشكله من يعيش في عصر آخر أو بيئة تختلف عن البيئة الأولى.

٢ - تنوع الواقع الاجتماعي:

كما أن للواقع الثقافي أثره في استشكال بعض النصوص الشرعية؛ فإن للواقع الاجتماعي وما يسود فيه من عادات اجتماعية أثرًا ينبغي التنبه له وعدم إغفاله؛ « فقد يكون استشكال النص ناشئًا من إلف الواقع الخاطئ الذي عاشه المرء فترة طويلة من دهره، أو شاهد أفراد مجتمعه مطبقين عليه أو يكادون، فتستمرئ النفس ذلك الذي ألِفته، أو ألفت عليه أغلب الناس، ولا سيما أهل بلده، ولو كان خاطئًا؛ فتستغرب النفس بعد هذا كل تصحيح يأتي، ولو كان التصحيح آية أو حديثًا نبويًّا؛ فإن صعب عليها رد النص أو تعذَّر، ذهبت ترده بطرق أخرى من أنواع التأويل الباطل »[2]. والعادات الاجتماعية من الأمور التي تتطور من عصر

---

(١) الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر (ص١٧٦).

(٢) مدخل إلى دراسة مشكل الحديث، للدكتور عبد الله الرحيلي (ص١٧ - ١٨).

إلى عصر، وتختلف من بيئة إلى أخرى، والإنسان ابن بيئته؛ فهو يتأثر بالواقع الاجتماعي للعصر الذي يعيش فيه.

ويمكن أن يمثَّل لأثر الواقع الاجتماعي على فهم بعض النصوص الشرعية بموقف بعض العلماء الذين أباحوا مصافحة المرأة الأجنبية، واستشكلوا الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وعملوا على تأويلها. ويمكن تلمُّس أثر هذا الواقع الاجتماعي في شرح بعضهم لحديث « **لأَنْ يُطْعَنَ في رأسِ أحدِكُم بمَخِيطٍ مِنْ حديدٍ، خيرٌ لهُ مِنْ أنْ يَمَسَّ امرأةً لا تَحِلُّ له** »[1]، حيث يقول: « فالذي يظهر أن الحديث ليس نصًّا في تحريم المصافحة؛ لأن المس في لغة القرآن والسنة لا يعني مجرد اتصال البشرة بالبشرة..: فليس في هذا إذن ما يدل على تحريم مجرد المصافحة، التي لا تصاحبها شهوة، ولا تخاف من ورائها فتنة، وخصوصًا عندما تدعو إليها الحاجة، كقدوم من سفر، وشفاء من مرض، وخروج من محنة، ونحو ذلك مما يعرض للناس، ويقبل فيه الأقارب يهنئ بعضهم بعضًا »[2].

ولعل واقع انتشار مصافحة المرأة الأجنبية في مصر ونحوها من بلاد المسلمين - كان سببًا خفيًّا لاستشكال ظاهر النصوص التي تدل على تحريمها، في حين أن جمهور علماء المسلمين لم يستشكل مثل هذه الروايات، وأخذ بظاهرها.

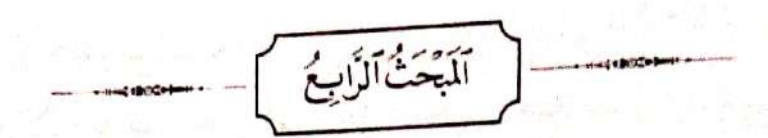
* * *
* *
*

---

(١) المعجم الكبير، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، (مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م)، (٢٠/ ٢١١). وقال الإمام الهيثمي: « رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ». انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ)، (٤/ ٥٩٨).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط٦، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، (ص١٦٣).





أوجه استشكال متن الحديث الشريف

يبين هذا المبحث الأوجه التي تُستشكل من خلالها الأحاديث الشريفة. فيعرض لما أشارت إليه الدراسات السابقة من أوجه بين موسِّع ومضيِّق، ثم يلخص أوجه استشكال النصوص في تسعة أوجه رئيسة.

وقد تنوعت طريقة كتب علوم الحديث المعاصرة في تناول أوجه استشكال نصوص الحديث الشريف، فقد أشار الشيخ محمد أبو زهو في تعريفه لمشكل الحديث إلى وجهٍ واحدٍ من أوجه الاستشكال فقط، وهو مخالفة الحديث لحديث آخر في الظاهر[١]؛ حيث سوَّى بين « مختلف الحديث »، و« مشكل الحديث »، وأضاف الدكتور محمد عجاج الخطيب إلى ذلك ما أشكل فهمه أو تصوره من الأحاديث[٢]. كما أشار الدكتور نور الدين عتر في تعريفه لـ « مختلف الحديث » أو « مشكل الحديث » إلى وجهين من أوجه الاستشكال: مخالفة الحديث للقواعد، أو مخالفته لنص شرعي آخر[٣].

أما الدكتور أسامة خياط فقد تحدث في مقدمة كتابه « مختلف الحديث » عن ستة أوجه للاستشكال، خمسة منها تختص بتعارض الحديث مع غيره، كالقرآن أو الحديث أو الإجماع أو القياس أو العقل، أما السادس فهو ما كان إشكاله بسبب غموض معنى الحديث نفسه، دون معارضة لغيره[٤]. وزاد عليها الأخ الدكتور محمد أبو الليث – من خلال دراسته للجزء الثامن – الأخير – من « بيان مشكل الآثار » للإمام الطحاوي – أوجهًا كثيرة، فأوصلها إلى عشرين وجهًا، مكتفيًا

---

(١) انظر: الحديث والمحدثون، للشيخ محمد أبو زهو (ص٤٧١).
(٢) المختصر الوجيز في علوم الحديث، للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص١١٧).
(٣) انظر: منهج النقد، للدكتور نور الدين عتر (ص٣٣٧).
(٤) انظر: مختلف الحديث، للدكتور أسامة عبد اللّـه خياط (ص٣٢) وما بعدها.

بذكر عدد الأحاديث المتعلقة بكل وجه، دون بيان الأمثلة[1]. وقد بدا لي في بعض تلك الأوجه شيء من التداخل، نحو: اختلاف الأحاديث، والاعتراض على عمل النبي ﷺ، كما أن عددًا منها لا يدخل في « مشكل الحديث »، حسب التعريف الذي اخترته، نحو:

١ - ٣ - خفاء معنى الحديث لغرابة في اللفظ، أو اشتراكه في معانٍ عديدة، أو إطلاقه.

٤ - خفاء معنى الحديث لدقته على الفهم دون غرابة أو اشتراك أو إطلاق.

٥ - اختلاف الفقهاء في اجتهادهم من الحديث.

٦، ٧ - اختلاف أئمة التفسير في تفسير آية، واختلاف أئمة القراءات في قراءة لفظ.

٨ - اختلاف أئمة علم الكلام في مسألة عقَدِيَّة.

٩ - اختلاف أئمة اللغة في شرح لفظ من ألفاظ الحديث.

وقد اخترت في المبحث الأول من هذا البحث تخصيص « مشكل الحديث » بتعارض الحديث في الظاهر مع غيره من الأدلة أو القواعد أو الحقائق؛ قياسًا على « مختلف الحديث »، الذي يختص بما تعارض من الأحاديث في الظاهر. وبناء على ذلك فإن الأوجه الخمسة الأخيرة لا تدخل في موضوع المشكل، ولم أقف على من عدها وجهًا من أوجه استشكال الحديث الشريف. والإشكال الناتج عن خفاء معنى لفظة من ألفاظه فيدخل في « غريب الحديث »، أما إذا كان الإشكال في فهم المعنى ناتجًا عن دقة معنى الحديث وعدم القدرة على إدراك حقيقته فأرى ضمه إلى « المتشابه »، الذي أشار إليه الإمام السيوطي في

---

(١) انظر مقال مختلف الحديث ومشكله، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص١٦٥)، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٣٠٩)، ورسالة دكتوراه غير منشورة، للدكتور محمد أبو الليث شمس الدين، وهي تحقيق للجزء الثامن من كتاب بيان مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي (ص١٣٦ - ١٣٧).

ألفيته[1]، والذي اقترحت تعريفه - في دراسة سابقة - بما يأتي: « ما خفيت دلالته على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن »[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد الأمثلة لكل وجه من الأوجه التسعة الأخيرة - سوى الوجه الرابع - واحد أو اثنان فقط، وذلك حسب إحصاء الدكتور الخيرآبادي لأحاديث الجزء الثامن من كتاب « بيان مشكل الآثار ». ولعل في هذا دليلًا على عدم دخول تلك الأوجه في « مشكل الحديث »، بشكل رئيس، وإنما ذُكرت عَرَضًا واستطرادًا، واللَّه أعلم. أما الوجه الرابع وهو: « خفاء معنى الحديث لدقته على الفهم دون غرابة أو اشتراك أو إطلاق »؛ فقد أشار الباحث إلى أن لهذا الوجه اثنين وثلاثين مثالًا، وهذا النوع من الأحاديث درج العلماء على تناوله ضمن « مشكل الحديث »؛ حيث لم يشتهر كون « المتشابه في المتن » نوعًا مستقلًا من أنواع علوم الحديث. وأرى أن يُفرد هذا النوع من الأحاديث باسم « المتشابه »، كما أشرت إلى ذلك قبل قليل.

وسيعمل هذا المبحث على استقراء أوجه استشكال نصوص الحديث الشريف، في ضوء التعريف المقترح، ومن خلال ما جاء في كتب « مشكل الحديث » خاصةً، وما ذكر في كتب شروح الحديث عامةً حول موضوع « مشكل الحديث »؛ وذلك من أجل توضيح مسائل هذا الموضوع واستكمال معالمه.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أوجه استشكال الحديث ربما تشتبه بمقاييس نقد المتن عند المحدِّثين؛ وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين موضوع « مشكل الحديث »، وبين عملية نقد متون الروايات. فدراسة الإشكال في الحديث -

---

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص٢١٢).

(٢) المتشابه في متن الحديث الشريف، دراسة تأصيلية مقارنة، د. فتح الدين بيانوني. (مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الثاني، المجلد الحادي والأربعون، إبريل - مايو، ٢٠٠٦م، ص٥٣ - ٨٢)، (ص٧٢). ويعرف الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد - في تحقيقه لكتاب توضيح الأفكار - « المتشابه » بأنه: « الحديث الذي لا يُعلم تأويله على وجه الجزم ». انظر: توضيح الأفكار، للأمير الصنعاني (٢/ ٤٢٥). ويعرفه الشيخ أحمد شاكر بأنه: « ما لا سبيل إلى معرفة حقيقة المراد منه ». انظر: ألفية السيوطي في علم الحديث (ص٢١٢).

وإن كانت تأتي بعد نقد سند الحديث ومتنه، وبيان حكمه من حيث القبول والرد - تعد وسيلة مكمِّلة لنقد متن الحديث؛ فقد تكشف دراسة الحديث المشكل عن تحقق الإشكال وعدم القدرة على حله، فيحكم حينئذ برد الرواية. فإذا أمكن الفصل نظريًّا بين عملية نقد الروايات ودراسة مشكل الحديث، فإنه قد لا يمكن الفصل بينهما من جهة التطبيق، فالتداخل حاصل ولا يمكن دفعه. «فاستشكال حديث ما هو في حقيقته إلا مظنة وجود خللٍ خفيٍّ في متنه، ما كان له أن يُكتشف إلا بالمقارنة مع دليل آخر. وهذا الاكتشاف يستوجب التوثق من تطبيق الضوابط النقدية على الحديث محل البحث »[١].

ولذلك ينبغي التأكيد على اختصاص موضوع « مشكل الحديث » بالأحاديث التي أوهمت تعارضًا مع غيرها من الأدلة والقواعد والحقائق، ولكنها لا تتعارض معها في واقع الأمر، بل يمكن الجمع بينها وبين ما عارضته. وهذا قياس على تخصيص الحافظ ابن حجر - رحمه اللَّه تعالى - لـ « مختلف الحديث » في الأحاديث المقبولة المتعارضة في الظاهر والتي يمكن الجمع بينها[٢].

أما إذا كان التعارض مع تلك الأدلة والقواعد والحقائق حقيقيًّا، خرج الحديث إلى نوعٍ آخر من أنواع علوم الحديث، كالناسخ والمنسوخ، أو الشاذ، أو المضطرِب، أوالمُعل بعلةٍ قادحة[٣]. وبناء على ذلك قد تتشابه أوجه الاستشكال، أو تتطابق مع أوجه إعلال المتون، ولا إشكال في ذلك، ما دام لكل من الحديث « المشكل » و« المعل » حدوده وضوابطه.

ويمكن تلخيص أوجه استشكال نص الحديث الشريف، بناء على التعريف المختار، في **المطالب الآتية:**

---

(١) دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٧٩).
(٢) انظر: شرح نخبة الفكر، للحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني (ص٥٨).
(٣) انظر: المرجع السابق (ص٥٨ - ٦٢).

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

تَوَهُّم مخالفة القرآن الكريم

القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يصدران من مشكاة واحدة؛ فكلاهما مصدره الوحي، ولا يمكن أن يكون بينهما تعارض أو اختلاف. فإذا أوهم الحديث المقبول معنًى مناقضًا لما نص عليه القرآن، فينبغي الجمع بينهما بوجه من أوجه الجمع المعروفة، وإن لم يمكن الجمع بحالٍ من الأحوال حُكم بوجود علة في الرواية، ويُتوقف في العمل بها عندئذ. هذا أمر اجتهادي قد تختلف فيه أنظار العلماء.

فقد استشكلت السيدة عائشة - رضي اللّه عنها - الرواية التي تثبت رؤية النبي ﷺ لربه، بل أنكرتها، مستدلةً بالقرآن الكريم. فقد أخرج الطبراني عن عبد اللّه بن عباس ﷺ أنه كان يقول: « إن محمدًا ﷺ رأى ربه مرتين، مرة ببصره ومرة بفؤاده »[1].

وأخرج الإمام مسلم عن مسروق قال: كُنْتُ مُتَّكِئًا عِنْدَ عَائِشَةَ. فَقَالَتْ: يَا أَبَا عَائِشَةَ! ثَلاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ على اللَّه الْفِرْيَةَ. قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّه الْفِرْيَةَ. قَالَ: وَكُنْتُ مُتَّكِئًا فَجَلَسْتُ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْظِرِينِي وَلا تَعْجَلِينِي، أَلَمْ يَقُلِ اللَّه ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣]؟! فَقَالَتْ: **أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللّهِ ﷺ. فَقَالَ: « إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ». فَقَالَتْ: أَوَ لَمْ تَسْمَع أن اللَّه يَقُولُ:**

---

(١) المعجم الأوسط، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض اللّه بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (دار الحرمين، القاهرة)، (٦/ ٥٠). وقال الحافظ ابن حجر: إسناده قوي. انظر: فتح الباري، للحافظ ابن حجر (٧/ ٢١٨).

﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]... »[١].

فقد ردت السيدة عائشة - رضي اللَّه عنها - تلك الرواية؛ لما رأت من تناقض بينها وبين نص القرآن الكريم، وبذلك لا يكون هذا الحديث من باب « مشكل الحديث »، وإنما يدخل في باب الحديث « المعلّ ». ولكن كثيرًا من العلماء قبلوا هذا الحديث وجمعوا بينه وبين الآية، ولم يروا بينهما تعارضًا، وبذلك يمكن أن يعدَّ مثالا من أمثلة المشكل. يقول الإمام النووي: « فالحاصل أن الراجح عند أكثر العلماء أن رسول اللَّه ﷺ رأى ربه بعيني رأسه ليلة الإسراء لحديث ابن عباس وغيره مما تقدم، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسماع من رسول اللَّه ﷺ، هذا ما لا ينبغي أن يُتشكك فيه. ثم إن عائشة - رضي اللَّه عنها - لم تنف الرؤية بحديث عن رسول اللَّه ﷺ ولو كان معها فيه حديث لذكرته، وإنما اعتمدت الاستنباط من الآيات وسنوضح الجواب عنها. فأما احتجاج عائشة بقول اللَّه تعالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ فجوابه ظاهر، فإن الإدراك هو الإحاطة، واللَّه تعالى لا يحاط به. وإذا ورد النص بنفي الإحاطة لا يلزم منه نفي الرؤية بغير إحاطة »[٢].

ومن الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض مع القرآن الكريم حديث جرير بن عبدِ اللَّهِ ﷺ قال: كُنّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: « أَمَا إِنّكُمْ ستَرَوْنَ رَبّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لا تُضَامّونَ فِي رُؤْيَتِهِ »[٣].

فظاهر هذا الحديث يوهم معارضته لقول اللَّه تعالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فالحديث يثبت الرؤية للمؤمنين في حين يُفهم من الآية استحالة تحقيق ذلك. وقد أجاب العلماء عن ذلك

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، سورة والنجم، رقم (٤٥٧٤)، (٤/ ١٨٤٠)، بلفظ: « أين أنتَ من ثلاثٍ من حدثكَهن فقدْ كَذَب »، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، واللفظ له، كتاب الإيمان، باب معنى قول اللـه ﷻ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾، رقم (١٧٧)، (١/ ١٥٩).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٥ - ٦).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (٥٢٩)، (١/ ٢٠٣)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٣)، (١/ ٤٣٩).

بإجابات متعددة، فقال الزجاج: « أي لا يبلغ كنه حقيقته، كما تقول: أدركت كذا وكذا؛ لأنه قد صح عن النبي ﷺ الأحاديث في الرؤية يوم القيامة ». وقال ابن عباس رضي الله عنه: « لا تدركه الأبصار في الدنيا، ويراه المؤمنون في الآخرة؛ لإخبار اللَّه بها ». وقيل: إن معنى الآية: « لا تحيط به الأبصار وهو يحيط بها »[1].

المَطْلَبُ الثَّانِي

تَوَهُّم مخالفة الثابت من الأحاديث

الرسول ﷺ معصوم عن الخطأ في جانب التشريع، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤]؛ ولذلك لا يمكن أن يدخل فيما يصدر عنه ﷺ تعارض أو تناقض. فإذا أوهم بعض روايات الحديث تناقضًا مع بعضها الآخر فينبغي فهم النصوص بما يحقق الانسجام فيما بينها ويدفع عنها التعارض، وهو ما أطلق عليه المحدثون اسم « مختلف الحديث »، ولهم في التعامل مع الروايات المختلفة الثابتة منهجية خاصة تتمثل في الخطوات الآتية:

١ - **التأكد من صلاحية الحديث للاحتجاج به**. وهذه النقطة مهمة جدًّا؛ لأنها تميز بين الروايات الحديثية المقبولة وغير المقبولة، فيُشتغل بالمقبول منها ويُهمل المردود. يقول الإمام الشافعي في حديثه عن « مختلف الحديث »: « وجماع هذا أن لا يُقبل إلا حديث ثابت، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله. فإذا كان الحديث مجهولًا، أو مرغوبًا عمن حمله، كان كما لم يأت؛ لأنه ليس بثابت »[2].

٢ - **الجمع بين الروايات**. يقول الإمام الشافعي - رحمه اللَّه تعالى -: « وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معًا، استُعملا معًا، ولم يُعطِّل واحدٌ منهما الآخر »[3].

كما هو الحال في العام والخاص والمطلق والمقيد.

---

(١) انظر: جامع البيان، للإمام الطبري: (٧/ ٥٤)، وتفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير القرشي الدمشقي (٢/ ١٦٢).

(٢) اختلاف الحديث، المطبوع على هامش كتاب الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٧/ ٥٨).

(٣) المرجع السابق (٧/ ٥٨).

٣ - **البحث عن ثبوت النسخ من عدمه.** فإن لم يمكن الجمع بين الروايات بوجه من الوجوه، ينظر إلى تاريخ الروايات، فإذا عرف التاريخ أُخذ بالمتأخر من الروايات؛ لأنه يُعد ناسخًا للمتقدم منها. يقول الإمام الشافعي: « وما ينسب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ، فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ »[(١)].

٤ - **الترجيح بين الروايات.** فإن تعذَّر معرفة تاريخ الروايات يُلجأ إلى الترجيح، فيُعمل بالراجح ويترك المرجوح. وأوجه الترجيح كثيرة مذكورة في كتب الأصول وغيرها. يقول الإمام الشافعي: « ومنها - أي الأحاديث المختلفة - ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب اللّٰه، أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ، مما سوى الحديثَيْن المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه »[(٢)].

وقد ذكر الحازمي في كتاب الاعتبار خمسين وجهًا من أوجه الترجيح بين الروايات، ونقلها العراقي في شرحه على ابن الصلاح، وزاد عليها حتى أوصلها إلى مائة وعشرة، ولخصها السيوطي في التدريب في سبعة أقسام، وهي: الترجيح بحال الراوي، والترجيح بالتحمل، والترجيح بكيفية الرواية، والترجيح بوقت الورود، والترجيح بلفظ الخبر، والترجيح بالحكم، والترجيح بأمر خارجي[(٣)].

ويمكن تقسيم تلك المرجحات إلى قسمين رئيسين: مرجحات داخلية تتعلق بسند الحديث أو متنه، ومرجحات خارجية تؤيد أحد الأحاديث المتعارضة، وترجح تقديمه على غيره، كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن الكريم، أو سنة أخرى، أو القياس، أو عمل الخلفاء الراشدين.

٥ - **التوقف في الأخذ بالروايات المختلفة.** فإن لم يمكن الجمع ولم يُعرف

---

(١) اختلاف الحديث، المطبوع على هامش كتاب الأم (٧/ ٥٧).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٥٧ - ٥٨).

(٣) انظر: الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر (ص١٧٦)، وانظر: تدريب الراوي، للحافظ السيوطي (٢/ ١٩٨ - ٢٠٢).

التاريخ وتعذر الترجيح وجب التوقف في الروايات المختلفة حتى يظهر وجه صحيح يُعمل به. يقول الحافظ ابن حجر: « والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتَبِر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه »(١). واختار الدكتور نور الدين عتر الحكم عليهما بالاضطراب والتضعيف(٢).

والتمثيل لهذه الحالة صعب جدًّا، إن لم يكن مستحيلًا، فلا يخلو مثال من انتقاد، وكثير من الأحاديث التي مثل بها العلماء للمضطرب ردها آخرون، ومثلوا بغيرها؛ فجاء من بعدهم فردَّ عليهم وعمل على الجمع بين تلك النصوص أو الترجيح بينها؛ وذلك نظرًا لتعدد وجوه الجمع، وكثرة طرق الترجيح من داخل الرواية أو من خارجها. والاجتهاد في هذا ميدانه واسع جدًّا ويختلف الأمر من عالم إلى آخر، فما كان مضطربًا عند عالم معين لا يشترط أن يكون كذلك عند الآخرين.

وقد عرض بعض الباحثين لمسالك العلماء في التعامل مع « مختلف الحديث »، مبينًا الفرق بين منهج الجمهور ومنهج الحنفية في ذلك، ثم اقترح حذف المسلك الأخير، وهو « التوقف » أو « التساقط »؛ لأنه لا حاجة له في نظره، فكثرة طرق الترجيح وتنوع وجوهها كفيلٌ بترجيح أحد الحديثين على الآخر، ولا يمكن عمليًّا أن تتساوى الأحاديث المتعارضة من جميع تلك الوجوه(٣).

كما اقترح الدكتور الدميني التخفيف من شرط المحدثين للحكم على الحديث بالاضطراب؛ لاعتقاده أن اشتراط المحدثين عدم إمكان الترجيح بين الحديثين المتعارضين يجعل التمثيل للحديث المضطرب صعبًا، وأن كل ما ذكره المتقدمون من أمثلة نقضها المتأخرون بإمكانية الترجيح بين الروايات

(١) شرح نخبة الفكر، للإمام ابن حجر العسقلاني (ص٦٢ – ٦٣)، وانظر: نص الإمام السيوطي على ذلك في تدريب الراوي (٢/ ٢٠٢). وذهب إلى ذلك الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث (ص١٧٦).

(٢) انظر: منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (ص٣٤١).

(٣) انظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، للدكتور عبد المجيد السّوسوه (ص١٢٢).

المتعارضة. ويرى أن هذا الشرط خيالي وغير واقعي؛ حيث لا يمكن التمثيل له ولو بمثال واحد، ويقترح أن يكون الشرط « صعوبة الترجيح » بينهما بدلًا من عدم إمكان الترجيح؛ وبذلك يمكن التمثيل للمضطرب بعشرات الأمثلة[1].

وقد عرض الأخ الدكتور الخيرآبادي لرأي الدكتور الدميني في تخفيف شرط الحكم على الحديث بالاضطراب، فوافقه فيه واقترح إضافة إلى ذلك تخفيف شرط « عدم إمكان الجمع والتوفيق بين الروايات المتعارضة »، إلى « صعوبة التوفيق بينها »، ثم قال: « وبهذا يمكن التمثيل بعشرات الأمثلة »[2].

ويرى الباحث عدم الحاجة إلى حذف مسلك « التوقف » في التعامل مع الأحاديث المتعارضة؛ فهو تقسيم منطقي مقبول، ولا يُشترط عند حكم عالم ما على الحديث بالاضطراب وتوقفه في قبوله - أن يكون الأمر كذلك عند غيره، فالمسألة من ميادين الاجتهاد الواسعة، ويترك مسلك « التوقف » بسبب تعارض الأحاديث واضطرابها لتندرج فيه الأحاديث التي تنطبق عليها شروطه، حسب اجتهاد كل مجتهد وتقديره.

كما لا يرى حاجة إلى التخفيف من شرط الحكم على الحديث بالاضطراب؛ من أجل جعله حقيقةً واقعةً يمكن التمثيل لها، فليس من الضروري أن نجد مثالًا للحديث المضطرب متفقًا عليه بين العلماء، بل قد ذهب الإمام الشافعي إلى عدم تحقق الاضطراب في الروايات الثابتة بقوله: « ولم نجد عنه شيئًا مختلفًا فكشفناه إلا وجدنا له وجهًا يحتمل به ألا يكون مختلفًا، وأن يكون داخلًا في الوجوه التي وصفت لك... ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالةٌ بأحد ما وصفت، إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلايل »[3]. كما صرح الإمام أبو بكر بن خزيمة بعدم وجود حديثين صحيحين

---

(١) مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر الدميني (ص١٤١ - ١٤٢).

(٢) « المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة »، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٢٠).

(٣) الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر (ص٢١٦).

متعارضين من كل وجه، فقال: « لا أعرف أنه رُوي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادّان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلِّف بينهما »(١).

لكن هذا لا يمنع من تحقق هذا التعارض في نظر بعض الباحثين والمجتهدين، بحيث لا يتمكن من الجمع بين الروايات أو الترجيح بينها، فيضطر عندئذ إلى التوقف فيها حتى يتبين له وجه من أوجه الجمع أو الترجيح. والحرص على التمثيل للحديث المضطرب ينبغي أن لا يقودنا إلى تخفيف شروط الحكم على الحديث بالاضطراب؛ لأن التخفيف من تلك الشروط سيؤدي إلى إخراج المضطرب عن حقيقته والإخلال بالوصف الذي وصفه به العلماء السابقون(٢)، كما سيوسِّع دائرة هذا النوع ويدخل فيه قسمًا أكبر من الأحاديث، ولا أرى مصلحة في ذلك. ويكفي في الحديث عن المضطرب فهم حقيقته وشروطه الدقيقة من خلال التعريف المتفق عليه عند العلماء؛ فإن تحققت تلك الشروط حُكم على الروايات بالاضطراب، وإلا فلا.

ومن الأحاديث التي تُوهِمُ التعارض فيما بينها ما روي في مسألة نعي الميت؛ فقد أخرج الإمام الترمذي عن حُذَيْفَةَ بن اليمان ﷺ قَال: « إذَا مِتّ فلا تُؤْذِنوا بي، إنّي أخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا؛ فإنّي سَمِعْتُ رسولَ اللَّه ﷺ يَنْهَى عن النّعْي »(٣). وأخرج البخاري عن أَنَسٍ ﷺ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا وَابْنَ رَوَاحَةَ لِلنَّاسِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ خَبَرُهُمْ... »(٤). وعن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) الكفاية في علم الرواية، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ص٤٣٢ - ٤٣٣). وانظر: الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر (ص١٧٥)، وتدريب الراوي، للحافظ السيوطي (٢/ ١٩٦).

(٢) يقول الإمام الشافعي: « ولا يُنْسَب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهًا يُمضيَان معًا، إنما المختلف ما لم يُمْضَ إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يُحِلّهُ وهذا يُحَرِّمه ». انظر: الرسالة، للإمام الشافعي (ص٣٤٢).

(٣) أخرجه الإمام الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية النعي، رقم (٩٨٦)، (٣/ ٣٠٤). وقال: هذا حديث حسن.

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام، رقم (٤٠١٤)، (٤/ ١٥٥٤).

نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَات »(١).

فالحديثان الأخيران يوهمان تعارضًا مع الحديث الأول؛ إذ لا يمكن أن ينهى رسول اللَّه ﷺ عن شيء ثم يفعله. وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث، بحمل حديث النهي على نعي الجاهلية الذي تصاحبه النياحة والبكاء وبيان المفاخر، وتفسير ما فعله النبي ﷺ من النعي بمجرد الإعلام والإخبار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد تحدث الإمام النووي عن هذه المسألة، فقال: « قال العلماء المحققون والأكثرون من أصحابنا وغيرهم: يُستحبّ إعلامُ أهل الميت وقرابته وأصدقائه... قالوا: النعيُ المنهي عنه إنما هو نعي الجاهلية، وكانت عادتهم إذا مات منهم شريفٌ بعثوا راكبًا إلى القبائل يقول: نعايا فلان، أو يا نعايا العرب: أي هلكت العرب بمهلك فلان، ويكون مع النعي ضجيج وبكاء... قلت: والمختار استحبابه مطلقًا إذا كان مجرّد إعلام »(٢).

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن العربي تقسيمه النعي إلى ثلاث حالات « الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة، الثانية: دعوة الحفل للمفاخرة فهذه تكره، الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم »(٣).

ويؤكد المناوي - في شرحه لحديث حذيفة في النهي عن النعي - أن النعي المنهي عنه في الحديث هو نعي الجاهلية، فقال: « وفيه تحريم النعي وهو النداء بموت الشخص وذكر مآثره ومفاخره كما تقرر. أما الإعلام بموته والثناء عليه

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، رقم (١١٨٨)، (١/ ٤٢٠)، والإمام مسلم - واللفظ له - في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، رقم (٩٥١)، (٢/ ٦٥٦).

(٢) الأذكار، للإمام النووي (ص١٤٠).

(٣) فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٣/ ١١٧).

فلا ضير فيه؛ لما في الصحيحين أن المصطفى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، وخرج بهم إلى المصلَّى فصف بهم وكبر عليه أربعًا »[١].

ومما ينبغي التنبُّه إليه هنا أن سنة الرسول ﷺ نوع من أنواع الوحي، ولا يمكن أن يدخلها التناقض والتعارض، لكن قد توهم بعض الأحاديث المقبولة معنى غير صحيح، أو تتعارض مع دليل شرعي في الظاهر؛ فعند ذلك ينبغي البيان وإزالة الإشكال.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

تَوَهُّم مخالفة الإجماع

الإجماع في اصطلاح الأصوليين: « اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور على حكم شرعي، بعد وفاة الرسول ﷺ »[٢]. وفي بيان حجية الإجماع وقوّته، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد اللّه بن المبارك، قال: « إجماع الناس على شيء أوثق في نفسي من سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد اللّه بن مسعود »[٣].

كما أخرج عن الإمام الشافعي قوله: « والإجماع أكبر من الخبر المفرد »[٤].

ويقول ابن قتيبة: « إن الحق يثبت عندنا بالإجماع أكثر من ثبوته بالرواية؛ لأن الحديث قد تعترض فيه عوارض من السهو والإغفال، وتدخل عليه الشُّبَه والتأويلات والنسخ، ويأخذه الثقة عن غير الثقة، وقد يأتي بأمرين مختلفين وهما جميعًا جائزان كالتسليمة الواحدة والتسليمتين، وقد يحضر الأمر يأمر به

---

(١) فيض القدير، للشيخ المناوي (٦/ ٣٢٤).

(٢) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، (ص١٧٩).

(٣) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص٤٣٤).

(٤) المرجع السابق (ص٤٣٧).

النبي ﷺ رجل، ثم يأمر بخلافه ولا يحضره هو، فينقل إلينا الأمر الأول ولا ينقل إلينا الثاني لأنه لم يعلمه، والإجماع سليم من هذه الأسباب كلها »[١].

وقد عدَّ الخطيب البغدادي مخالفة الرواية للإجماع من مسوغات رد الرواية؛ لأن تلك المخالفة تدل على أن الرواية منسوخة، أو لا أصل لها، فلا يجوز أن تكون صحيحة غير منسوخة وتجمع الأمة على خلافها[٢]. كما اكتفى الإمام مالك - رحمه اللَّه تعالى - بعمل أهل المدينة، وتوقف في العمل بما يخالفه من الروايات؛ لكونه يعد اتفاقهم على أمر معين أقوى من رواية الآحاد. فقد روى الإمام مالك حديث عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه، أن رسول اللَّه ﷺ قال: « **المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا** »[٣] الذي يثبت خيار المجلس، ولم يأخذ به لمخالفته عمل أهل المدينة، وذلك أقوى عنده من خبر الرجال. يقول الإمام مالك بعد روايته هذا الحديث: « وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه »[٤].

ومثال ما يوهم مخالفة الإجماع ما روته أم سلمة - رضي اللَّه عنها - قالت: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رسول اللَّه ﷺ، أَقْبَلَ ابنُ أَمّ مَكْتُوم فَدَخَلَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بَعدَ مَا أُمِرْنَا بِالحجابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: « **احْتَجِبَا مِنْهُ** »، فَقلت: يَا رَسُولَ اللَّه، أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لا يُبْصِرُنَا، وَلا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: « **أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟** »[٥]. فقد اعترض بعضهم على هذا الحديث لاعتقادهم

---

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢٦١).

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه، الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي (دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ)، (١/ ٣٥٤).

(٣) الحديث متفق عليه. أخرجه الإمام البخاري في صحيحه واللفظ له، كتاب البيوع، باب البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، رقم (٢٠٠٥)، (٢/ ٧٤٣)، وأخرجه الإمام مسلم بلفظ « البيِّعان »، في صحيحه، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، رقم (١٥٣١)، (٣/ ١١٦٣). وانظر: موطأ الإمام مالك، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تصحيح وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م)، (٢/ ٦٧١).

(٤) موطأ الإمام مالك (٢/ ٦٧١).

(٥) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في احتجاب النساء من الرجال،=

مخالفته إجماع العلماء على أنه لا يحرم على النساء أن يَنظُرْن إلى الرجال إذا استترن، وقد كن يخرجن في عهد رسول اللَّه ﷺ إلى المسجد ويصلِّين مع الرجال[١].

وقد أجاب العلماء عن هذا الحديث إجابات متعددة؛ فقد خصه بعضهم بحال خوف الفتنة عليها، جمعًا بينه وبين قول عائشة: كنت أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون بحرابهم في المسجد، ومنهم من أطلق التحريم وقال: إن حديث عائشة كان قبل آية الحجاب. وذهب المباركفوري، إلى جواز نظر المرأة إلى الرجل فيما فوق السرة وتحت الركبة بلا شهوة، وقال: « هذا الحديث محمول على الورع والتقوى ». وذكر قول السيوطي - رحمه اللَّه -: « كان النظر إلى الحبشة عام قدومهم سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة، وذلك بعد الحجاب؛ فيستدل به على جواز نظر المرأة إلى الرجل ». كما استدل بحضور النساء الصلاة مع رسول اللَّه ﷺ في المسجد ولا بد أن يقع نظرهن إلى الرجال، فلو لم يجز لم يؤمرن بحضور المسجد والمصلَّى، ولأنه أمرت النساء بالحجاب عن الرجال، ولم يؤمر الرجال بالحجاب[٢].

وذهب الإمام أبو داود إلى تخصيص النهي بأزواج النبي ﷺ، فقال في سننه بعد رواية حديث أم سلمة: « هذا لأزواج النبي ﷺ خاصة »[٣]. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص: « هذا جمع حسن، وبه جمع المنذري في حواشيه واستحسنه شيخنا »[٤]. كما ذكر الحافظ ابن حجر سببًا آخر، وهو كون ابن

= (٥/ ١٠٢). وقال: حديث حسن صحيح. قال الحافظ ابن حجر: « وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نبهان مولى أم سلمة عنها، وإسناده قوي، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد لا ترد روايته ». فتح الباري، للحافظ ابن حجر (٩/ ٣٣٧).

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢٢٥).

(٢) انظر: تحفة الأحوذي، للشيخ المباركفوري (٨/ ٥١).

(٣) سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.)، (٤/ ٦٣).

(٤) تلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٣/ ١٤٨).

أم مكتوم أعمى، فأمر بالاحتجاب منه لكون أعمى مظنة أن ينكشف منه شيء ولا يشعر به[١].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن دعوى الإجماع على جواز نظر النساء إلى الرجال لا يسلم لها، فقد أشار الإمام النووي إلى وجود خلاف في المسألة، فقال: « وأما نظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي، فإن كان بشهوة فحرام بالاتفاق، وإن كان بغير شهوة ولا مخافة فتنة، ففي جوازه وجهان لأصحابنا، أصحهما تحريمه »[٢].

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

تَوَهُّم مخالفة القياس

القيَاس في اصطلاح الأصوليين: « إلحاق ما لم يَرِدْ فيه نص على حكمه، بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم؛ لاشتراكهما في علة ذلك الحكم »[٣]. فقد يأتي استشكال الرواية من جهة ما توهمه من مخالفة للقياس، والقياس حكم عقلي منطقي، ومصدر تشريعي معتبر. فإن لم يمكن الجمع بين الرواية والقياس، فالمسألة فيها خلاف بين العلماء؛ فقد ذهب الإمام الشافعي وأحمد وجمهور أئمة الحديث وأكثر الفقهاء إلى تقديم خبر الواحد على القياس سواء كان الراوي فقيهًا أو غير فقيه. ونُقل عن بعض الحنفية والمالكية تقديمهم للقياس على خبر الواحد، على تفصيل في ذلك[٤]. وقد أشار الإمام ابن جماعة إلى هذا الخلاف بقوله: « ورجح بعض المالكية القياس على خبر الواحد المعارض للقياس، والصحيح الذي عليه أئمة الحديث أو جمهورهم أن خبر الواحد العدل المتصل في جميع ذلك مقبول وراجح على القياس المعارض له، وبه قال الشافعي

---

(١) انظر: فتح الباري، للحافظ ابن حجر (٩/ ٣٣٧)، وتحفة الأحوذي، للشيخ المباركفوري (٨/ ٥١).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٨٤).

(٣) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان (ص١٩٤).

(٤) انظر: مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر الدميني (ص٤٢٧ - ٤٥٤).

وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة الحديث والفقه والأصول »[1].

ومن الأحاديث التي ادُّعي مناقضتها للقياس حديث عبد اللَّه بن عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص ؓ قال: جاء رسولَ اللَّه ﷺ خصمان يختصمان فقال لعمرو: « **اقض بينهما يا عمرو** »، فقال: أنت أولى بذلك مني يا رسول اللَّه، قال: « **وإن كان** »، قال: فإذا قضيت بينهما فما لي؟ قال: « **إن أنت قضيت بينهما فأصبت القضاء فلك عشر حسنات، وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة** »[2].

فقد استشكل بعضهم هذا الحديث لما يوهمه من مخالفة القياس، وقالوا: «وهذا الحكم لا يجوز على اللَّه - تبارك وتعالى -؛ وذلك أن الاجتهاد الذي يوافق الصواب من عمرو هو الاجتهاد الذي يوافق الخطأ، وليس عليه أن يصيب إنما عليه أن يجتهد، وليس يناله في موافقة الصواب من العمل والقصد والعناية واحتمال المشقة إلا ما يناله مثله في موافقته الخطأ، فبأي معنى يُعطى في أحد الاجتهادين حسنة وفي الآخر عشرًا؟!».

وقد أجاب الإمام ابن قتيبة على ذلك، وبيَّن عدم تعارض الحديث مع القياس وإمكان الجمع بينهما، فقال: « ونحن نقول: إن الاجتهاد مع موافقة الصواب ليس كالاجتهاد مع موافقة الخطأ، ولو كان هذا على ما أسِّس كان اليهود والنصارى والمجوس والمسلمون سواء وأهل الآراء المختلفة سواء... ولو أن رجلًا وجّه رسولين في بغاء ضالة له وأمرهما بالاجتهاد والجد في طلبها ووعدهم الثواب إن وجداها، فمضى أحدهما خمسين فرسخًا في طلبها وأتعب نفسه وأسهر ليله ورجع خائبًا، ومضى الآخر فرسخًا وادعًا ورجع واجدًا؛ لم

---

(١) المنهل الروي، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة (ص٣٢).

(٢) مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٤/ ٢٠٥). وقد بين الشيخ شعيب الأرناؤوط أن إسناد هذا الحديث ضعيف جدًّا. لكن المفاضلة بين القاضي المصيب والمخطئ قد رويت من طرق صحيحة، فالإشكال يتعلق بها كذلك. ففي الحديث المتفق عليه عن عمرو بن العاص ؓ، أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: « إذا حكَمَ الحاكِمُ فاجتهَدَ ثم أصابَ فلَه أجْرَان، وإذا حكَم فاجتهَد ثُم أخطَأ فلَه أجْر ». صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (٦٩١٩)، (٦/ ٢٦٧٦)، وصحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦)، (٣/ ١٣٤٢).

يك أحقهما بأجزل العطية وأعلى الحباء الواجد[١]، وإن كان الآخر قد احتمل من المشقة والعناء أكثر مما احتمله الآخر فكيف بهما إذا استويا. وقد يستوي الناس في الأعمال، ويفضِّل اللَّه ﷻ من يشاء »[٢].

المَطْلَبُ الخَامِسُ

تَوَهُّم مخالفة القواعد الشرعية

« **القواعد** » جمع قاعدة، وهي الأُسُّ، والأساس: الأَسَسُ، وهو أصل البناء، وفي لسان العرب: « القاعدة: أصل الأُسِّ، والقواعد: الإِساس، وقواعد البيت: إِساسُه »[٣]. وقد وردت القواعد بهذا المعنى اللغوي في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله ﷻ: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦].

فمن مرادفات القاعدة في اللغة: الأساس والأصل.

والقواعد الشرعية في اصطلاح الأصوليين: قضايا شرعية كلية تنطبق على جميع جزئياتها[٤]، ويطلق عليها أصل شرعي، ولكن الأصل أعم من القاعدة في اصطلاح الأصوليين[٥]؛ فالأصل يطلق على معانٍ متعددة: ما يُبتنى عليه غيره، والدليل، كقولهم أصل هذه المسألة: الكتاب والسنة. كما يطلق على الراجح، والقاعدة المستمرة، والقاعدة الكلية، والمقيس عليه وهو ما يقابل الفرع في باب القياس[٦]؛ فكل قاعدة أصل، وليس كل أصل قاعدة.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: إلا الواجد. ومعنى وادعًا: مستريحًا.

(٢) تأويل مختلف الحديث، للإمام ابن قتيبة (ص١٤٦، ١٤٧).

(٣) لسان العرب، لابن منظور (٣/ ٣٥٧).

(٤) انظر: التعريفات، للجرجاني (ص٢١٩).

(٥) يقول الدكتور الندوي: « ويبدو أن الأصل أعم من القاعدة والضابط، فكل ما تبتنى عليه مسائل فقهية، سواء أكانت من باب واحد أم من أبواب متعددة يسمى أصلًا ». القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحصيري، شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، للدكتور علي أحمد الندوي (مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، (ص١١٠).

(٦) انظر: المرجع السابق (ص١٠٩، ١١٠).

القواعد الشرعية مقياس مهم من مقاييس نقد المتن عند المحدثين، وميزان من الموازين التي استخدمها المحدثون والفقهاء في هذا المجال، وردوا بعض الروايات لمخالفتها تلك الأصول والقواعد[١]، ومن أوجه استشكال نص الحديث الشريف ما يوهمه من مخالفة لتلك الأصول والقواعد؛ فينبغي عندئذ العمل على الجمع والتوفيق بينهما، فإن لم يمكن الجمع بينهما أدى ذلك إلى الحكم بوجود علةٍ في الرواية، وعدم قبولها.

ومن القواعد الشرعية التي نص عليها القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨]، فالقاعدة القرآنية في هذه الآية تنص بأن الشرك هو الذنب الوحيد الذي لا يغفره اللَّه - تعالى - لمن مات وهو متلبسٌ به. وقد جاء في بعض الأحاديث ما يوهم مناقضة هذه القاعدة، ومن ذلك الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم عن حُذَيْفَة بن اليمان ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « **لا يَدْخُلُ الْجَنّةَ نَمَّامٌ** »[٢]؛ حيث يفهم منه أن النميمة تماثل الشرك في منع صاحبها من دخول الجنة.

ولذلك لجأ الإمام النووي إلى تأويل هذا الحديث بما لا يتعارض مع تلك القاعدة، فقال: وأمَّا قوله ﷺ: « **لا يَدْخُلُ الجَنّةَ نَمَّامٌ** » ففيه التَّأويلان المتقدِّمان في نظائره: أحدهما: يُحمل على المستحلِّ بغير تأويل مع العلم بالتَّحريم؛ فهذا كافر لا يدخلها أصلًا. والثَّاني: لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها لهم، بل يؤخَّر[٣].

وقد أشار الإمام النووي إلى قاعدة عامة في تأويل هذا الحديث وأمثاله في شرحه لحديث عثمان ﷺ عن رسول اللَّه ﷺ قال: « **مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّه دَخَلَ الْجَنّة** »[٤]، فقال: « واعلم أنَّ مذهب أهل السُّنَّة وما عليه أهل الحقِّ

---

(١) انظر: مقاييس نقد متون السنة، للدكتور الدميني (ص٢٠٩).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥)، (١/ ١٠١).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ١١٣).

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، رقم (٢٦)، (١/ ٥٥).

من السَّلف والخلف أنَّ من مات موحِّدًا دخل الجنَّة قطعًا على كلِّ حال... وأمَّا من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة فهو في مشيئة اللَّه، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنَّة أوَّلًا وجعله كالقسم الأوَّل، وإن شاء عذَّبه القدر الَّذي يريده - سبحانه - ثمَّ يدخله الجنَّة. فلا يخلَّد في النَّار أحد مات على التَّوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنَّه لا يدخل الجنَّة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البرِّ ما عمل، هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحقِّ في هذه المسألة. وقد تظاهرت أدلَّة الكتاب والسُّنَّة وإجماع من يعتدُّ به من الأمَّة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تحصل العلم القطعي، فإذا تقرَّرت هذه القاعدة حُمل عليها جميع ما ورد من أحاديث الباب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة وجب تأويله عليها ليُجمع بين نصوص الشَّرع »[1].

المَطْلَبُ السَّادِسُ

تَوَهُّم مخالفة العقل

قد يأتي الإشكال في الرواية لمخالفتها قواعد العقل وموجباته في الظاهر. فالأحكام والقواعد العقلية الصادرة عن عقل سليم منضبط بضوابط الشرع، عارف لحدوده ومجالاته، ولا يخوض فيما لا يدركه ولا يقدر عليه - هي دليل قطعي لا يمكن أن يتعارض مع صحيح الحديث الشريف. وينبغي تقييد تلك الأحكام والقواعد العقلية بكونها متفقًا أو مجمعًا عليها، كما يفهم من عبارات الأئمة في هذا الموضوع؛ حيث عبروا عنها بـ « موجبات العقول »، أو « العقل الصريح »، وأطلقوا على ما يخالف موجبات العقول أو يناقضها مصطلح « محالات القول »، أو ما يمكن التعبير عنه بـ« المستحيل عقلًا ».

وقد عد العلماء الأحكام العقلية الكلية المتفق عليها ميزانًا من الموازين التي تقاس بها الروايات، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: « وإذا روى الثقة

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢١٧).

المأمون خبرًا متصل الإسناد رد بأمور، أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه؛ لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا »[١]. ويقول في موضع آخر: « ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت المحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به »[٢].

ولذلك كان من القواعد المسلَّمة عندهم أنه لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح، فإذا ظهر شيء من التعارض بين العقل الصريح والنص؛ فلا بد أن يؤول النص بما يزيل هذا التعارض متى أمكن ذلك، وإن لم يمكن الجمع بينهما، فهذا يعني أن العقل غير صريح، أو أن النقل غير صحيح. يقول الإمام ابن تيمية: « والعقل الصريح دائمًا موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، واللَّه أنزل الكتاب بالحق والميزان، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل - صلوات اللَّه وسلامه عليهم - تخبر بمُحارات العقول، لا تخبر بمُحالات العقول؛ فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم »[٣].

ومن الأحاديث التي استشكلت لما توهمه من مخالفة العقل حديث ابن عُمَر رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ »[٤]. فقد زعم بعضهم أن هذا الحديث يناقض العقل، وقالوا: « والشيطان روحاني كالملائكة، فكيف يأكل ويشرب؟!

---

(١) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (١/ ٣٥٤). (٢) الكفاية، للخطيب البغدادي (ص٤٣٢).

(٣) مجموع الفتاوى، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨هـ)، (١٧/ ٤٤٤). وانظر: درء تعارض العقل والنقل، للإمام أحمد ابن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم. (دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ)، (٣/ ٥٤).

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، رقم (٢٠٢٠)، (٣/ ١٥٩٨). وانظر: مثالًا آخر للأحاديث التي استشكلها بعضهم بحجة مخالفتها للعقل، في تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص١٢٣، ١٢٤).

وكيف يكون له يد يتناول بها؟! ». وقد أجاب الإمام ابن قتيبة عن هذا الحديث، وبيّن أن المقصود من أكل الشيطان بشماله « أحدُ معنيين: إما أن يكون يأكل على حقيقة، ويكون ذلك الأكل تشمّمًا واسترواحًا لا مضغًا وبلعًا. فقد روي ذلك في بعض الحديث، وروي أن طعامها الرِّمة وهي العظام، وشرابها الجَدَف وهو الرغوة والزبد، وليس ينال من ذلك إلا الروائح... أو يكون يأكل بشماله على المجاز، يراد أن أكل الإنسان بشماله إرادة الشيطان له وتسويله، فيقال لمن أكل بشماله: هو يأكل أكل الشيطان، لا يراد أن الشيطان يأكل، وإنما يراد أنه يأكل الأكل الذي يحبه الشيطان »[1].

ويلاحظ أن هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي يُزعم مخالفتها للعقل، لم تخالف القواعد العقلية الكلية المتفق عليها، وإنما هي من قبيل أخبار الغيب التي لا سلطة للعقل البشري في تحليل ما جاء فيها، أو أنها تخالف رأي فرد معين وحكمه، أو تتعارض مع ما أَلِفَه المرء واعتاده، أو ما يمكن أن يُطلق عليه « المستحيل عادة ». وفرق كبير بين القواعد العقلية الكلية المتفق عليها، والتي اعتمدها العلماء مقياسًا من مقاييس نقد الحديث، وبين الأحكام والآراء الفردية العقلية التي قد تختلف من شخص إلى آخر، فما لا يقبله عقل إنسان ما قد يقبله عقل إنسان آخر، وهكذا.

المَطْلَبُ السَّابِعُ

تَوَهُّم مخالفة الحس والواقع

الحس والواقع أمر له اعتباره عند المحدثين؛ حيث جعلوه مقياسًا تعرض عليه الروايات وتوزن به، وردوا بعض الروايات لاشتمالها على أمر يناقض الواقع ويخالفه. فمن علامات الوضع في الحديث « أن يكون مخالفًا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة، أو يكون منافيًا

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٣٢٧).

لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي »[١]. وقد يأتي استشكال الرواية بسبب ما توهمه من مخالفة مع الحس والواقع، لكن النظر الصحيح يثبت عدم وجود هذه المخالفة، وإمكانية التوفيق بينهما.

ومن الروايات التي استشكلها بعضهم لمخالفتها الحس والمشاهدة في زعمهم، حديث أَنَسِ بنِ مالِكٍ ﷺ عن رَسُول اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولان: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ - لِمُحَمَّدٍ ﷺ -؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا ». قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ، قَالَ: « وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لا دَرَيْتَ وَلا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ »[٢].

فقد استشكل بعض من يعوِّل على المادة والحس هذا الحديث، وقالوا: إننا نشاهد الميت جثة هامدة: لا حراك، ولا شعور، ولا إحساس، ولا أثر لشيء من ذلك. وقد أشار الإمام النووي إلى هذا الاستشكال؛ حيث قال معلقًا على هذا الحديث: « اعلم أن مذهب أهل السنة إثبات عذاب القبر، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة، قال اللَّه تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر: ٤٦] الآية، وتظاهرت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ من رواية جماعة من الصحابة في مواطن كثيرة، ولا يمتنع في العقل أن يعيد اللَّه - تعالى - الحياة في جزء من الجسد ويعذبه. وإذا لم يمنعه العقل وورد الشرع به وجب قبوله واعتقاده...

---

(١) تدريب الراوي، للإمام السيوطي (١/ ٢٧٦). وقد نسب هذا القول إلى القاضي أبي بكر بن الطيب.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، واللفظ له، رقم (١٣٠٨)، (١/ ٤٦٢). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه بألفاظ مقاربة في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر، والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠)، (٤/ ٢١٩٩).

فإن قيل: فنحن نشاهد الميت على حاله في قبره، فكيف يُسأل ويقعد ويضرب بمطارق من حديد، ولا يظهر له أثر؟

فالجواب: أن ذلك غير ممتنع بل له نظير في العادة، وهو النائم فإنه يجد لذة وآلامًا لا نحس نحن شيئًا منها، وكذا يجد اليقظان لذة وألمًا لما يسمعه أو يفكر فيه، ولا يشاهد ذلك جليسه منه، وكذا كان جبرائيل يأتي النبي ﷺ فيخبره بالوحي الكريم ولا يدركه الحاضرون، وكل هذا ظاهر جلي. قال أصحابنا: وأما إقعاده المذكور في الحديث فيحتمل أن يكون مختصًا بالمقبور دون المنبوذ ومن أكلته السباع والحيتان، وأما ضربه بالمطارق فلا يمتنع أن يوسع له في قبره فيقعد ويضرب، والله أعلم »[١].

ومن الأحاديث المستشكلة بسبب مخالفتها للواقع، ما أخرجه الإمام البخاري عن الزبير بن عدي قال: « أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج. فقال: اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم ﷺ »[٢].

فقد استشكل بعضهم هذا الحديث، لكون ظاهره مخالفًا للواقع الذي يشهد بوجود تطور كبير في جوانب الحياة المتعددة من عصر إلى آخر[٣]، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك بقوله: « وقد استُشكل هذا الإطلاق، مع أن بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها، ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر ابن عبد العزيز، وهو بعد زمن الحجاج بيسير، وقد اشتهر الخبر الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز؛ بل لو قيل: إن الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيدًا، فضلًا عن أن يكون شرًا من الزمن الذي قبله »[٤]؛ ولذلك لم يفهم العلماء هذا

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/ ٢٠١).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٦٦٥٧)، (٦/ ٢٥٩١).

(٣) المبشرات بانتصار الإسلام، د. يوسف القرضاوي (دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، (ص١٢٧ - ١٢٨).

(٤) انظر: فتح الباري، للحافظ ابن حجر (١٣/ ٢١).

الحديث على عمومه، واستدل الإمام ابن حبان على ذلك بالأحاديث الواردة في المهدي، وأنه يملأ الأرض عدلًا بعد أن ملئت جورًا. وقد ذكر الحافظ عددًا من إجابات العلماء عن هذا الحديث[1]، تتمثل فيما يأتي:

١ - أنه محمول على الأكثر الأغلب، وهو ما ذهب إليه الإمام الحسن البصري؛ فعندما سئل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج، قال: لا بد للناس من تنفيس.

٢ - أن المقصود بالحديث تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر، فإن عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة، وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا، والزمان الذي فيه الصحابة خير من الزمان الذي بعده؛ لقوله ﷺ: «خير القرون قرني»[2]، وقوله: «أصحابي أَمَنَةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»[3].

٣ - أن المقصود به ذهاب العلم، فلا يأتي يوم إلا وهو أقل علمًا من اليوم الذي قبله، وهو ما بيَّنه عبد اللّٰه بن مسعود رضي الله عنه عند روايته لهذا الحديث. وقد رَجَّح الحافظ ابن حجر هذا المعنى؛ لكونه مصرحًا به في رواية ابن أبي شيبة، فقد أخرج عن زيد بن وهب قال: سمعت عبد اللّٰه بن مسعود رضي الله عنه يقول: «لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم الساعة. لست أعني رخاء من العيش يصيبه، ولا مالًا يفيده؛ ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علمًا من اليوم الذي مضى قبله، فإذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، فعند ذلك يهلكون. كما روي من طريق

---

(١) انظر: فتح الباري، للحافظ ابن حجر (١٣/ ٢١).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة - رضي اللّٰه عنهم -، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ - ورضي اللّٰه عنهم -، رقم (٣٤٥٠)، (٣/ ١٣٣٥)، بلفظ: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم». وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة - رضي اللّٰه عنهم -، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٤)، (٤/ ١٩٦٣)، بلفظ: «خير أمتي القرن الذين بعثت فيهم ثم الذين يلونهم».

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة - رضي اللّٰه عنهم -، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، رقم (٢٥٣١)، (٤/ ١٩٦١).

أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: « فأصابتنا سنة خصب، فقال: ليس ذلك أعني، إنما أعني ذهاب العلماء »[١].

٤ - أن يكون المراد بالأزمنة المذكورة أزمنة الصحابة، بناء على أنهم هم المخاطبون بذلك فيختص بهم، فأما من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور، لكن الصحابي فَهِمَ التعميم؛ فلذلك أجاب من شكا إليه الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر وهم أو جلُّهم من التابعين. وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أن هذا أحد الأجوبة المحتملة، وهو ما رجحه الشيخ القرضاوي في تعليقه على الحديث، « فالنصوص تدل على أن في الغيب أدوارًا للإسلام ترتفع فيها رايته وتعلو كلمته، ولو لم يكن إلا زمن المهدي والمسيح في آخر الزمان لكفى »[٢].

المَطْلَبُ الثَّامِنُ

تَوَهُّم مخالفة التاريخ الثابت

قد يأتي استشكال الرواية من جهة ما توهمه من تعارض مع التاريخ الثابت، وعند ذلك ينبغي تأويل الرواية بما ينسجم مع تلك الأخبار الصحيحة. وقد جعل المحدثون التاريخ الصحيح الثابت مقياسًا من المقاييس التي توزن بها الروايات، ونقدوا عددًا من الروايات لمناقضتها ما ثبت من الأخبار التاريخية[٣].

ومن **الأحاديث المشكلة بسبب مخالفتها التاريخ الثابت**، ما أخرجه الإمام مسلم من حديث ابن عباس - رضي اللّه عنهما - قال: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ثَلاثٌ أَعْطِنِيهِنَّ. قَالَ:

---

(١) لم أقف على الرواية بهذا اللفظ، وقد أخرج الإمام الدارمي عن عبد اللّـه بن مسعود ﷺ قال: « لا يأتي عليكم عام إلا وهو شر من الذي كان قبله، أما إني لست أعني عامًا أخصب من عام، ولا أميرًا خيرًا من أمير، ولكن علماءكم وخياركم وفقهاءكم يذهبون، ثم لا تجدون منهم خلفًا، ويجيء قوم يقيسون الأمر برأيهم ». سنن الدارمي، للإمام عبد اللّـه بن عبد الرحمن الدارمي (١/ ٧٦).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي (ص٨٨).

(٣) انظر: نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، للدكتور سلطان العكايلة، (دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، (ص١٣٨) وما بعدها.

« نَعَمْ ». قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا. قَالَ: « نَعَم... »[١]. يقول الإمام النووي في شرحه لهذا الحديث: « واعلم: أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي ﷺ قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل »[٢].

ونقل النووي توقف ابن حزم في قبول هذا الحديث، وأنه وهم من بعض الرواة؛ لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة وأبوها كافر. ثم ذكر ردّ ابن الصلاح عليه، ومحاولته إزالة الإشكال عن هذه الرواية بقوله: « وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة؛ لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطييبًا لقلبه؛ لأنه كان ربما يرى عليها غضاضةً من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه، أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد، وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبةً من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته ».

ويبدو أن هذا الرد لم يقنع الإمام النووي؛ ولذلك علق على ذلك بقوله: « هذا كلام أبي عمرو - رحمه اللّه - وليس في الحديث أن النبي ﷺ جدد العقد، ولا قال لأبي سفيان أنه يحتاج إلى تجديده، فلعله ﷺ أراد بقوله: « نعم » أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة عقد، واللّه أعلم »[٣]. وأيًّا كان الأمر؛ فالحديث مثال لما استشكله العلماء بسبب تعارضه مع التاريخ الثابت، وبيان لاجتهاداتهم في الإجابة عنه، والتوفيق بينه وبين ما عارضه من التاريخ الثابت.

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة - رضي اللّه عنهم - باب من فضائل أبي سفيان بن حرب ﷺ، رقم (٢٥٠١)، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٤/ ١٩٤٥).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٦٢، ٦٣). (٣) المرجع السابق (١٦/ ٦٣، ٦٤).

المَطلَبُ التَّاسِعُ

تَوَهُّم مخالفة الحقائق العلمية الثابتة

ما ثبت من حقائق العلم هو سنة من سنن اللّه - تعالى - في هذا الكون، ولا يمكن أن تخالف نصوص الحديث المقبول أيًا من هذه السنن. فإذا ورد من نصوص الحديث ما يوهم مخالفة لتلك الحقائق وجب تأويله بما يدفع هذا الإشكال، إن كان للتأويل وجه سائغ مقبول. وينبغي التفريق بين الحقائق العلمية الثابتة، والفرضيات أو النظريات العلمية التي تحتمل الخطأ والصواب، ويمكن أن تُنقَض بنظريات أو فرضيَّات جديدة. فالحديث هنا عن الحقائق العلمية الثابتة، وهي التي يمكن اعتبارها وعرض روايات الحديث عليها، أما النظريات والفرضيَّات العلمية فإنها لا تقوى على معارضة ما صح من الأحاديث والروايات، ولا اعتبار لها هنا ما لم تَثبت ويُتحقق منها وتصل إلى مرحلة اليقين والقطع بها.

ومن الأمثلة على الأحاديث الصحيحة التي أوهمت معارضة بعض الحقائق العلمية حديث « **لا عدوى ولا طيرة...** »[1]؛ فللعلماء في تأويله مذاهب متعددة، وقد ذهب بعض العلماء إلى الأخذ بظاهر الحديث ونفي العدوى[2]، وهو أمر مخالف لما ثبت من الحقائق العلمية في مجال الطب؛ ولذلك نفاه الشيخ التوربشتي[3]؛ لأنه يفضي إلى تعطيل الأصول الطبية التي ورد الشرع بإثباتها، ولم يرد بتعطيلها، ورجح أن المراد به « نفي ما كان يعتقده أصحاب الطبيعة؛ فإنهم كانوا يرون العلل

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ، قال: يقول: قال رسول اللّه ﷺ: « لا عدوى ولا طِيَرة ولا هَامة ولا صَفَر. وفِرَّ من المجْذُوم كما تَفِر من الأسَد »، كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٣٨٠)، (٥/ ٢١٥٨). وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، بألفاظ مقاربة، كتاب السلام، باب « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر »، رقم (٢٢٢٠)، (٤/ ١٧٤٣).

(٢) انظر: تدريب الراوي، للحافظ السيوطي (٢/ ١٩٧).

(٣) هو الشيخ فضل اللّه بن حسن التوربشتي، شهاب الدين أبو عبد اللّه، الفقيه الحنفي المتوفى سنة (٦٨٥هـ). من تصانيفه: تحفة السالكين، تحفة المرشدين في اختصار تحفة السالكين، مطلب الناسك في علم المناسك، المعتمد في المعتقد، الميسر في شرح مصابيح السنة للبغوي. انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة، (١/ ٣٦٦ - ٣٧٣)، (٢/ ١٧١٩ - ١٧٣٣).

المعدية مؤثرة لا محالة، فأعلمهم بقوله هذا أن ليس الأمر على ما يتوهمون، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن »[١].

وقد رجح الشيخ أحمد شاكر ما ذهب إليه الإمام ابن الصلاح، وهو أن الأمراض لا تعدي بطبعها، لكن اللَّه - تعالى - جعل مخالطة المريض سببًا لإعدائه مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب؛ لأنه قد ثبت من العلوم الطبية الحديثة أن الأمراض المعدية تنتقل بواسطة المكروبات، ويحملها الهواء أو البصاق أو غير ذلك، على اختلاف أنواعها[٢].

كما أجاب بعض الباحثين عن هذا الحديث بأن « لا » في كلمة « لا عدوى » نهي وليست نفيًا؛ فيكون معنى الحديث: « لا يَعْدِ بعضكم بعضًا؛ أي: لا تتعرضوا لذلك بل اتقوه. وهذا كقوله تعالى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أي: لا يكن منكم ذلك »[٣]. ولكن هذا الجواب فيه ضعف؛ حيث ينقضه ما جاء في رواية أخرى عن أبي هريرة ﷺ قال: « إن رسول اللَّه ﷺ قال: « **لا عدوى ولا صفر ولا هامة** ». فقال أعرابي: يا رسول اللَّه، فما بال إبلي تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها؟ فقال: « **فمن أعدى الأول** » »[٤]؛ فهذه الرواية تؤكد أن المراد بالحديث نفي العدوى، وليس النهي عنها، واللَّه تعالى أعلم.

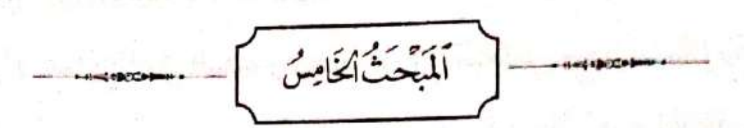
---

(١) تحفة الأحوذي، للمباركفوري (٥/ ١٩٧، ١٩٨). ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيخ المباركفوري، رد على ما ذهب إليه التوربشتي بقوله: « وأما القول بأن الشرع ورد بإثبات الأصول الطبية، ففيه أن ورود الشرع لإثبات جميع الأصول الطبية ممنوع، بل قد ورد الشرع لإبطال بعضها، فإن المتطببين قائلون بحصول الشفاء بالحرام، وقد ورد الشرع بنفي الشفاء بالحرام، وهم قائلون بثبوت العدوى في بعض الأمراض، وقد ورد الشرع بأنه لا عدوى. فالظاهر الراجح عندي في التوفيق والجمع بين الأحاديث المذكورة هو ما ذكره الحافظ في شرح النخبة، واللّـه تعالى أعلم ».

(٢) انظر: الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر (ص١٧٦).

(٣) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد اللّـه القصيمي (ص٤٩).

(٤) أخرجه الإمام البخاري - واللفظ له - في صحيحه، كتاب الطب، باب « لا صفر » وهو داء يأخذ البطن، رقم (٥٣٨٧)، (٥/ ٢١٦١)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب « لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح »، رقم (٢١٨٦)، (٤/ ١٧٤٢).



ضوابط الاشتغال
بموضوع « مشكل الحديث »

يلقي هذا المبحث الضوء على قضايا منهجية في التعامل مع « مشكل الحديث »؛ وذلك من خلال عرض عدد من الشروط التي ينبغي توافرها فيمن يتصدى لدراسة هذا الموضوع، وبيان أهم القواعد التي ينبغي مراعاتها عند دراسة الأحاديث المشكلة، والتي جاءت نتيجة دراسةٍ استقرائيةٍ تحليليةٍ لجهود العلماء ومؤلفاتهم في هذا الميدان.

المَطۡلَبُ الأَوَّلُ

شروط الاشتغال بـ « مشكل الحديث »

لكل علم من العلوم شروطه الخاصة التي ينبغي توافرها فيمن يتجه للبحث والتأليف فيه، ودراسة الأحاديث المشكلة، والسعي إلى حل الإشكالات المتعلقة بها، نوع من الاجتهاد في النصوص الشرعية الذي يحتاج إلى صفات محددة وأهلية خاصة.

ويمكن إجمال أهم شروط الاشتغال بـ « مشكل الحديث »، في الآتي:

١ - تجريد النية الخالصة للبحث عن الحق حيث كان، والسير وراءه حيث سار. فينبغي أن يكون هدفُ المتصدي لهذا الموضوع والمشتغل به الكشفَ عن وجه الحقيقة، بعيدًا عن أي تعصب لرأي يسعى لإثباته ونشره، أو تحمسٍ لإمام يرغب في نصرة مذهبه وتأييده، أو تحاملٍ على رأي وفكر لا يروق له ولا ينسجم معه، فيعمل على إقصائه ودحضه، ولو اقتضى الأمر ليّ عنق النصوص وتحميلها ما لا تطيق. وهكذا يجب على الباحث في هذا الميدان أن يتخذ طلبَ الحق والإنصاف قائدًا ودليلًا، ويحذرَ من الانقياد للأهواء والشهوات.

٢ - الالتزام بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع « مشكل الحديث » وفهم نصوصه؛ ذلك المنهج القائم على درء التعارض بين النقل والعقل ومعرفة حدود العقل وميدانه من جهة، وتفسير النصوص في ضوء قواعد اللغة العربية، وعدم تحميلها ما لا تحتمله من جهة أخرى، والتسليم لما ثبت من الأحاديث الشريفة من جهة ثالثة.

٣ - المَلَكة العلمية والمعرفة الواسعة بعلوم الشريعة واللغة العربية، فليس كل من اشتغل بعلم الحديث كان أهلًا لدراسة الأحاديث المشكلة، والعمل على التوفيق بينها، وإنما هذه وظيفة النقاد والمحققين. فموضوع « مشكل الحديث » له علاقة وطيدة مع عدد من العلوم داخل علم الحديث، كعلم العلل، وناسخ الحديث ومنسوخه، وغريبه. كما أنه يتعلق بعدد من العلوم الشرعية الأخرى، كعلم العقيدة، والأصول، والفقه، واللغة؛ ولذلك يقول الإمام النووي: « وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليّون الغوّاصون على المعاني »[١]. وروى الإمام الذهبي عن هارون بن سَعِيْد قال: «سَمِعْتُ ابنَ وَهْبٍ ذَكَرَ اخْتِلافَ الحَدِيثِ وَالرِّوَايَات، فَقَالَ: « لَوْلا أَنِّي لَقِيتُ مَالِكًا، لَضَلَلْتُ »[٢]، وفي رواية: « لَوْلا أَنِّي لَقِيتُ مَالِكًا واللّيث، لَضَلَلْت »[٣]. فإذا كان الإمام عبد اللّٰه بن وهب (١٩٧هـ) - المتفق على حفظه وإتقانه[٤] - يصرِّح بمثل هذا، فماذا يقول غيره من العلماء والمشتغلين بعلم الحديث؟!

ومما ينبغي التنبه إليه، الفرق الدقيق بين « مشكل الحديث » وبين عملية نقد الروايات أو موضوع العلل؛ فدراسة الإشكال في الحديث، تأتي بعد نقد الحديث والحكم

---

(١) تدريب الراوي، للإمام السيوطي (٢/ ١٩٦).

(٢) سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي (٨/ ٧٥).

(٣) الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م)، (١/ ٢٢، ٢٣).

(٤) هذا قول الإمام مسلم في الإمام عبد اللّٰه بن وهب بن مسلم الفهري، مولاهم البصري، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٧٣). وقد تفقه ابن وهب بمالك والليث، وجمع بين الفقه والرواية والعبادة، انظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (١/ ١٧٨).

بقَبوله. فإذا تحقق وجود الإشكال في الحديث ولم يمكن الجمع والتوفيق بينه وبين ما عارضه مما هو أقوى منه، فعند ذلك يحكم بالتوقف في الرواية أو الحكم بردها، ويخرج الحديث عندئذ من موضوع « مشكل الحديث »، ويدخل في دائرة « الحديث المُعَلّ »[١] لوجود علةٍ قادحةٍ في متنه.

٤ - الاطلاع على ما يستجد من علوم ومعارف، وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن؛ وذلك للاستفادة منها وتوظيفها في تفسير ما يشكل من الروايات أو ترجيح أحد الأقوال في تأويل الأحاديث المشكلة على غيره. فإن « مشكل الحديث » من الموضوعات التي تتأثر بالواقع الثقافي للأمة، وتؤثر فيه المستجدات الفكرية والثقافية والعلمية سلبًا أو إيجابًا. فالمكتشفات العلمية الحديثة، والحقائق التي يتوصل إليها الباحثون في العلوم الكونية مثلًا، قد تعين على فهم حديث معين وتبيين مراد الشارع منه[٢]، أو ترجح تفسيرًا من التفسيرات على غيره. كما أن تلك المكتشفات قد تضيف إشكالات جديدة على بعض الأحاديث التي لم تكن مشكلة في السابق، كما سبق بيان ذلك بشيء من التفصيل عند الحديث عن أسباب الاستشكال في المبحث الثالث.

٥ - التحري والتثبت في شرح الحديث الشريف وبيان معانيه، وعدم الإقدام على ذلك بمجرد الظن ودون علم، والرجوع إلى أهل العلم وسؤالهم، فقد قال اللّه تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣]. وقد كان السلف الصالح يتحرَّجون من القول في أحاديث الرسول ﷺ بغير علم؛ فقد سئل الإمام أحمد مرة عن تفسير كلمة من غريب الحديث، فتوقف في ذلك وقال: « اسألوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول اللّه ﷺ بالظن فأخطئ »[٣]. وقال شعبة حين سئل عن لفظة من ألفاظ الحديث: « خذوها عن الأصمعي؛ فإنه أعلم بهذا منا »[٤].

---

(١) انظر: تدريب الراوي، للإمام السيوطي (١/ ٢٥١).
(٢) انظر: « مدخل إلى دراسة مشكل الحديث »، للدكتور عبد اللّـه الرحيلي (ص١٠).
(٣، ٤) فتح المغيث، للإمام السخاوي (٣/ ٥١). وانظر: تدريب الراوي، للإمام السيوطي (٢/ ١٨٥).

المَطْلَبُ الثَّانِي

قواعد الاشتغال بـ « مشكل الحديث »

هناك عدد من القواعد التي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن المشتغل بدراسة الأحاديث المشكلة، لعل من أهمها ما يأتي:

القاعدة الأولى:

سنة الرسول ﷺ نوع من أنواع الوحي، ولا يمكن أن يدخلها التناقض أو التعارض:

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣، ٤]. وفي الحديث الشريف لما نهت قريش عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن كتابة كل ما يسمعه من رسول الله ﷺ يريد حفظه، قال له - عليه الصلاة والسلام -: « **اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ** » وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ، وفي رواية: فَأَوْمَأَ إِلَى شَفَتَيْهِ، فَقَالَ: « **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِمَّا بَيْنَهُمَا إِلَّا حَقٌّ فَاكْتُبْ** »[1].

فلا يمكن أن تعارض السنة بعضها بعضًا، أو تناقض غيرها من الأدلة الشرعية كالقرآن الكريم والإجماع، كما يستحيل أن تناقض السنة « العقل أو الحس أو السنن الكونية؛ لأن وحي الله كتابًا وسنة لا يمكن أن يعارض خلق الله وسننه »[2]. ونقل الخطيب البغدادي عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ) قوله: « وكل خبرين علم أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر أو نهي

---

(١) أخرجه الحاكم في كتاب العلم، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. انظر: المستدرك، للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، (١/ ١٠٤ - ١٠٦).

(٢) دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ إبراهيم العسعس (ص٩٦). وانظر: « مدخل إلى دراسة مشكل الحديث »، للدكتور عبد الله الرحيلي (ص٨).

وغير ذلك أن يكون موجبُ أحدهما منافيًا لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليفَ إن كانا أمرًا أو نهيًا أو إباحة وحظرًا، أو يوجب كونَ أحدهما صدقًا والآخر كذبًا إن كانا خبرين. والنبي - صلى اللَّه عليه وآله وسلم - منزَّه عن ذلك أجمع، معصوم منه باتفاق الأمة وكلِّ مثبت للنبوة »[1].

لكن قد توهم بعض الأحاديث المقبولة معنى غير صحيح، أو تتعارض مع دليل شرعي في الظاهر؛ وذلك لأسباب كثيرة تعود إلى النص نفسه أو إلى سامعه وراويه أو قارئه ودارسه. وعند ذلك ينبغي دراسة هذه الأحاديث بدقة، ليقف الباحث على معناها الصحيح، ويحقق التوافق بينها وبين ما عارضته في الظاهر. وفي ضوء ذلك ينبغي أن يُفهم قولُ الإمام أبي بكر بن خزيمة: « لا أعرف أنه رُوي عن رسول اللَّه ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادّان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما »[2].

القاعدة الثانية:

لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح:

وتلك قاعدة من القواعد المهمة التي ينبغي أن يُسلِّم بها الباحث في هذا الموضوع. يقول الإمام ابن تيمية: « والعقل الصريح دائمًا موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، واللَّه أنزل الكتاب بالحق و الميزان، لكن قد تَقصُر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه؛ فالرسل - صلوات اللَّه وسلامه عليهم - تخبر بمُحارات العقول، لا تخبر بمُحالات العقول؛ فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم »[3]. وثمة فرق بين ما يحكم العقل باستحالته، وبين

---

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص٤٣٣).

(2) المرجع السابق (ص٤٣٢، ٤٣٣). وانظر: الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر (ص١٧٥)، وتدريب الراوي، للإمام السيوطي (٢/ ١٩٦).

(3) مجموع الفتاوى، للإمام ابن تيمية (١٧/ ٤٤٤). وانظر: درء تعارض العقل والنقل، للإمام ابن تيمية (٣/ ٥٤).

ما يعجز عن معرفته وإدراكه، وبناء على ذلك؛ فأي تناقض بدا بين النقل والعقل يعود إلى كون النقل غيرَ صحيح، أو كون العقلِ غيرَ صريح.

القاعدة الثالثة:

النصوص الشرعية نوعان، منها ما يخضع لموازين العقل ومقاييسه، ومنها ما لا يخضع لتلك الموازين والمقاييس، وتختلف طريقة المسلم في التعامل مع هذين النوعين من النصوص:

فبينما يُعمل عقله في نصوص النوع الأول، فيعرضها على مقاييس العقل وموازينه، من أجل فهم حقيقتها واستنباط الأحكام منها، والوقوف على علتها وحكمتها؛ فإنه يقف أمام نصوص النوع الثاني موقف التسليم والانقياد متى صح الخبر عن رسول اللَّه ﷺ، ولا يخوض فيها إلا بقدر ما جاءت به النصوص الثابتة؛ لأن العقل يقرُّ بكونها تتجاوز طاقته وقدرته، فينصرف الجهد إلى التحقق من صحة الرواية، والتدقيق في فهمها وتأويلها على شكل صحيح؛ ومن ثَمّ التسليم بما جاءت به والخضوع لها، كما هو الحال في أخبار الغيب واليوم الآخر.

فمن الضروري التفريق بين هذين النوعين من النصوص، ومعرفة حدود العقل في التعامل معها، وإذا لم يتم التنبه إلى ذلك، ووقع الخلط بين هذين النوعين، وتصدى العقل لما لا يقدر على الإحاطة به، عند ذلك يضل العقل طريقه ويتخبط في متاهات الظلام. فلا يُقبل من كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ في أنباء الغيب مثلًا - أن يقدم رأيه على نص الرسول ﷺ؛ فالدخول في مثل هذه الأمور بمجرد الرأي، ودون الاستهداء بهدي اللَّه - تعالى - والاستضاءة بنور اللَّه الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه، سبيل للضلالة والبعد عن الحق والصواب[1]. فمع أن للعقل وأحكامه مكانةً خاصة في نظر الإسلام، « غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقيقة الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في محال.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل، للإمام ابن تيمية (١/ ٨٥).

ومثال ذلك رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدل على أن الميزان في أحكامه غير صادق، لكن للعقل حدًّا يقف عنده ولا يتعدى طوره »[١].

وقد نقل القسطلاني في شرح البخاري عن التُّورِبُشتي[٢] - في شرحه لقوله ﷺ: « إِذَا اسْتَيْقَظَ - أُرَاهُ - أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ »[٣] - قوله: « حق الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازن لأسرار الربوبية، ومعادن الحكم الإلهية، أن لا يُتكلم في الحديث وأخواته بشيء؛ فإن اللّه تعالى خص رسوله ﷺ بغرائب المعاني، وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصُر عن بيانه باعُ الفهم، ويكِلّ عن إدراكه بصرُ العقل »[٤].

فالنصوص لا تأتي بما يستحيل في العقل، لكنها ربما أتت بما لا يدركه العقل، وبما يحكم العقل بأنه ليس من اختصاصه البحث في حقيقته.

ونقل الإمام الشعراني عن الإمام الشافعي أنه كان يقول: التسليم نصف الإيمان؛ فقال له الربيع: بل هو الإيمان كله يا أبا عبد اللّه، فقال: وهو كذلك. وعلق الشعراني على ذلك بقوله: « فنقول في كل ما جاءنا عن ربنا أو نبينا: آمنا بذلك على علم ربنا فيه »[٥].

ونقل الشيخ القاسمي عن شيخه محمد الطندتائي الأزهري ثم الدمشقي،

---

(١) تاريخ ابن خلدون، للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي المالكي (دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٦١م)، (١/ ٥٨٠).

(٢) هو الشيخ شهاب الدين فضل اللّـه بن حسن توفي سنة (٦٨٥هـ)، انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (١/ ٣٧٢)، (٢/ ١٧١٩).

(٣) الحديث متفق عليه، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣١٢١)، (٣/ ١١٩٩)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، رقم (٢٣٨)، (١/ ٢١٢).

(٤) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، (ص٣٠٤).

(٥) المرجع نفسه.

ما كتبه تعليقًا على سؤال في فتاوى الحافظ ابن حجر في الميت إذا أُلحد في قبره هل يُقعد ويُسأل؟: « اعلم أن السؤال عن هذه الأشياء من باب الاشتغال بما لا يعني، وقد ورد: «من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه »[١]. وإنما كان من الاشتغال بما لا يعني؛ لأن اللَّه - تعالى - لم يكلفنا بمعرفة حقائق الأشياء، وإنما كلفنا بتصديق نبيه ﷺ في كل ما جاء به، وامتثال أمره واجتناب نهيه... فالواجب تصديق الشارع في كل ما ثبت عنه، وإن لم يُفهم معناه. فلا تُضيِّع وقتك في الاشتغال بما لا يعنيك »[٢].

فلا يصح أن يقال في مثل هذه المسائل: إنها مما يخالف العقل، أو لا يمكن للعقل أن يقبلها، بل هي مما لا يقدر العقل على إدراكه؛ لأنها خارجة عن مجاله وقدراته.

وقد ضرب لنا الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - أروع الأمثلة في موقفهم المتمثِّل في التسليم لنصوص الشرع؛ ليقينهم بارتباطها بالوحي. فلما سمع المشركون حديث رسول اللَّه ﷺ في الإسراء والمعراج، « أتوا أبا بكر ﷺ فقالوا: يا أبا بكر، هل لك في صاحبك؟ يخبر أنه أتى في ليلته هذه مسيرة شهر ورجع في ليلته! فقال أبو بكر ﷺ: إن كان قاله فقد صدق، وإنا لنصدقنَّه فيما هو أبعد من هذا، نصدقه على خبر السماء »[٣].

القاعدة الرابعة:

التعرف على درجة الحديث من حيث القوة والضعف، والتأكد من صحة ألفاظه، قبل الخوض في دراسته وحل إشكاله:

فلا يُشتغل بالأحاديث الضعيفة ضعفًا شديدًا والموضوعة. واحتمال الإشكال في الروايات الضعيفة ضعفًا شديدًا والواهية والموضوعة كبير جدًّا.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد (٤/٥٥٨). وقال: حديث غريب. ونقل المباركفوري تحسين الإمام النووي لهذا الحديث. انظر: تحفة الأحوذي، للشيخ المباركفوري (٦/٥٠٠).

(٢) قواعد التحديث، للشيخ القاسمي (ص٣٠٤، ٣٠٥).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/٨).

فينبغي للباحث أن لا ينشغل بدراسة حديث واه أو موضوع، ويُضيع الوقت والجهد في سبيل التوفيق بين هذا النوع من الروايات وبين ما عارضته من آية أو حديث أو عقل وغير ذلك؛ فهذا بذل للجهد في غير محله، وتكلف لا طائل من ورائه. وقد نقل العجلوني في تعليقه على حديث « الأرضون سبع، في كل أرض نبي كنبيكم »، حكم البيهقي عليه بالشذوذ مع صحة إسناده، ثم نقل عن الإمام ابن حجر الهيتمي في فتاويه قوله: « إذا تبين ضعف الحديث، أغنى ذلك عن تأويله؛ لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة »[١].

ويمكن أن نتلمَّس الاهتمام بهذه القاعدة في منهج الإمام ابن قتيبة في تناوله للأحاديث المشكلة، وذلك من خلال الأمثلة الآتية:

أ - حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ « أن موسى عليه السلام لطم عين ملك الموت فأعوره ». يقول الإمام ابن قتيبة مبينًا درجة هذا الحديث: « إن هذا الحديث حسن الطريق عند أصحاب الحديث، وأحسب له أصلًا في الأخبار القديمة، وله تأويل صحيح لا يدفعه النظر »[٢].

ب - حديث « عِوَج »، وفيه: أنه « اقْتَلَعَ جَبَلًا، قَدْرُهُ فَرْسَخٌ فِي فَرْسَخٍ عَلَى قَدْرِ عَسْكَرِ مُوسَى، فَحَمَلَهَ عَلَى رَأْسِهِ لِيُطْبِقَهُ عَلَيْهِمْ، فَصَارَ طَوْقًا فِي عُنُقِهِ حَتَّى مَاتَ. وَأَنَّهُ كَانَ يَخُوضُ الْبَحْرَ، فَلَا يُجَاوِزُ رُكْبَتَيْهِ. وَكَانَ يَصِيدُ الْحِيتَانَ مِنْ لُجَجِهِ، وَيَشْوِيهَا فِي عَيْنِ الشَّمْسِ »[٣]. يقول الإمام ابن قتيبة معلقًا على هذه الرواية: « إن هذا حديث لم يأت عن رسول اللَّه ﷺ ولا عن صحابته، وإنما هو خبر من الأخبار القديمة التي يرويها أهل الكتاب، سمعه قوم منهم على قديم الأيام فتحدثوا به »[٤].

ج - حديث: « أن موسى عليه السلام كان قدريًّا، وحاج آدم عليه السلام فحجّه، وأن أبا بكر

---

(١) كشف الخفاء، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق الأستاذ أحمد قلاش (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٥هـ)، (١/ ١٢٣). ومع قول الإمام ابن حجر ذلك فإنه ذكر وجهًا من أوجه التأويل.

(٢) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢٧٦).

(٣) المرجع السابق (ص٢٧٨).

(٤) المرجع السابق (ص٢٧٩).

كان قدريًّا، وحاج عمر فحجه عمر ». يقول الإمام ابن قتيبة: « إن هذا تَخرُّص وكذب على الخبر، ولا نعلم أنه جاء في شيء من الحديث أن موسى ﷺ كان قدريًّا، ولا أن أبا بكر ﷺ كان قدريًّا »[١].

أما الروايات الضعيفة ضعفًا خفيفًا، فيمكن دراستها والنظر فيما أشكل فيها؛ وذلك لاختلاف آراء العلماء في التصحيح والتضعيف من جهة، ولما يذهب إليه بعض أهل العلم من الاحتجاج بتلك الروايات في فضائل الأعمال، بل في الأحكام إذا لم يرد في الباب غيرها، من جهة أخرى[٢]. كما أن واقع كتب « المشكل » يشهد لاشتمالها على بعض الأحاديث غير الصحيحة وعناية المؤلفين بتأويلها؛ فقد تناول ابن قتيبة حديث ابن عباس: « الحَجَرُ يمينُ اللَّهِ تعالى في الأرضِ، يُصافِحُ بها مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ »[٣]، مع أنه لم يصح[٤]. كما أورد الإمام ابن فورك عددًا من الأحاديث الضعيفة وقام بتأويلها وإزالة الإشكال عنها، دون بيان حكمها، كالحديث السابق[٥]، بل صرح في بعض المواضع بضعف الرواية، ثم تكلم عنها على فرض صحتها[٦].

والتثبت من صحة الحديث يفيد كذلك في التعرف على صحة ألفاظ متن الحديث؛ فقد يكون في المتن كلمة محرَّفة أو لفظة زائدة تؤدي إلى استشكال معناه

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢٣٥).

(٢) انظر: تدريب الراوي، للإمام السيوطي (١/ ٢٩٨، ٢٩٩)، وشرح المنظومة البيقونية، للشيخ عبد اللّه سراج الدين (ص٦٣ – ٦٥).

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٢١٥).

(٤) يقول الإمام المناوي: « قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، فيه إسحاق بن بشير كذبه ابن أبي شيبة وغيره، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع. وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يُلتفت إليه ». انظر: فيض القدير، للشيخ المناوي (٣/ ٤٠٩).

(٥) انظر: مشكل الحديث وبيانه، للإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي (بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م)، (ص١٢٤).

(٦) انظر: المرجع السابق، في تأويله لحديث « أتاني ربي في أحسن صورة »، (ص٧٩ – ٨٨)؛ وحديث « إن اللّه تعالى يقول لداود ﷺ: مُر بين يدي... »، (ص١٤٢ – ١٤٤)؛ وحديث: « رأيت ربي جعْدًا قَطَطًا » (ص٣٧٢).

وبُعده، وعند تصحيح الكلمة إذا كانت محرفة، أو استبعادها إن كانت زائدة، يتضح معنى الحديث ويزول الإشكال عنه. ويمكن التمثيل لذلك بحديث: « **الطيرة من الشرك، وما منا، ولكن اللَّه يذهبه بالتوكل** »[١]؛ فقد يستشكل بعضهم قوله: « وما منا »؛ لأنها تعني: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك[٢]، ورسول اللَّه ﷺ معصوم، فكيف يقع منه ذلك؟ وقد نبه الأمير الصنعاني إلى عدم صحة إضافة هذه الجملة إلى النبي ﷺ؛ لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك[٣].

وبعد التحقيق في ألفاظ الحديث يتضح أن هذه الجملة مدرجة من كلام الراوي، وليست من كلامه ﷺ، فقد أخرج الإمام الترمذي هذا الحديث عن عبد اللَّه بن مسعود ﵁، وقال: « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل »، ثم نقل عن سليمان بن حرب - شيخ البخاري - أن قوله: (وما منا، ولكن اللَّه يذهبه بالتوكل) هو من كلام عبد اللَّه بن مسعود ﵁[٤]. وقال الإمام الخطَّابي: « قال محمد بن إسماعيل: كان سليمان بن حرب ينكر هذا الحرف، ويقول: ليس من قول رسول اللَّه ﷺ، وكأنه قول ابن مسعود »[٥]. وبناء على ذلك فالجملة الأولى من الحديث هي المرفوعة فقط، وهي قوله: « **الطيرة شرك** »، « ويؤيده أن هذا المقدار رواه جمع كثير عن ابن مسعود ﵁ مرفوعًا بدون الزيادة »[٦]. وبمعرفة هذه الجملة المدرجة في الحديث يزول الاعتراض على الرواية ويرتفع الإشكال عنها.

---

(١) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (١٦١٤)، (٤/ ١٦٠). وقال: هذا حديث حسن صحيح.
(٢) انظر: تحفة الأحوذي، للشيخ المباركفوري (٥/ ١٩٨).
(٣) انظر: توضيح الأفكار، للأمير الصنعاني (٢/ ٦٣).
(٤) انظر: سنن الترمذي (٤/ ١٦٠). وانظر: فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (١٠/ ٢١٣).
(٥) تحفة الأحوذي، للشيخ المباركفوري (٥/ ١٩٨).
(٦) المرجع نفسه.

القاعدة الخامسة:

التأكد من عدم ثبوت النسخ في الروايات المتعارضة:

فإذا ثبت النسخ يُقال به ولا يجمع بين الروايات؛ لأن الجمع بين الروايات مع كون بعضها منسوخًا يقتضي إعطاء الحجية لحديث انتهت حجيته، والحديث المنسوخ لا يعد معارضًا لغيره من الأحاديث. يقول الإمام الشافعي: « فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف وعُرف أحدهما بعد الآخر، فيُعلم أن الآخر هو الناسخ، فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ »[(١)]؛ ولذلك اقترح بعض الباحثين تقديم اعتبار النسخ الثابت بالنص على الجمع بين الروايات المتعارضة، وهو أمر متفق عليه بين العلماء على اختلاف مسالكهم[(٢)].

فالحديث عن الجمع يكون بين النصوص التي لم يثبت فيها نسخ ظاهر، والنسخ « لا يتحقق إلا بنص من الشارع بأن هذا ناسخ لهذا، أو بما يدل عليه دلالة واضحة، أو بما قام مقام نص الشارع إقامة ظاهرة، وفيما عدا ذلك لا يُتجاسر على القول بنسخ النصوص الشرعية، بل يُطلب طرق الجمع بينها بالإشارات الشرعية »[(٣)].

القاعدة السادسة:

الأصل الجمع بين الروايات المقبولة، بوسيلة من وسائل الجمع، ما دام ذلك ممكنًا ويمكن أن تحتمله النصوص:

فإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بالكلية؛ لأن الأصل في الدليل الإعمال، لا الإهمال[(٤)]، كما هو مقرر في كتب أصول الفقه. يقول الإمام

(١) اختلاف الحديث، المطبوع على هامش كتاب الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ط١، ١٣٢٥هـ)، (٨/ ٤٨٧).

(٢) انظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، د. عبد المجيد السوسوه (ص١٢٢).

(٣) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، (ص١٨٣).

(٤) انظر: تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ)، (ص٤٠٩)؛ والمحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين=

اللكنوي: « إن إخراج نص شرعي عن العمل به مع إمكان العمل به غير لائق، فالأولى أن يطلب الجمع بين المتعارضين بأي وجه كان، بشرط تعمق النظر وغوص الفكر »[١]. لكن ينبغي عدم التكلف في الجمع بين الروايات عن طريق تأويل النصوص وتحميلها ما لا تحتمل، بهدف دفع التعارض، والهرب من إثبات علة في الحديث، فلا يُقبل من التأويل إلا ما تحتمله النصوص وتدل عليه دون تكلف[٢]. ولو فتح باب التأويل على مصراعيه دون ضوابط أو قيود لاندفعت أكثر العلل، كما صرح بذلك الإمام البُلقيني[٣].

وللجمع بين الروايات طرق ومسالك متعددة، ومن ذلك جعل أحد الحديثين عامًّا، والآخر خاصًّا بمكان أو حال أو زمان معين، أو حمل الحديث على المجاز، وغير ذلك من المسالك والطرق[٤]. ومن أمثلة الجمع بين الروايات ما أجاب به الإمام ابن قتيبة من ادعى التناقض بين حديث « **لا نبي بعدي** »، وحديث نزول المسيح عليه السلام في آخر الزمان، حيث يقول: « إنه ليس في هذا تناقض ولا اختلاف؛ لأن المسيح ﷺ نبي متقدم رفعه اللّه تعالى، ثم ينزله في آخر الزمان علمًا للساعة، قال اللّه تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا ﴾، [الزخرف: ٦١] وقرأ بعض القراء: ﴿ وإنه لَعَلَمٌ للساعة ﴾. وإذا نزل المسيح عليه السلام لم ينسخ شيئًا مما أتى به محمد رسول اللّه ﷺ، ولم يتقدم الإمام من أمته، بل يقدمه ويصلي خلفه »[٥].

= الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٠هـ) (٣/ ٢١٥). وانظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، وأثره في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوه (دار الذخائر، للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، (ص١٢٣).

(١) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للشيخ اللكنوي (ص١٨٣).

(٢) دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص٨٠، ٨٦).

(٣) فتح المغيث، للإمام السخاوي (٣/ ٨١). وقد مثل الأستاذ العسعس للتأويل والجمع المتكلف بتأويل بعض الباحثين حديث الإمام مسلم: خلق اللّـه التربة يوم السبت. انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص٨٨ - ٩٢).

(٤) انظر: تفصيلًا في أوجه الجمع بين الروايات في منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، للدكتور عبد المجيد السوسوه (ص١٥٦ - ٢٧٩).

(٥) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص١٨٨).

ومن ذلك أيضًا جمع الإمام ابن قتيبة بين الأحاديث المتعلقة بالنهي عن استقبال القبلة أثناء قضاء الحاجة، وما روي أنه ﷺ فعل ذلك؛ حيث يقول: « وليسا عندنا من الناسخ والمنسوخ، ولكن لكل واحد منهما موضع يستعمل فيه، فالموضع الذي لا يجوز أن تُستقبل القبلة فيه بالغائط والبول، هي الصحاري والبراحات، وكانوا إذا نزلوا في أسفارهم لهيئة الصلاة استقبل بعضهم القبلة بالصلاة واستقبلها بعضهم بالغائط، فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة بغائط ولا بول إكرامًا للقبلة وتنزيهًا للصلاة، فظن قوم أن هذا أيضًا يكره في البيوت والكُنُف المُحتَفَرة. فأمر النبي ﷺ بخلائه فاستقبل به القبلة، يريد أن يُعلمهم أنه لا يكره ذلك في البيوت والآبار المُحتَفَرة التي تستر الحدث، وفي الخلوات في المواضع التي لا يجوز فيها الصلاة »[(١)].

القاعدة السابعة:

فهم الحديث المشكل من خلال طرقه الأخرى يعد أحد الوسائل المهمة في إزالة الإشكال عنه:

ويندرج تحت هذه القاعدة عدد من الحالات، منها:

١ - أن يأتي الحديث مختصرًا من رواية؛ مما قد يؤدي إلى استشكال معناه، بينما يرد كاملًا من رواية أخرى فيعين ذلك على فهم معناه وإزالة الإشكال عنه. ومن ذلك أن يُسقِط الراوي كلمة من الحديث؛ فيؤدي ذلك إلى استشكال معناه، بينما ترد تلك اللفظة في رواية أخرى فتزيل الإشكال عنه. ويمكن أن يمثل لذلك بحديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد اللَّه وأنس بن مالك - رضي اللَّه عنهم - أن النبي ﷺ قال - وذكر سنة مائة -: « **إنه لا يبقى على ظهرها يومئذ نفس منفوسة** »[(٢)]؛ فقد أشكل

---

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص٩٠). وانظر جمعه بين الأحاديث المتعلقة بالإقرار بالزنى، وما ذهب إليه من عدم اشتراط الإقرار أربع مرات، كما هو ظاهر حديث ماعز، وأن العدد إنما جاء اتفاقا لا قصدًا، فالغرض من ذلك التثبت، فقد يوافق أربعًا أو خمسًا، أو أقل أو أكثر (ص١٨٩ - ١٩٢).

(٢) المرجع السابق (ص٩٩). والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بألفاظ متعددة، كتاب فضائل الصحابة - رضي اللـه عنهم - باب قوله ﷺ: « لا تأتي مائةُ سَنة وعَلى الأرْضِ نفسٌ منفوسة اليوم »، رقم (٢٥٣٨)، (٤/ ١٩٦٦)، لعل أوضحها حديث جابر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال قبل موته بشهر أو نحو ذلك: =

هذا الحديث على بعضهم بسبب مخالفته للواقع؛ فقالوا: « وهذا باطل بيِّن للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمئة، والناس أكثر مما كانوا »[١]. وقد أجاب عن ذلك الإمام ابن قتيبة بإشارته إلى وجود كلمة ساقطة من الحديث توضح معناه وترفع الإشكال عنه، فقال: « إن هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفًا؛ إما لأنهم نسوه، أو لأن رسول الله ﷺ أخفاه فلم يسمعوه، ونراه بل لا نشك أنه قال: « لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة »؛ يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة، فأسقط الراوي « منكم ». وهذا مثل قول ابن مسعود ؓ في ليلة الجن: ما شهدها أحد منا غيري، فأسقط الراوي « غيري » »[٢].

٢ - **أن يأتي في بعض طرق الحديث زيادة ألفاظ تعين على فهم مراد الحديث وإزالة الإشكال عنه**[٣]. ويمكن أن يمثل له بالحديث السابق كذلك.

٣ - **أن تكون إحدى الروايات قد نقلت الحديث بالمعنى؛ فأدى ذلك إلى استشكال المراد من الحديث، فإذا وقفنا على رواية أخرى رويت باللفظ، ربما يساعد ذلك في حل الإشكال وفهم الحديث على وجهه**. وقد سبق التمثيل له عند الحديث عن أثر الرواية بالمعنى في استشكال معنى الحديث.

القاعدة الثامنة:

التعرف على سبب ورود الحديث يمثل أحد العوامل المساعدة في فهم الحديث على وجهه وإزالة الإشكال عنه:

وسبب الحديث هو: ما صدر الحديث عن النبي ﷺ لأجله[٤]. ونقل السيوطي عن البلقيني قوله: « والسبب قد يُنقل في الحديث... وقد لا ينقل فيه،

= « ما مِنْ نفسٍ منفُوسة اليَوْم، تأتِي عليْها مائة سَنة وهيَ حَيّة يومَئِذٍ »، وهذا يؤكد قول الإمام ابن قتيبة أن بعض الرواة أسقط من الحديث كلمة أدت إلى استشكال معناه.

(١) تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة . (٢) المرجع نفسه.

(٣) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص١٠٨).

(٤) يُنظر في تعريفه وأهميته: منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (ص٣٣٤، ٣٣٥)، وعلوم الحديث أصيلها ومعاصرها، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٣٢٩ - ٣٣١).

أو ينقل في بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به؛ فبذكر السبب يتبين الفقه في المسألة »[١].

ومن فقه الحديث فهم معناه الدقيق، وإزالة ما قد يوهمه من تعارض مع الأدلة والقواعد الشرعية الأخرى، أو الحقائق العلمية والتاريخية. وقد أشار الدكتور عصري زين العابدين إلى أن من فوائد معرفة سبب ورود الحديث، إزالة ما توهمه بعض الأحاديث من تعارض بينها وبين الأحاديث أو غيرها من الأدلة الشرعية والحقائق العلمية. ومثل لذلك بأمثلة، السبب فيها لم يثبت بالنص بل بالاجتهاد[٢].

ومن أمثلة الاستفادة من معرفة سبب الحديث في حل ما يظهر بين الأحاديث من الاختلاف: جمع العلماء بين حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة** »[٣]، وحديث عبد اللَّه بن مسعود ﷺ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: « **لا تتخذوا الضَّيْعَة، فترغبوا في الدنيا** »[٤]؛ فظاهر الحديث الثاني النهي عن اتخاذ المزرعة أو البستان، وهذا مخالف لما يفهم من الحديث الأول، وهو الحث على ذلك؛ لكونه سبيلًا إلى الحصول على الأجر، لكن سبب ورود الحديث الثاني، الذي دل عليه شطره الأخير، يساعد على الجمع بين الحديثين، ورفع الإشكال عن الحديث الثاني، بحيث يقيد النهي الوارد في الحديث الثاني بحال الاشتغال بالزرع عن الواجبات الدينية، فإذا أمن ذلك زال النهي.

---

(١) تدريب الراوي، للإمام السيوطي (٢/ ٣٩٥).

(٢) انظر: سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير، د. محمد عصري زين العابدين (كوالالمبور: مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٥م)، (ص٣٤٧ - ٣٤٨)، وانظر: (ص١٩٠) وما بعدها.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، رقم (٢١٩٥)، (٢/ ٨١٧)، والإمام مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، رقم (١٥٥٣)، (٣/ ١١٨٩).

(٤) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب الزهد، حديث رقم (٢٣٢٨)، (٤/ ٥٦٥)، وقال: هذا حديث حسن.

يقول الحافظ ابن حجر: «وفي الحديث - حديث أنس ﷺ - فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها، وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المتزهدة. وحُمِل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا شغل عن أمر الدين، فمنه حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعًا: « **لا تتخذوا الضيعة، فترغبوا في الدنيا** » الحديث. قال القرطبي: يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف، أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها »[(١)].

القاعدة التاسعة:

عدم الاستعجال في رد الروايات الثابتة لمجرد استشكال ما جاءت به دون دراسة وتحرٍّ:

فالحديث لم يصلنا إلا بعد أن مر بمراحل عدة أنهكته بحثًا ودراسة[(٢)]؛ فالحكم على الحديث بالصحة يعني سلامة متنه من شذوذ أو علة قادحة، والخلل في ظن بطلان حديث ما أكثر جدًّا من الخلل في الأحاديث التي يصححها الأئمة المتثبِّتون[(٣)]؛ ولذلك ينبغي التثبُّت من فهم معنى الحديث قبل الحكم عليه بالرد.

وفي ذلك يقول الشيخ المعلمي: « ومما يجب التنبُّه له أنه قد يثبت من جهة السند نص يستنكره بعض النقاد، وحق مثل هذا أن لا يبادر إلى رده، بل يمعن النظر في أمرين: الأول: معنى النص؛ فقد يكون المراد منه معنى غير الذي استُنكِر. الثاني: سبب الاستنكار، فكثيرًا ما يجيء الخلل من قِبَله »[(٤)]. ويؤكد ذلك في موضع آخر؛ حيث يقول: « فقد كثر اختلاف الآراء والأهواء والنظريات وكثر غلطها، ومن تدبرها، وتدبر الرواية وأمعن فيها، وهو ممن

---

(١) فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٥/ ٤).

(٢) انظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص٩٦).

(٣) انظر: الأنوار الكاشفة، للشيخ المعلمي (ص٢٩٣).

(٤) المرجع السابق (ص١٨٩)، وانظر: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص١٠٢).

رزقه اللَّه - تعالى - الإخلاص والتثبت - علم أن احتمال خطأ الرواية التي يثبتها المحققون من أئمة الحديث أقل جدًّا من احتمال خطأ الرأي والنظر، فعلى المؤمن إذا أشكل عليه حديث قد صححه الأئمة، ولم تطاوعه نفسه على حمل الخطأ على رأيه ونظره، أن يعلم أنه إن لم يكن الخلل في رأيه ونظره وفهمه فهو في الرواية، وليفزع إلى من يثق بدينه وعلمه وتقواه مع الابتهال إلى اللَّه ﷻ، فإنه ولي التوفيق »[١].

القاعدة العاشرة:

إن رد الروايات الصحيحة من حيث السند أو التوقف فيها؛ لتعارض متنها مع نصوص القرآن الكريم أو الروايات الأقوى منها، أو مخالفتها للقواعد الشرعية المقررة، أو القواعد العقلية القطعية - لا يعد ردًّا لسنة النبي ﷺ:

وإنما هو حكم بوجود علة في الرواية تقضي بعدم قبولها والتمسك بها، والرواية جهد بشري غير معصوم. والحكم بوجود علة في الرواية أمر اجتهادي قد تختلف فيه أنظار المجتهدين وتتفاوت، وكلٌّ يدين اللَّه - تعالى - بما توصل له، واطمأن قلبه إليه.

وحين يدفع الاستشكال إلى الظن بوجود علة في الحديث « لا يعني هذا الطعن في حجية السنة، ولا في دلالة السمع، ولا في صلاحية ضوابط النقل في توثيق المعرفة. فلا ينبغي والحالة هذه افتعال صراع بين العقل والنقل، أو بين النقل والنقل. كما أنه ليس طعنًا في منازل الثقات؛ فإن الثقة قد يَهِم، وإن الجواد قد يكبو. فالبحث في الثبوت، وليس في حجية المنقول، والكلام في الخطأ والوهم وليس في الكذب، والمقام مقام تثبُّت وليس مقام رد، فلا نخشى على السمعيات ولا على الثقات »[٢].

---

(١) الأنوار الكاشفة، للشيخ المعلمي (ص٢٣٧)، وانظر: (ص٢٩٣).

(٢) دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، للأستاذ العسعس (ص٨٣ - ٨٤).

القاعدة الحادية عشرة:

إن تأويل « مشكل الحديث » من ميادين الاجتهاد الواسعة، التي تتعدد فيها آراء المجتهدين وتختلف، ويتحكم في ذلك قدرات المرء العقلية، وتكوينه العلمي ومدى تمكُّنه من العلوم المتعلقة بهذا العلم، وفوق كل هذا وذاك توفيق اللَّه ﷻ للمرء في اجتهاده:

فقد يوفق اللَّه - سبحانه - بعض عباده إلى أمور تخفى على كثير غيرهم؛ وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء. فلا ضير أن تختلف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، وطريقتهم في التعامل مع الإشكال وحله، ولا يمكن أن نتصور اتفاق كلمة الباحثين في هذا الميدان، بل يعتبر قولهم في ذلك جميعًا، ما داموا أهلًا للاجتهاد والنظر فيه، وملتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية وفهمها.

وقد أشار الإمام الحاكم في تعريفه لمختلف الحديث إلى أن طريقة الجمع بين الروايات أو الترجيح بينها من المسائل الاجتهادية الظنية، التي تختلف فيها آراء العلماء، وتتعدد فيها نظراتهم. فقال معلقًا على الأحاديث الواردة في حجة النبي ﷺ: « الحِجة واحدة، والمعارضات صحيحة، وقد شفى الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق في الكلام على هذه الأخبار، واختار التمتع، وكذلك أحمد وإسحاق، واختار الشافعي الإفراد، واختار أبو حنيفة القِرَان »[1].

القاعدة الثانية عشرة:

إن « مشكل الحديث » من الموضوعات التي تتأثر بالواقع الثقافي للأمة.

فالأفكار والمعتقدات والمكتشفات الجديدة التي تظهر من حين إلى آخر قد تؤثر في هذا العلم سلبًا أو إيجابًا. فما كان مشكلًا في الماضي قد لا يكون مشكلًا في الحاضر، وما لم يكن مشكلًا في الماضي قد يصبح مشكلًا في الحاضر. وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع على مر الأزمان والعصور،

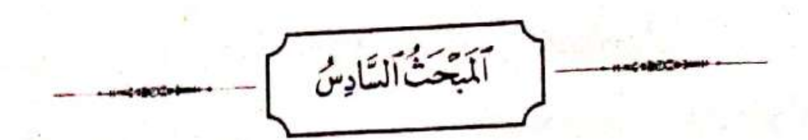
---

(١) معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم (ص١٢٤).

ومراجعة اجتهادات العلماء السابقين في تفسير هذا النوع من النصوص، في ضوء الحقائق العلمية المكتشفة[١].

* * *
* *
*

(١) انظر «مدخل إلى دراسة مشكل الحديث»، للدكتور الرحيلي (ص١١).



« مشكل الحديث » في عصر العولمة

يعرض هذا المبحث لتعريف « العولمة »، مبينًا أبرز مظاهرها، وآثارها، والموقف منها، كما يعرض لأهمية العناية بـ « مشكل الحديث » في عصر العولمة.

المطلب الأول

تعريف « العولمة » ومظاهرها

أولًا: تعريف العولمة:

إن مصطلح « العولمة » أو « الكوننة » أو « الشوملة »، أو ما يطلق عليه في اللغة الإنجليزية: « Globalization » بات من المفردات الأكثر رواجًا في نهاية القرن العشرين. لقد بدأ هذا المصطلح بالظهور منذ أواسط الستينيات، وفي الثمانينيات صار مألوفًا في معاهد إدارة الأعمال الأمريكية وفي الصحافة الاقتصادية الغربية، وكان يعني الحركة المعقَّدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات؛ مما شجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على توسيع حقل عملها ليشمل المعمورة برمتها. وقد ساعد التطور الهائل لوسائل الاتصال في نشر هذا المصطلح وتعميمه[1].

ويشير مفهوم « العولمة » إلى أمرين رئيسين:

الأول: انكماش العالم، بحيث يصبح أشبه بقرية صغيرة.

والثاني: ازدياد وعي الناس بالعالم، وما فيه من أحداث وتغيرات في مختلف

---

(١) انظر: ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات، فصل: من تعريفات العولمة وتجلياتها، (كتاب الأمة رقم (٨٦)، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر (١٤٢٢هـ)، (ص٩٤ - ٩٦).

الجوانب الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية[١].

وما يزال مصطلح « العولمة » في طور التشكل والتكون؛ ولذلك نلاحظ عدم اتفاق كلمة الباحثين على تعريفٍ واحدٍ ومحددٍ له. فقد حصره بعضهم « في الدور الاقتصادي، وما يقوم عليه من هيمنة النظام الرأسمالي على أسواق العالم، وطاقاتها وخاماتها، للسيطرة عليها باسم النظام العالمي الجديد... وبعضهم لا يرى فيه إلا البعد الثقافي، وما يمكن أن ينتهي إليه من اغتصابٍ، وطمسٍ، وإلغاءٍ للثقافات الوطنية، والدينية، والقومية، والخصوصيات الإنسانية، سواء بشكل مباشر وصريح، أو بشكل مقنّع بقناع اقتصادي، لكنه مشبّع بالرؤية الثقافية، التي ترافق أدواته، ومخترعاته، وإنتاجه، وعاداته، وأنماط استهلاكه. وبعضهم لا يبصر فيه إلا السيطرة والهيمنة السياسية، والاحتواء لحركة العالم؛ ذلك أن التاريخ - بنظره - انتهى إلى مصبِّ القطب المتحكم سياسيًّا »[٢]. بينما يرى بعض الباحثين شمول ذلك المصطلح لجميع تلك الجوانب، وبناء على ذلك نرى التباين واضحًا في تعريف الباحثين للعولمة.

فالذين أبصروا في العولمة الجانب الثقافي عرّفوها بأنها « السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال »[٣].

---

(١) انظر: ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات. وهذا المفهوم لمصطلح «العولمة» مقتبس من تعريف (رونالد روبرتسون)، فقد عرف العولمة بأنها: « اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش ».

See: Ronald Robertson: Globalization, London, Social Theory and Global Culture, 1992, p. 8.

نقلًا عن: « أثر العولمة في صياغة المقررات الحديثة »، للأستاذ عمر عبد الحفيظ الجيوسي، (ندوة: « نحو صياغة حديثة لمقررات الدراسة الشرعية »، قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة الملايا، كوالالمبور، ماليزيا، ٧ - ٨/ ٢/ ٢٠٠٤م)، (ص٤).

(٢) ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات، مقدمة الأستاذ عمر عبيد حسنه، (ص٢٣، ٢٤).

(٣) المرجع السابق، نقلًا عن كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أمين الخولي، بيروت، لبنان (١٩٩٨م).

وأما الذين أبصروا فيها الجانب الاقتصادي عرّفوها بكونها: « حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتها، وتحت سيطرتها، وفي سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ »[1].

وثمة تعريفان ينظران إلى العولمة نظرة شاملة، وهما:

١ - العولمة مصطلح يطلق على « كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد »[2].

٢ - العولمة تتمثل في إقامة نظام (ثقافي - اجتماعي - اقتصادي - سياسي) تتوحد فيه جميع الهويات الأخرى، أو إقامة سياسة كونية بديلة تقوم على نظام واحد. والعولمة بناء على هذا التعريف تهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية ومحو الهويات القومية المختلفة[3].

ثانيًا: مظاهر العولمة:

على الرغم من التعريفات المتعددة للعولمة، فإن الصورة الأكثر وضوحًا لها في الواقع العملي تكمن في الجانب التجاري والاقتصادي، مع ملاحظة أن الأدوات والبضائع المطروحة، مشبَّعة بثقافة أصحابها؛ « ذلك أن أشياء الإنسان إبداعًا، واستعمالًا، وتوظيفًا - لا تنفك عن الإنسان وثقافته، التي تعتبر الموجِّه الحقيقي لحركته وأنشطته في شتى المجالات »[4]. إلا أن هذا لا يعني اقتصار

---

(١) مقال: « ما هي العولمة؟ »، صادق جلال العظم، (مجلة الطريق، العدد:٤، تموز - آب/ ١٩٩٧م، بيروت، لبنان)، (ص٣٤). نقلًا عن « أثر العولمة في صياغة المقررات الحديثة »، للأستاذ عمر الجيوسي (ص٤). ومن التعريفات التي تركز على الجانب الاقتصادي للعولمة، تعريف محمد الأطرش، في ورقة بعنوان: « ما الطريق؟ »، (مقدمة إلى ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨م). وكذلك تعريف هوشيار معروف، في العولمة: مفهومها وأسسها، نشوؤها وآثارها ومواجهتها، (اتحاد الصناعات العراقي، بغداد، ١٩٩٢م)، (ص١، ٢).

(٢) هذا تعريف (مالكوم واترز) للعولمة، انظر: مقال: « العولمة وجذورها »، عبد اللّـه عبد الخالق (مجلة عالم الفكر، أكتوبر - ديسمبر/ ١٩٩٩م)، (ص٥٢). نقلًا عن « أثر العولمة في صياغة المقررات الحديثة »، للأستاذ عمر الجيوسي (ص٤).

(٣) انظر: ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات (ص٦٨).

(٤) ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات، مقدمة الأستاذ عمر عبيد حسنه (ص٤١، ٤٢).

العولمة على هذا الجانب دون غيره، وهكذا تمثل العولمة - إذا لم يُحسن التعامل معها - خطرًا كبيرًا على دين الأمة وثقافتها، بما تقوم به من بسطٍ لهيمنة الغرب الاقتصادية والثقافية والسياسية، ومحاصرةٍ وإلغاءٍ للثقافات والهويات الأخرى.

أضف إلى ذلك ما تمثله « ثورة المعلومات » - أحد المظاهر الرئيسة للعولمة - من خطر كبير على أمة لم تتلق الحصانة الكافية تجاه التيارات الوافدة، ولا تُحسن توظيف وسائل الاتصال الحديثة وتطويعها لخدمة مصالحها، ونشر فكرها وعقيدتها. ومن أهم تلك الوسائل وأخطرها « شبكة الاتصالات العالمية » أو ما يسمى اختصارًا بـ « الإنترنت » الذي لا يعترف بحدود ويستعصي على كل الضوابط والقيود. وقد أدت هذه الوسيلة إلى انفتاح العالم الإسلامي - شاء أم أبى - على سيل من المبادئ والمعتقدات والتيارات الفكرية؛ فأصبح العالم بجميع جوانبه ومحتوياته من عالم الأفكار وعالم الأشياء، ما صلح منها وما فسد، وما صفا منها وما كَدَر - أصبح كل ذلك كتابًا مفتوحًا يطَّلع عليه الصغير والكبير، والعالم والجاهل، والغني والفقير. بينما كانت المعرفة في عصور سابقة حكرًا على طبقة الأغنياء، أو متداولة بين أيدي المثقفين والعلماء.

لقد استفاد الغرب من هذه الوسيلة كما استفاد من غيرها من الوسائل؛ لأنه هو الذي ابتدعها، ويعرف كيف يوظفها لصالحه ويستفيد منها في نشر فكره وثقافته، وتحقيق أهدافه وتوجهاته. وفي مقابل ذلك لم يتمكن المسلمون من توظيف هذه الوسيلة والاستفادة منها كما ينبغي، على الرغم من المحاولات الجادة والمخلصة هنا وهناك، والتي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدًّا، في خضم هذا البحر الواسع. « ولا شك أن الذي يمتلك المعلومة، ويمتلك التقنية المتقدمة، ويمتلك وسائل الإعلام والاتصال، التي أصبحت أشبه بالحواس التي لا يمكن الاستغناء عنها - سوف يمتلك التحكم بحركة العالم الذي بات لا يستطيع الحركة بدون هذه الحواس، وهو الذي سوف يقود قطار العولمة، ويمر به في سائر أنحاء العالم »[1].

---

(١) ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات، مقدمة الأستاذ عمر عبيد حسنه (ص٤١، ٤٢).

ثالثًا: العولمة والعالمية:

« العولمة » و « العالمية » مصطلحان متقاربان من حيث اشتقاقهما اللغوي، لكن الفارق بين مدلولهما واسع وكبير[1]، فـ « العالمية » خصيصة من خصائص الدين الإسلامي، ويدل على ذلك قول اللّه تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وقد أكد الرسول ﷺ هذه الخصيصة من خصائص الإسلام بقوله - عليه الصلاة والسلام -: « أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ »[2]، وجاء في رواية الإمام مسلم: « وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ »[3].

وقد تفهم هذه الخصيصة الصحابة - رضوان اللّه عليهم - تفهمًا كاملًا، وعملوا على تحقيقها من خلال دعوتهم إلى هذا الدين، وجهادهم في سبيل نشره وإظهاره على الدين كله. وقد عبر عن ذلك الصحابي الجليل ربعي ابن عامر ﷺ أجمل تعبير، وذلك في رده على رستم ملك الفرس حين سأله: ما الذي جاء بكم؟ فقال كلمته المشهورة: « اللّه ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة اللّه، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام. فأرسلنا بدينه إلى خلقه لندعوهم إليه، فمَنْ قَبِلَ ذلك قبلنا منه ورجعنا

---

(١) انظر: المسلمون والعولمة، للدكتور يوسف القرضاوي (دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، (ص١٢، ١٣).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: « جُعِلَتِ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وطَهورًا »، رقم (٤٢٧)، (١/ ١٦٨).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، رقم(٥٢١)، (١/ ٣٧٠).

عنه، ومن أبى قاتلناه أبدًا حتى نفضي إلى موعود اللَّه. قالوا: وما موعود اللَّه؟ قال: الجنة لمن مات على قتال من أبى، والظفر لمن بقي »[١]. فأشار ﷺ إلى أربعة أهداف رئيسة للعالمية الإسلامية، وهي[٢]:

١ - تحرير العباد من العبودية لغير اللَّه - تعالى - بكل صورها وأشكالها.

٢ - حماية حقوق الإنسان، ورفع الضيق عنه في الحياة الدنيا.

٣ - إقامة العدل، ورفع الظلم، ومقاومة الظالمين.

٤ - تأمين حرية الدعوة إلى اللَّه تعالى.

وتقوم خصيصة « العالمية » في الإسلام على أساس تكريم بني آدم جميعًا؛ فقد استخلفهم اللَّه - تعالى - في الأرض، وسخر لهم ما في السماوات وما في الأرض. كما تقوم على أساس المساواة بين الناس في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية، وأنهم جميعًا شركاء في العبودية للَّه - تعالى - وفي البنوة لآدم، ولكنها لا تلغي خصوصيات الشعوب، بل تعترف بأن اللَّه - تعالى - خلق الناس شعوبًا وقبائل يختلف بعضها عن بعض. ويشهد لذلك قول اللَّه ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

أما « العولمة » فإنها تعني فرض هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية على العالم عامة، وعلى العالم الإسلامي خاصة؛ ولذلك أطلق عليها بعضهم اسم « الأمركة ». **ويمكن تلخيص الفوارق الأساسية بين العالمية والعولمة فيما يأتي**[٣]:

---

(١) البداية والنهاية، للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (مكتبة المعارف، بيروت)، (٧/ ٣٩). وانظر: تاريخ الأمم والملوك، للإمام محمد بن جرير الطبري (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ)، (٢/ ٤٠١).

(٢) انظر: محاضرة « العولمة وخطرها على المجتمعات الإسلامية»، لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني؛ ووسطية الإسلام في دوافع الجهاد، للدكتور فتح الدين محمد أبو الفتح البيانوني (سلسلة أبحاث الوسطية، إصدار رقم (٤)، كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، (ص٦٢ - ٦٤).

(٣) انظر: محاضرة « الإسلام والعالمية »، لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني (٧/ ١٠/ ١٤٢٢هـ)، =

١ - العالمية نظام رباني وضعه اللَّه الخالق لعباده والعالم بما يصلحهم ويصلح لهم، وهو الحكيم الخبير.

أما العولمة فنظام بشري وضعته الدولة الأقوى لنفسها، وتريد أن تعممه على غيرها.

٢ - العالمية نظام يستوي فيه الناس، وأكرمهم فيه أتقاهم للَّه - تعالى - وأنفعهم لعباده، وتحمل في طياتها معاني الأخوة والتعاون والعدل والمساواة.

أما العولمة فنظام تهيمن فيه الدولة الأقوى على غيرها، وتعمل على إخضاع الجميع له طوعًا أو كرهًا، وتحمل في طياتها معاني الهيمنة والاستعباد، المؤدية إلى الظلم والجور.

٣ - العالمية نظام يقوم على دعائم وقيم وأحكام ثابتة، تكفل وحدة هذا النظام واستمراره، كما أنه يشتمل على متغيرات تجعله صالحًا للناس جميعًا.

أما العولمة فنظام لا ثوابت فيه، ويخضع لآراء الناس وأهوائهم التي تتغير بتغير الأماكن والأزمان.

٤ - العالمية نظام كامل وشامل ومتوازن وعملي يصلح لكل زمان ومكان.

أما العولمة فنظام قاصر وغير متوازن وغير عملي؛ فقد يُصلح لقوم دون آخرين؛ نظرًا لاختلاف الاحتياجات الإنسانية من قوم إلى قوم، ومن زمن إلى آخر.

وخلاصة الأمر: أن العالمية تقتضي تعميم نظام اللَّه - تعالى - على عباده، وقد عاش في ظلها مختلف الشعوب والأديان، مع الحفاظ على معتقداتهم وخصوصياتهم، بينما تقتضي العولمة تعميم نظام قوم معينين وهيمنته على غيرهم؛ ولذلك تخوفت كثير من الدول والشعوب منها، وظهرت منظمات تدعو إلى معارضتها ومحاربتها؛ خوفًا على ثقافتها وخصوصياتها من الذوبان والضياع.

= الموافق (٢١/ ١٢/ ٢٠٠١م).

المَطْلَبُ الثَّاني

آثار العولمة والموقف منها

أولًا: آثار العولمة:

تمثل العولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خطرًا كبيرًا على ثقافات الشعوب الأخرى وهوياتها، يهدد بمحوها وإقصائها. وقد شعرت أوروبا - مع قوتها - بالخطر الثقافي للعولمة منذ وقت مبكر؛ ففي المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية، والذي نظمته اليونسكو، في المكسيك عام (١٩٨٢م)، وقف وزير الثقافة الفرنسية آنذاك، مهاجمًا سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، فقال: «إن هذه الدولة - أمريكا - أصبحت لا تملك اليوم منهجًا أخلاقيًا سوى الربح، وتحاول أن تفرض ثقافة شاملة واحدة على العالم أجمع... إنها لا تحتل الأراضي، بل تصادر الضمائر ومناهج التفكير»[١]. وبعد سنوات يخاطب الرئيس الفرنسي (ميتران) الدول الفرنكفونية، قائلًا: «من ذا يستطيع أن يتعامى اليوم عن التهديد الذي يواجهه العالم الذي تغزوه ثقافة (أنجلوسكسونية)، تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية؟!»[٢]. إذا كان هذا موقف بعض أبناء الثقافة الغربية تجاه مظاهر العولمة وتجلياتها، فما خطر هذه الظاهرة على العالم الإسلامي؟ وما موقف المسلمين منها؟

يلخص الشيخ يوسف القرضاوي خطر العولمة بقوله: العولمة تعني فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وفرض السياسات الاقتصادية التي تريدها أمريكا عن طريق المنظمات العالمية التي تتحكم بها، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (الجات). كما تعني فرض ثقافتها الخاصة التي تقوم على فلسفة المادة والنفعية والحرية التي تصل إلى حد الإباحية.

---

(١) «أثر العولمة في صياغة المقررات الحديثة»، للأستاذ عمر الجيوسي (ص٥، ٦)، نقلًا عن مقال معتصم زكي، في المجلة الثقافية (العدد: ٥٩، يونيو - سبتمبر/ ٢٠٠٣م)، (ص٢٥).

(٢) المرجع نفسه.

إنها خطر يهدد قيمَ الإيمان باللَّه - تعالى - ورسالاته، والأخلاقَ التي بَعث بها رسلَه عليهم السلام.. إنها الاستعمار القديم بوجه جديد واسم جديد: استكبارٌ في الأرض بغير الحق، وعلوٌّ كعلو فرعون في الأرض، واستضعافٌ لشعوب الأرض لمصلحة أقلية ضئيلة منهم[1].

ويضيف الشيخ القرضاوي قائلًا: ولعل أشد ألوان العولمة خطرًا وأبعدها أثرًا هو « عولمة الثقافة » التي تريد أن تسلخ المسلمين من جلدهم وتنزع منهم هويتهم... تريد أن تشيع في المسلمين ثقافة الاستهلاك لما ينتجه الغرب، وثقافة الإباحية التي تحل ما حرم اللَّه - تعالى - وتبيح كل ما تنكره كل شرائع السماء... وثقافة « السلام » والتطبيع والتركيع والتمييع الذي تريده أمريكا وإسرائيل. إن العولمة الثقافية خطر على عقائدنا وقيمنا، خطر على آدابنا وتعاليمنا، خطر على أدبنا ولغتنا[2].

لقد أدى واقع عصر العولمة في الجانب الثقافي إلى انتشار الفكر الغربي في العالم الإسلامي على نطاق واسع، وهو فكر بعيد عن هدي السماء، ويعاني كما نعلم من ثنائيات متعددة: ثنائية العقل والوحي، وثنائية المادة والروح؛ فقُدِّم العقل على الوحي، وطغت المادة على الروح في جميع مجالات الحياة؛ الأمر الذي أدى إلى إيجاد واقع لا يتفق مع الدين الإسلامي الحنيف الذي لم يعرف هذه الثنائيات والتناقضات، بل جمع بين الوحي والعقل، ودعا إلى درء التعارض بينهما، كما جمع بين المادة والروح، ودعا إلى تحقيق الانسجام والتكامل بينها. وقد تأثر بفكر الغرب كثير من أبناء المسلمين، فبدأت الإشكالات والشبهات حول الدين الإسلامي عامة وحول أحاديث المصطفى ﷺ خاصة تُثار من جديد، منها ما هو قديم أُلبس ثوبًا عصريًا جديدًا، ومنها ما هو جديد أدى إليه عقلٌ تم تقديسه، فحُكِّم في مجاله وفي غير مجاله، أو مادةٌ أُلِّهت وعبدت من دون اللَّه - تعالى -. أو هوى طغى على صاحبه حتى أعماه عن رؤية الحق والصواب.

---

(١) انظر: المسلمون والعولمة، للدكتور يوسف القرضاوي (ص١٤ - ١٧).

(٢) المرجع السابق (ص٤٦ - ٤٩).

وقد ضل بسبب هذه الشبهات حول الأحاديث طائفتان من الناس: طائفة تعجّلت فحكمت برد هذه الأحاديث، ولو ثبتت صحتها في ميزان النقد الحديثي، وطائفة وقفت حائرة مضطربة، لا تعرف جوابًا ولا تسأل من يعينها على دفع هذه الشبهات والإشكالات؛ الأمر الذي أدى إلى تمكُّن تلك الشبهات في قلوبها، ووقوعها في الشك والحيرة.

ثانيًا: الموقف من العولمة:

يمكن تلخيص موقف المسلمين من العولمة في **ثلاثة مواقف**[1]:

الموقف الأول: **الاندفاع نحو العولمة، والتحمس لها، والدعوة إلى التعامل معها، دون قيود أو ضوابط**. وهذا موقف الغلاة من دعاة التغريب أو التطبيع في العالم الإسلامي والعربي.

الموقف الثاني: **الهرب من المواجهة، والانكفاء نحو الذات، وعدم الاكتراث بما يدور في دنيا الفكر والاقتصاد والسياسة، والإيمان بسياسة غلق الأبواب التي تهبُّ منها الرياح**. وهذا موقف كثير من الخائفين من مواجهة الآخر، المتمسكين بكل قديم، والمتوجسين من كل جديد.

الموقف الثالث: **الانفتاح نحو العولمة، مع التمسك بالأصالة، والاعتزاز بالهوية، والوعي برسالة الإسلام، والوعي بعالميتها، دون رهبة من المواجهة أو خوف من الحوار**، وهذا يمثل المنهج الوسط للأمة الوسط، وهو موقف تيار الوسطية والاعتدال، كما يسميه الشيخ القرضاوي حفظه اللّه تعالى.

ففي ظل الواقع الخطير لظاهرة « العولمة »، وبخاصة في الجانب العلمي والثقافي - يجب على المسلمين أن يتخذوا موقفًا واضحًا من هذه الظاهرة؛ فيتعاملوا معها بطريقة تستفيد من معطياتها، وتوظف وسائلها وإمكانياتها في سبيل الحفاظ على تميزهم، ونشر دينهم وثقافتهم، والتخفيف من أضرار هذه الظاهرة وسلبياتها. فالانكفاء والرفض وتجنب التعاطي مع الواقع العالمي والتصدي

---

(١) انظر: المسلمون والعولمة، للدكتور يوسف القرضاوي (ص١٣١، ١٣٢).

لمشكلاته، بات لا يعني السلامة والنجاة بحال من الأحوال، كما لا يعني تحقيق الحماية الثقافية والمناعة الحضارية؛ وإنما يعني العجز والاستسلام والهوان[١].

فالعولمة ليست شرًّا كلها، وإن كان بعض الكتَّاب - كما يقول الأستاذ عمر عبيد حسنه - لا يبصر سوى الجانب المظلم فيها؛ فقد فتحت العولمة « آفاقًا إيجابية، وميادين للتنافس، ويسرت وسائل للوصول إلى (الآخر)، ومكَّنت من فتح آفاق ومجالات للحوار، وقدمت فرصًا وإمكانات، سوف تُخرج الكثيرَ من الأمم الراكدة من رقدتها، وتُسهم بحراكها، واستفزازها، وتحريضها، وتمكنها من الاستجابة للتحدي والنهوض؛ إما بشكل مستقل، أو من خلال الدخول في دوائر مجتمعات العولمة، وإثبات الوجود بعقيدتها وثقافتها... فالعولمة يمكن أن تعتبر من بعض الوجوه محرِّضًا حضاريًّا، ومنبهًا للحماية الثقافية، والتشبث بالذات، وتحقيق الاندماج في العولمة، بعيدًا عن الذوبان، وتأكيدًا لسنة المدافعة الحضارية، وإغنائها بالتنوع »[٢].

وهنا يكمن التحدي الذي يواجهه المسلمون في هذا العصر، وهو الاختبار الحقيقي لقدرتهم على التمسك بدينهم وقيمهم، والحفاظ على ثقافتهم وأخلاقهم، والعمل على نشر هذا الدين وتبليغه للعالمين، والدفاع عنه ضد تأويل الجاهلين وتشكيك المشككين وتحريف المغرضين، مستفيدين مما يتيحه عصر العولمة من فرص ووسائل تساعد على تحقيق ذلك؛ حتى تثبت عالمية الدعوة الإسلامية، ويتحقق قول اللَّه ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ « وبذلك نؤدي حق الأمانة التي كلفنا اللَّه حملَها وتبليغَها إلى البشرية، ونُقيم الحجة على من بلغته الدعوة بلوغًا مفهومًا مشوقًا، يحمل إلى النظر ويدعو إلى البحث والتفكير، وليس بلوغًا مشوهًا يُنفر من الدعوة ونبيِّها وكتابِها وأهلِها »[٣].

---

(١) انظر: ظاهرة العولمة - رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات، مقدمة الأستاذ عمر عبيد حسنه (ص٤٩).

(٢) المرجع السابق (ص٤٥).

(٣) المسلمون والعولمة، للدكتور يوسف القرضاوي (ص١٤٤).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أهمية « مشكل الحديث » في عصر العولمة

لقد كان للاهتمام بموضوع « مشكل الحديث » والتأليف فيه في العصور الماضية أثر كبير في الدفاع عن السنة النبوية الشريفة، ودفع ما توهمه الناس من تعارض بعض روايات الحديث مع الأدلة الشرعية أو العقلية أو الكونية، ودحض الشبهات التي أثارها أصحاب الفرق والأهواء حول الحديث الشريف وعلومه، ورد اتهامات المغرضين لحملة السنة ونقلتها من المحدثين. ومن حق هذا العلم أن يضطلع بهذه المهمة في العصر الحاضر؛ فما زالت الشبهات القديمة تُثَار، وما زالت الاتهامات لحملة السنة ونقلتها تُكَال، بل ربما ازدادت تلك الشبهات والاتهامات حدة وتعقيدًا عما كانت عليه من قبل.

فالأمة الإسلامية اليوم تعيش حالة من الغزو الفكري والصراع الحضاري، وقد تداعت عليها الأمم، كما تداعى الأكلة على قصعتها، على نحو واسع خطير، فرضه واقع عصر العولمة، الذي يقوده الغرب ويتحكم به؛ سعيًا إلى السيطرة على جميع الثقافات والحضارات الأخرى وإقصائها، وإجبار الآخرين على السير في ركابها والاستجابة لها بالترغيب تارة وبالترهيب أخرى.

وهكذا تظهر الحاجة لموضوع « مشكل الحديث » المعاصر بثوبه الجديد، الذي يستجيب لنداء العصر، وحاجاته ومتطلباته؛ وذلك على يد العلماء الموثوقين الغيورين على دينهم وأمتهم؛ بحيث يعملون على إحيائه وتجديده، تجديدًا ينسجم مع أصول علم الحديث وقواعده من جهة، ويستجيب لحاجات العصر وطبيعته من جهة أخرى. وينبغي لهذا التجديد والإحياء أن يعترف بجهود العلماء السابقين في هذا الميدان، وأن يقدِّر ما قدّموه من خدمة جليلة في مجال العناية به والتأليف فيه، وأن ينهج نهج سلفنا الصالح في الاهتمام به، وإعطائه

حقه من الدراسة والبحث؛ ليؤدي مهمته في مجال كشف الشبهات والأوهام، والدفاع عن سنة سيد البشر والأنام.

ويمكننا تلخيص أهمية « مشكل الحديث » في عصر العولمة فيما يأتي:

١ - تحصين الأمة الإسلامية ضد ما يثار من شبهات حول السنة النبوية المطهرة؛ وذلك بدراسة الأحاديث المختلفة والمشكلة؛ لحل ما فيها من إشكالات، ودفع ما توهمه من تناقضات يقف أمامها بعض أبناء المسلمين مضطربين متحيرين؛ وبذلك يطمئن المسلم إلى دينه، وتتعزز ثقته بسنة نبيه - عليه الصلاة والسلام -. فكل مسلم يحتاج لمعرفة مشكل الحديث « فإن بمعرفته يندفع التناقض عن كلام النبي ﷺ ويطمئن المكلف إلى أحكام الشرع »[1].

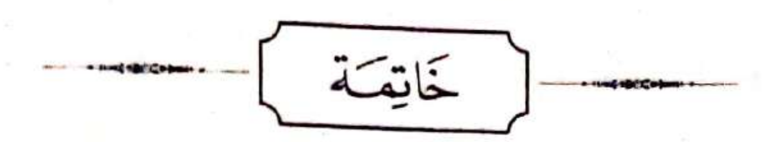
٢ - دفع الشبهات عن السنة النبوية خاصة، وعن الدين الإسلامي عامة، ودحض تلك الشبهات بأسلوب علمي، يستخدم لغة العصر ووسائله، ويستفيد من معطياته. فالسنة في عصر العولمة تواجه حملة شرسة للحطِّ من مكانتها والتشكيكِ في حجيتها وصلاحيتها، والحكمِ عليها بأنها نوع من التراث الذي يناسب الماضي ولا ينسجم مع العصر وتطوره. فيجدر بعلماء الحديث المعاصرين الاهتمام بهذا الموضوع، وإعطاؤه المكانة اللائقة به؛ ليكون محاميًا ومدافعًا عن سنة المصطفى - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم -.

٣ - معرفة فضل علماء الحديث وتقدير جهودهم في حفظ السنة النبوية، ونقلها جيلًا بعد جيل سالمة من تأويل الجاهلين وتحريف المفسدين، وتبرئتهم من تهمة التقصير في الحفاظ على السنة النبوية، وعدم تطبيق مبادئ النقد العلمي على الروايات الحديثية.

٤ - بيان الواقع الثقافي للأمة، ومدى استفادتها من معطيات العلم الحديث والاكتشافات الحديثة؛ فإن « مشكل الحديث » يعكس ما ينتشر في العالم الإسلامي من آراء واتجاهات من جهة، كما يعكس وعي الأمة ومنهجها في تناول هذا العلم وحل مسائله من جهة أخرى.

---

(١) الحديث والمحدثون، للشيخ محمد أبو زهو (ص٤٧١).



خَاتِمَة

عرض الكتاب لتعريف « مشكل الحديث »، ونشأته وأهم المؤلفات فيه، وتناول أسبابه وأوجهه بالشرح والتفصيل، كما عرض لأهم الشروط والقواعد التي ينبغي التنبُّه إليها عند الاشتغال به، وختم الكتاب ببيان أهمية هذا الموضوع في عصر العولمة.

ويمكن تلخيص نتائج البحث في الآتي:

١ - عدم اشتمال كتب علوم الحديث المتقدمة على تعريف لـ « مشكل الحديث »، واقتصارها على مصطلح « مختلف الحديث ». واختلاف الكتابات المعاصرة في وضع تعريف محدد لـ « مشكل الحديث ». وأميل إلى التفريق بين مصطلحي « مختلف الحديث » و« مشكل الحديث »؛ فأرى تخصيص مصطلح « مختلف الحديث » بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضًا، انسجامًا مع المعنى اللغوي من جهة، وحفاظا على طريقة استخدام المتقدمين لهذا المصطلح من جهة أخرى. كما أرى تعميم مصطلح « مشكل الحديث »؛ ليشمل مختلف الحديث وغيره من الأحاديث التي تتعارض مع باقي الأدلة الشرعية أو غيرها من القواعد أو الحقائق العلمية والتاريخية؛ وبذلك يصبح كل مختلف مشكلًا وليس كل مشكل مختلفًا.

٢ - اقتراح تعريف جديد لـ « مشكل الحديث » يجمع جزئيات هذا الموضوع ويمنع من دخول غيرها فيه، وهو: الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلة والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية والتاريخية.

٣ - إبراز نوع من أنواع علوم الحديث، وهو « المتشابه »، ويُقصد به: « الحديث الذي لا يُعلم تأويله على وجه الجزم ». وأرى جعله نوعًا مستقلًا، والفصل بينه وبين « المشكل ». وقد تحدث الإمام السيوطي عن هذا النوع في ألفيته في علوم الحديث، وأشار إليه في مؤلفاته الأخرى، ولكن المصنفات الحديثة في علوم الحديث لم تشر إليه.

٤ - التأكيد على عدم وجود مانع من إطلاق مصطلح « مشكل الحديث » على نوع خاص من الأحاديث، بشرط أن نتبين حقيقته، ولا نُحمِّله أكثر مما يحتمل؛ فلا مشاحة في الاصطلاح.

٥ - إن ظاهرة استشكال النص الشرعي - في التاريخ الإسلامي - ظاهرة طبيعية، تعود نشأتها إلى الأيام الأولى من الإسلام، ومنذ عهد النبي ﷺ وصحابته - رضوان اللَّه عليهم - كما أنها ظاهرة مشروعة، لا حرج فيها؛ إذا كانت بهدف معرفة الحق والصواب، ويدل على ذلك تقبله ﷺ لهذا الأمر من الصحابة - رضوان اللَّه عليهم - وعدم إنكاره عليهم.

٦ - إن أسباب ظاهرة استشكال النص متنوعة؛ فمنها ما يعود إلى النص نفسه، ومنها ما يعود إلى سامعه وقارئه، ومنها ما يعود إلى طبيعة الواقع الثقافي والاجتماعي الذي يعيشه الفرد. وتتضافر هذه الأسباب جميعًا في التأثير على ظاهرة استشكال النصوص الشرعية سلبًا أو إيجابًا.

٧ - أسباب الاستشكال المتعلقة بنص الحديث، تتلخص في خمسة أسباب، وهي: تنوع دلالات نصوص الحديث الشريف بين دلالة قطعية وأخرى ظنية، وتنوع الأحكام التي تدل عليها تلك النصوص بين خاص وعام ومطلق ومقيد وناسخ ومنسوخ، والثبوت الظني لمعظم الأحاديث، وجواز الرواية بالمعنى، واختصار الرواية.

٨ - أسباب الاستشكال المتعلقة بالقارئ للنص أو السامع له، تتمثل في ثلاثة أمور، وهي: تفاوت مدارك الناس وطبائعهم، وتعدد العقائد والمذاهب، وتفاوت المستوى العلمي الثقافي.

٩ - تتلخص أوجه استشكال الحديث النبوي في تسعة أوجه، يمكن إجمالها في جانبين رئيسين: الأول: المعارضة الظاهرة للأدلة الشرعية النقلية والعقلية؛ والثاني: المعارضة الظاهرة للأصول والقواعد الشرعية، أو الحقائق التاريخية والعلمية.

١٠ - لا بد لمن يخوض غمار هذا الموضوع أن يكون أهلًا لذلك منهجًا وعلمًا؛ بحيث تتوافر فيه الشروط الآتية: تجريد النية، والملكة العلمية والمعرفة الواسعة بعلوم الشريعة، والاطلاع على ما يستجد من علوم ومعارف وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن، والالتزام بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع « مشكل الحديث » وفهم نصوصه، والتحري والتثبت في شرح الحديث الشريف وبيان معانيه.

١١ - ينبغي للمشتغل بموضوع « مشكل الحديث » أن يكون مستحضرًا لعدد من القواعد والضوابط التي أشارت إليها الدراسة، والتي تمثل معالم منهج مقترح في دراسة الأحاديث المشكلة.

١٢ - إن « مشكل الحديث » من علوم دراية المتن المهمة، والتي كان لها أثر كبير في دفع الشبهات عن السنة النبوية، ورفع الإحالات عنها، والتأكيد على أنها نوع من أنواع الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وهو يتأثر بواقع الأمة وثقافتها؛ فلا غنى عنه في كل عصر من العصور، وتشتد الحاجة إليه في حالات الغزو الفكري والثقافي الذي تتعرض له الأمة الإسلامية من حين إلى آخر.

١٣ - التعريف بظاهرة « العولمة » ومظاهرها وآثارها والموقف منها، وبيان خطرها على الثقافة الإسلامية عامة وعلم الحديث الشريف خاصة. والتأكيد على أهمية وجود مصنفات معاصرة في الأحاديث المشكلة، وعدم الاكتفاء بما صنفه السابقون حول هذا الموضوع؛ وذلك حتى يستعيد موقعه في الدفاع عن هذا الدين، والذبِّ عن أحاديث سيد المرسلين - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم -: فلكل عصر متطلباته ولغته وأسلوبه، كما أن لكل عصر واقعه الثقافي الذي يؤثر سلبًا أو إيجابًا في ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف.

التوصيات:

١ - تخصيص بعض الأبحاث لدراسة مؤلفات العلماء السابقين في « مشكل الحديث »، والتعرف على مناهجهم في التعامل مع الأحاديث المشكلة، والعمل - في ضوء ذلك - على تحرير منهج يُتفق عليه للتعامل مع الأحاديث المشكلة.

٢ - إعداد دراسات حديثة في موضوع مشكل الحديث، تجمع الأحاديث المشكلة في هذا العصر، وتعمل على حل ما فيها من إشكال بأسلوب علمي يناسب العصر، ويستجيب لمتطلباته، ويستفيد من معطياته، ويلبي حاجة المجتمع إليه، في إطار قيم الإسلام ومبادئه.

٣ - إصدار موسوعة خاصة للأحاديث المشكلة، على يد مجموعة من العلماء المتخصصين.

وختامًا، أسأل اللَّه - تعالى - أن يفقهنا في ديننا، ويبصرنا بسنة نبينا محمد ﷺ، وأن يعصمنا من الزلل في القول والعمل، وأن يوفقنا لخدمة كتابه العظيم وسنة نبيه الكريم، وحمايتهما من تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وتشكيك المشككين.

والحمد للَّه رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

١ – الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني (المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

٢ – الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٣ – الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، عرض ودراسة، د. أحمد بن عبد العزيز بن مقرن القصيِّر (دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ).

٤ – اختلاف الحديث، المطبوع على هامش كتاب الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ط١، ١٣٢٥هـ).

٥ – إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لأبي عبد اللّٰه محمد بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني (دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

٦ – أصول الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ).

٧ – ألفية السيوطي في علم الحديث، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح الشيخ أحمد شاكر (دار المعرفة، بيروت، لبنان، دون تاريخ).

٨ – الأنوار الكاشفة لما في كتاب « أضواء على السنة » من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني (عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

٩ – الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، الدكتور مصطفى سعيد الخن، وبديع السيد اللحام (دار الكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

١٠ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تحقيق الشيخ أحمد شاكر (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، دون تاريخ).

١١ – البداية والنهاية، للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (مكتبة المعارف، بيروت).

١٢ – تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ).

١٣ – تاريخ الأمم والملوك، للإمام محمد بن جرير الطبري (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ).

١٤ – تاريخ ابن خلدون، للعلامة أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي المالكي (دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٦١م).

١٥ – تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد اللّٰه بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار (دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م).

١٦ – تأويل مشكل القرآن، للإمام عبد اللّٰه بن مسلم الدينوري، تحقيق السيد أحمد صقر (دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.).

١٧ – تحفة الأحوذي، للشيخ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (دار الكتب العملية، بيروت، دون تاريخ).

١٨ – تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته، د. محمد أبو الليث الخير آبادي (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

١٩ – تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ).

٢٠ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

٢١ – التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ).

٢٢ – تفسير ابن كثير، للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ).

٢٣ – التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (دار الحديث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).

٢٤ – تلخيص الحبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، (المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

٢٥ – تنوير الحوالك، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

٢٦ – تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٢٧ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٦٦هـ).

٢٨ – تيسير التحرير، للشيخ محمد أمين، المعروف بأمير بادشاه، الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ).

٢٩ – الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م).

٣٠ – الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبو زهو (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٣١ – درء تعارض العقل والنقل، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم (دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ).

٣٢ – دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، إبراهيم العسعس (المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

٣٣ – الديباج، للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري (دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

٣٤ – ذيل التقييد، لمحمد بن أحمد الفاسي المكي (٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ).

٣٥ – الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م).

٣٦ – الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني (دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٣٧ – سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير، د. محمد عصري زين العابدين (كوالالمبور: مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٥م).

٣٨ – سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.).

٣٩ – سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرين (دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ).

٤٠ – سنن الدارمي، للإمام عبد اللّـه بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي (دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ).

٤١ – سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبد اللّـه محمد بن أحمد الذهبي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ).

٤٢ – شذرات الذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

٤٣ – شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، للإمام هبة اللّـه ابن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي (دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).

٤٤ – شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، جمع وترتيب الشيخ عبد اللّـه سراج الدين (مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).

٤٥ – شرح النووي على صحيح مسلم، للإمام يحيى بن شرف النووي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ).

٤٦ – شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار (دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

٤٧ – شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام أحمد بن حجر العسقلاني، علق عليه محمد غياث الصباغ (مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٤٨ – صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور مصطفى البغا (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

٤٩ – صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ).

٥٠ – ظاهرة العولمة – رؤية نقدية، للدكتور محمد مراد بركات، فصل: من تعريفات العولمة وتجلياتها (كتاب الأمة رقم (٨٦)، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٢هـ).

٥١ – العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أمين الخولي (بيروت، لبنان، ١٩٩٨م).

٥٢ – العلل المتناهية، للإمام عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠هـ).

٥٣ - علوم الحديث أصيلها ومعاصرها، د. محمد أبو الليث الخيرآبادي (دار الشاكر، سلانجور، ماليزيا، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م).

٥٤ - العولمة: مفهومها وأسسها، نشوؤها وآثارها ومواجهتها (اتحاد الصناعات العراقي، بغداد، ١٩٩٢م).

٥٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ).

٥٦ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ).

٥٧ - الفقيه والمتفقه، للإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي (دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢١هـ).

٥٨ - الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم (دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

٥٩ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، للشيخ عبد الرؤوف المناوي (المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ).

٦٠ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

٦١ - القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحَصيري، شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، للدكتور علي أحمد الندوي (مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

٦٢ - كشف الخفاء، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق الأستاذ أحمد قلاش (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٥هـ).

٦٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد اللّه القسطنطيني (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

٦٤ - الكفاية في علم الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ).

٦٥ - كيف نتعامل مع السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط٦، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

٦٦ - لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٦٧ - لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٦٨ - المبشرات بانتصار الإسلام، د. يوسف القرضاوي (دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

٦٩ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ).

٧٠ - مجموع الفتاوى، للإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨هـ).

٧١ - المحدث الفاصل، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب (دار الفكر، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٧٢ - المحصول في علم الأصول، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٠هـ).

٧٣ - المختصر الوجيز في علوم الحديث، للدكتور محمد عجاج الخطيب (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

٧٤ - مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. أسامة عبد اللّـه خياط (دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

٧٥ - مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، أسامة عبد اللّـه خياط (مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٧٦ - المستدرك، للإمام الحاكم أبي عبد اللّـه محمد بن عبد اللّـه النيسابوري (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

٧٧ - المسلمون والعولمة، للدكتور يوسف القرضاوي (دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

٧٨ - مسند الإمام أحمد، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (مؤسسة قرطبة، مصر، دون تاريخ).

٧٩ - مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٣٣هـ).

٨٠ - مشكل الحديث وبيانه، للإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي، (بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م).

٨١ - مشكل الحديث وبيانه، للإمام أبي بكر بن فورك، تحقيق: موسى محمد علي (دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٩م).

٨٢ - مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد اللّـه بن علي النجدي القصيمي (ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

٨٣ - المعجم الأوسط، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق بن عوض اللّـه بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (دار الحرمين، القاهرة).

٨٤ - معجم البلدان، لياقوت بن عبد اللّـه الحموي (دار الفكر، بيروت، دون تاريخ).

٨٥ - المعجم الكبير، للإمام سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م).

٨٦ - المعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وآخرون (دون مكان نشر، ودون تاريخ).

٨٧ - معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم أبي عبد اللّـه محمد بن عبد اللّـه النيسابوري (دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٨٨ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (دار الهجرة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٨٩ - المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، للدكتور محمد فتحي الدريني (الشركة المتحدة للتوزيع، ط٢، ١٩٨٥م).

٩٠ - منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، وأثره في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوه (دار الذخائر للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

٩١ – منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر (دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

٩٢ – المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان (دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ).

٩٣ – موطأ الإمام مالك، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تصحيح وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥م).

٩٤ – نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، للدكتور سلطان العكايلة (دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

٩٥ – النهاية في غريب الأثر، للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق أحمد طاهر الزاوي ومحمود الطناحي (المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ).

٩٦ – الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

٩٧ – وسطية الإسلام في دوافع الجهاد، للدكتور فتح الدين محمد أبو الفتح البيانوني (سلسلة أبحاث الوسطية، إصدار رقم (٤)، كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

٩٨ – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للدكتور محمد محمد أبو شهبة (عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

99 - Ronald Robertson: Globalization, London, Social Theory and Global Culture, 1992.

ثانيًا: الأبحاث العلمية:

١ – « أثر العولمة في صياغة المقررات الحديثة »، للأستاذ عمر عبد الحفيظ الجيوسي (ندوة: « نحو صياغة حديثة لمقررات الدراسة الشرعية »، قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة الملايا، كوالالمبور، ماليزيا، ٧، ٨/ ٢/ ٢٠٠٤م).

٢ – « أسباب استشكال متن الحديث الشريف وأوجهه، دراسة استقرائية »، د. فتح الدين البيانوني (مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد السابع عشر، شوال ١٤٣١هـ/ سبتمبر ٢٠١٠م، ص٧٣ – ١٢٦).

٣ – « الإسلام والعالمية »، الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني (٧/ ١٠/ ١٤٢٢هـ)، الموافق: (٢١/ ١٢/ ٢٠٠١م).

٤ – « العولمة وجذورها »، عبد اللّـه عبد الخالق (مجلة عالم الفكر، أكتوبر – ديسمبر/ ١٩٩٩م).

٥ – « العولمة وخطرها على المجتمعات الإسلامية »، الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، دون تاريخ.

٦ – « المتشابه في متن الحديث الشريف، دراسة تأصيلية مقارنة »، د. فتح الدين البيانوني (مجلة الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الثاني، المجلد الحادي والأربعون، أبريل – مايو، ٢٠٠٦م، ص٥٣ – ٨٢).

٧ – « المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة »، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (مجلة إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

٨ – « شروط الاشتغال بعلم « مشكل الحديث » وقواعده »، د. فتح الدين البيانوني (مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد ٤، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠٧م، ص٢٣ – ٤٥).

٩ – « ما الطريق؟ » (ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م).

١٠ – « ما هي العولمة؟ »، صادق جلال العظم (مجلة الطريق، العدد:٤، تموز – آب/ ١٩٩٧م، بيروت، لبنان).

١١ – « مدخل إلى دراسة مشكل الحديث النبوي »، مذكرة غير منشورة للدكتور عبد اللّـه الرحيلي، بتاريخ: (١٢/ ٧/ ١٤٠٨هـ).

١٢ – مراجعة كتاب « دراسة نقدية في علم مشكل الحديث »، د. محمد أبو الليث الخير آبادي (مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة السابعة، العدد الرابع عشر، أغسطس ٢٠٠٣م، جمادى الآخرة ٢٠٠٤هـ).

١٣ – « مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة »، د. فتح الدين البيانوني (مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد ٢، العدد ١، يوليو ٢٠٠٥م، ص٣٧ – ٦١).

١٤ – « مشكل الحديث وأهميته في عصر العولمة »، د. فتح الدين البيانوني (بحث مقدم للندوة العالمية في تراث الحديث الشريف، قسم العلوم والفلسفة الإسلامية، جامعة العلوم الماليزية، بينانج، ماليزيا، ٨، ٩/ ٧/ ٢٠٠٤م).

❊ ❊ ❊
❊ ❊
❊

نُبْذَة عَن المُؤَلِّف

د. فتح الدين محمد عبد اللّـه أبو الفتح البيانوني:

الجنسية: سوري.

مكان الميلاد وتاريخه: القاهرة (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

الوظيفة الحالية: أستاذ مشارك في الحديث وعلومه، كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المؤهلات العلمية:

١ - **شهادة الدكتوراه** في الدراسات الحديثية والاستشراق، من قسم الدراسات العربية والإسلامية، كلية الآداب، جامعة جلاسجو، بريطانيا، عام (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م). وكانت رسالة الدكتوراه باللغة الإنجليزية، بعنوان: « الحديث وعلومه في صدر الإسلام، دراسة نقدية لفهم غربي »، وإشراف الأستاذ الدكتور جون ماتوك « J.N. Mattock ».

٢ - **شهادة الماجستير** في الدراسات الإسلامية عند المستشرقين، بتقدير (ممتاز)، من شعبة الدراسات الحديثية، قسم الاستشراق، المعهد العالي للدعوة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عام (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م). وكانت رسالة الماجستير بعنوان: « منهج مقارنة الروايات عند المحدثين »، وإشراف الأستاذ الدكتور عبد اللّه الرحيلي.

٣ - **شهادة البكالوريوس** في الدعوة وأصول الدين بتقدير (ممتاز)، من المعهد العالي للدعوة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عام (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٤ - **شهادة الثانوية العامة** بتقدير (ممتاز)، من المعهد العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية عام (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٥ - **تلقي العلم على يد نخبة من العلماء الأفاضل**، وذلك بدراسة القرآن الكريم، والتفسير، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله، واللغة العربية، أثناء فترة الإقامة في المدينة المنورة (١٤٠٠ - ١٤١٠هـ/ ١٩٨٠ - ١٩٩٠م).

الخبرات العملية:

١ - أستاذ مشارك متفرغ للبحث العلمي، كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، (منذ عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م). ومن المهام التي تمت المشاركة فيها:

أ - إعداد الأبحاث العلمية التي تخدم رسالة الكرسي وأهدافه.

ب - تحكيم الأبحاث العلمية المقدمة إلى الكرسي.

ج - مراجعة وتصحيح الأبحاث المرشحة للنشر باسم الكرسي.

د - الإشراف على موقع الكرسي على الإنترنت.

٢ - أستاذ مشارك في الحديث وعلومه (DS 54)، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، (١٤٢٩ - ١٤٣٠هـ، الموافق: ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م).

٣ – أستاذ مساعد في الحديث وعلومه (DS 52)، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (١٤٢٦ – ١٤٢٩هـ، الموافق: ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م).

٤ – أستاذ مساعد في الحديث وعلومه (DS 45)، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (١٤٢٣ – ١٤٢٦هـ، الموافق: ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥م).

٥ – باحث شرعي في مركز البحوث والدراسات، في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في دولة قطر (١٤١٦ – ١٤٢٢هـ، الموافق: ١٩٩٥ – ٢٠٠١م)، ومن المهام التي تمت المشاركة فيها:

أ – تقييم الأبحاث العلمية المقدمة إلى المركز.

ب – مراجعة وتصحيح الأبحاث المرشحة للنشر في سلسلة كتاب الأمة.

ج – الإشراف على قسم المعلومات التابع للمركز، والعمل على تصنيف الوثائق التي يشتمل عليها وفهرستها (١٩٩٥ – ٢٠٠١م).

د – الإشراف على مشروع « الحفظ الضوئي » لوثائق قسم المعلومات (١٩٩٨ – ٢٠٠١م).

٦ – تحكيم الأبحاث العلمية باللغتين العربية والإنجليزية للمجلات العلمية الآتية:

أ – مجلة « التجديد »، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

ب – مجلة « الإسلام في آسيا »، « Journal of Islam In Asia » كلية معارف الوحي، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

ج – مجلة « Intellectual Discourse » الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

د – مجلة « وحدة الأمة »، « The International Journal of Muslim unity »، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

هـ – مجلة « الرسالة »، مركز الدراسات العليا، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

٧ – مناقشة الرسائل العلمية الجامعية والإشراف عليها.

الإنتاج العلمي:

أ – كتب منشورة:

1 - The Noble Hadith in the Early Days of Islam : A Critical Study of a Western Approach Research Center. International Islamic University Malaysia. KUala Lumpur. Malaysia. 2005.

« الحديث الشريف في صدر الإسلام – دراسة نقدية لفهم غربي »، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا (٢٠٠٥م).

2 - The Methodology of Learning and Evaluating Hadith in the First Century of Islam. Research Center. International Islamic University Malaysia. Kuala Lumpur. 2006.

« منهج دراسة الحديث ونقده في القرن الهجري الأول »، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا (٢٠٠٦م).

٣ – وسطية الإسلام في دوافع الجهاد، كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م). انظر فقرة أبحاث علمية محكمة.

ب - أبحاث علمية محكمة:

١ - ضوابط الرواية في ضوء القرآن الكريم. مجلة « معالم القرآن والسنة »، كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا، السنة الأولى، العدد الأول (٢٠٠٥م)، (ص١٦٩ - ٢٠٩).

٢ - مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة. مجلة « الإسلام في آسيا »، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد (٢)، العدد (١)، يوليو (٢٠٠٥م)، (ص٣٧ - ٦١).

٣ - المتشابه في متن الحديث الشريف، دراسة تأصيلية مقارنة. مجلة « الدراسات الإسلامية »، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الثاني، المجلد الحادي والأربعون، أبريل - مايو (٢٠٠٦م)، (ص٥٣ - ٨٢).

٤ - مرتكزات المستشرقين في دراسة علم الحديث. مجلة « التجديد »، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا، العدد العشرون، السنة العاشرة (٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ)، (ص٩٥ - ١٢٨).

٥ - شروط الاشتغال بعلم « مشكل الحديث » وقواعده. مجلة « الإسلام في آسيا »، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد (٤)، العدد (٢)، ديسمبر (٢٠٠٧م)، (ص٢٣ - ٤٥).

٦ - أضواء على علم شرح الحديث. مجلة « الدراسات الإسلامية »، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد الرابع، المجلد الثاني والأربعون، أكتوبر - ديسمبر، (٢٠٠٧م)، (ص٦٩ - ١١٠).

٧ - فهم الحديث الشريف في ضوء القواعد الشرعية: دراسة استقرائية في أشهر كتب الشروح الحديثية. كتاب « السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد »، الندوة العلمية الدولية الرابعة للحديث الشريف، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، (ط١)، (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، (ص١٤٥ - ١٩٢).

٨ - أسباب استشكال متن الحديث الشريف وأوجهه، دراسة استقرائية. « مجلة العلوم الشرعية »، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد السابع عشر، شوال (١٤٣١هـ/ سبتمبر ٢٠١٠م)، (ص٧٣ - ١٢٦).

٩ - وسطية الإسلام في دوافع الجهاد، سلسلة أبحاث الوسطية، إصدار رقم (٤)، كرسي الأمير سلطان ابن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م).

اللجان العلمية:

١ - رئيس لجنة الدراسات العليا، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م)، وعضو في اللجنة نفسها (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦م).

٢ - عضو لجنة الدراسات العليا، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م).

٣ - عضو لجنة تطوير برنامج دراسات القرآن والسنة في مرحلة البكالوريوس، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م).

٤ - عضو لجنة الشؤون الأكاديمية وتطوير المناهج، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، عام (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤م)، (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م). ومنسق لجنة تطوير مناهج علم الحديث، في القسم، عام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م).

٥ - منسق ورشة عمل لجنة الدراسات العليا، حول « الإشراف على الرسائل العلمية ومناقشتها » (١٧/ ٤/ ٢٠٠٨م).

٦ - نائب مدير المؤتمر، ونائب رئيس اللجنة العلمية، وعضو اللجنة التنظيمية في المؤتمر العالمي حول « مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف »، الذي نظمه قسم دراسات القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا (٢١ - ٢٢/ ٦/ ١٤٢٧هـ) الموافق (١٧ - ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦م).

٧ - عضو لجنة جائزة البحث العلمي « Quality Research Award Committee »، المكلفة بإجراء مسابقات البحث العلمي لطلبة المرحلة الجامعية، كلية معارف الوحي، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤م).

٨ - عضو لجنة جودة التعليم والتعلم (Quality Learning and Teaching Committee) المكلفة بوضع المقترحات والتوصيات لتحسين عملية التعليم وتطويرها. كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، العام الدراسي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م).

٩ - نائب رئيس لجنة البحوث والدراسات، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م).

١٠ - عضو لجنة الإنترنت المكلفة بإنشاء موقع « الشبكة الإسلامية » (www.Islamweb.net) بإشراف وزارة الأوقاف القطرية، وتحديد أهدافه وسياسته العامة وملامحه الرئيسة. والمشرفة على نشاط وزارة الأوقاف القطرية في مجال الإنترنت، عام (١٩٩٨ - ٢٠٠٠م).

١١ - عضو لجنة الإنترنت المكلفة بإنشاء موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، (www.Islam.gov.qa)، عام (١٩٩٧ - ١٩٩٨م).

• • •
• •
•

رقم الإيداع ٧٢٣٩/ ٢٠١٢ الترقيم الدولي I. S. B. N 9 - 045 - 214 - 977 - 978

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « مشكل الحديث : دراسة تأصيلية معاصرة » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

*** فهيَّا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-**

الاسـم كاملاً : .... **الوظيفـة :** ....

المؤهل الدراسي : .... **السـن :** .... **الدولة :** ....

المدينة : .... **حي :** .... **شارع :** .... **ص.ب:** ....

هاتف : ☐☐☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ : e-mail

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة: .... العنوان: ....

- ما رأيك في الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

(من أجل تواصل بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨]

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،

هَذَا الكِتَابُ

يقدم دراسة تأصيلية معاصرة لموضوع "مشكل الحديث"؛ حيث يعرض لعدد من المباحث التي تمثل مقدمات ضرورية لدراسته والبحث فيه. فهو يعرِّف بمصطلح "مشكل الحديث"، ويناقش بعض الشبهات حوله، ويعطي نبذة تاريخية لنشأته، مبينًا مشروعيته ومنهج النبي ﷺ وصحابته الكرام رضوان الله عليهم في التعامل معه. كما يلقي الضوء على أسباب ظاهرة استشكال نصوص الحديث الشريف، ويعرض لأبرز أوجه استشكالها، منبهًا على عدد من الشروط التي يجب توافرها فيمن يتصدى لهذا الموضوع، والقواعد التي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن المشتغل به، والتي يمكن أن تُعدّ ملامح أولية لمنهج مقترح في التعامل مع الأحاديث المشكلة. ويختم الكتاب بالتأكيد على أهمية العناية بالأحاديث المشكلة في عصر العولمة، موضحًا أثر ذلك في الدفاع عن السنة النبوية المطهرة، وتحصين الأمة الإسلامية ضد الشبهات التي تثار حولها.

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٢)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com



ISBN: 978-977-214-045-9